دبلوماتيكا
Diplomatika

عدد 03 | ماي 2022

مجلةٌ جزائريةٌ شهرية تصدر عن "**مؤسسة الشعب**"، تعنى بالقضايا الدبلوماسية والاستراتيجية

السعر: 300 دج

الهجرة.. الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا

استراتيجية الدفاع السيبراني الجزائري:

الواقع والأبعاد

في ندوة نظمها مركز الشعب للدراسات والبحوث

العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا:

الدوافع والتداعيات

الفهرس

قضية الهجرة غير الشرعية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا
البروفيسور رباحي أمينة 17-06

استراتيجية الدفاع السيبراني الجزائري:
دراسة في الواقع والأبعاد
الدكتورة حنان رزايقية 26-18

زيارة وزير الخارجية الأمريكي للجزائر :
الدلالات السياسية والاستراتيجية والآفاق
الدكتور علي مجالدي 29-27

الدبلوماسية الثنائية آلية مهمة لتفعيل أداء السياسة الجزائرية في القارة الإفريقية
الدكتور عبد الملك بلغربي 35-30

الجزائر والعمق الاستراتيجي الإفريقي:
ضرورات التكيف في عالم متغير
شروق مستور 41-36

مراجعة اطروحة «سقوط الولايات المتحدة الامريكية»
الدكتور عبد الملك بلغربي 47-42

ندوة - العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا : الدوافع والتداعيات
51-48

متابعات
علي مجالدي 56-52

التعريف بالمجلة

"دبلوماتيكا" هي مجلةٌ جزائريةٌ شهرية تصدر عن "مؤسسة الشعب"، تعنى بالقضايا الدبلوماسية والاستراتيجية.

هيئات المجلة

مسؤول النشر المشرف العام
- مصطفى هميسي

هيئة التحرير:
- د. علي مجالدي
- د. عبد المالك بلغربي
- د. آسيا قبلي

ترجمة وتدقيق:
- نور الدين قريمط

تنفيذ:
- هشام عبدو

قواعد النشر

ترحب المجلة بالإسهامات البحثية من لدن الأكاديميين والأساتذة الجامعيين والدبلوماسيين والباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتخصصات ذات الصلة. وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية والفرنسية، رهناً بتوافر قواعد النشر التالية:

- أن يتسم البحث أو المقال بالموضوعية والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه لدى وسائل أو جهات نشر أخرى.
- أن يلتزم بالدقة والسلامة اللغوية، وان يتراوح حجم المقال ما بين (3000-5000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع إن وجدت.
- تُرفق الدراسة أو المقال بملخص لا يزيد عن 150 كلمة.
- يرفق مع الدراسة أو المقال سيرة ذاتية للباحث تتضمن درجته العلمية، ووسائل الاتصال به.
- يلتزم الباحث بإجراء أي تعديلات قد يطلبها المحكمون من أجل إجازة المقال أو الدراسة للنشر في المجلة، كما يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر.
- أن يكتب البحث ببرنامج Word بخط Arabic transparent بحجم 14 للمتن وحجم 10 بالنسبة للهوامش (اللغة العربية)، وبخط Time New Roman حجم 12 بالنسبة الى المتن وحجم 10 بالنسبة للهوامش (اللغة الأجنبية).
- في حال قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.
- يتم تقييم الدراسات والمقالات من قبل أساتذة ومختصين، كما أن المقالات والمساهمات التي ترسل للمجلة لا تنشر بالضرورة.

- البريد الإلكتروني: Diplomatika@echaab.dz
- الهاتف: 0660054900 / 023469180

الشعب

الماضي، الحاضر والمستقبل

إصداراتنا..

60 سنة من الوجود

بقلم: مصطفى هميسي

عالم جديد ... فأي نظام جديد؟

واضح أن العالم يعيش تحولات هامة وعميقة على مستويات مختلفة.
كما أن موازين القوة تتغير في شتى المجالات؛ الاقتصادية التي طبعها بروز القوى الجديدة وأولها الصين الشعبية، والاستراتيجية التي يمكن القول بموجبها أن الأحادية القطبية قد انتهت. وحتى وإن لم يقم نظام آخر بقواعد عمل جديدة، فملامحه ترتسم اليوم بوضوح كامل. ويمكن القول أيضا إن التحالفات تتغير هي الأخرى وأن الغرب لم يعد بمقدوره فرض رؤاه وحساباته على الكثير من البلدان.
لقد نادت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي إلى نظام دولي جديد وخاصة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، ونادت وعملت على انتزاع علاقات اقتصادية أكثر عدلا، خاصة من خلال تثمين قيمة المواد الأولية، الطاقوية وغيرها. واليوم يبدو أن منظومة الأمم المتحدة ونظام « بريتن وودز» مدعو لتحولات للتلاؤم مع الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي.
لقد بينت الأزمة الحادة في أوكرانيا كيف أن أوروبا كلها تابعة في مجالات كثيرة إما للولايات المتحدة الأمريكية أو لروسيا وأوكرانيا في مواد طاقوية أو غذائية. ولهذا فإما أن تعترف أوروبا بتلك الحقائق العنيدة وتحسب لها حسابها أو أنها تضع استراتيجية جديدة، ولكنها مضطرة في كل الأحوال للحساب مع أطراف أخرى ومنها بلدان أفريقية وآسيوية، مع بلدان من العالم الثالث مما يحتم بالضرورة تغيير منطق العلاقات القائم وتغيير عميق في توزيع المنافع.
تلك مسائل منظورة، أما الجوانب غير المنظورة فقد تكون أهم وأعمق فيما تحمله من معطيات تحتم تحولات عميقة. فمنطق العلاقات الدولية كما ساد لحد الآن لم يعد صالحا، ولهذا فإنه على القوى المهيمنة قبول مراجعات عميقة لتوزيع النفوذ وتوزيع المنافع. كما أن موازين القوة تتغير وعوامل القوة تتغير وهناك انتقال للسلطة (POWER SHIFT) كما توقع ألفين طوفلير منذ أكثر من عقدين. وحتى وإن استمرت مقاومات في بلدان الغرب إلا أن مسار التاريخ قد تحرك في اتجاه آخر والحقائق صارت ثابتة.
ولكن « قيام وسقوط القوى العظمى» بمعاني ما ورد في كتاب بول كيندي الشهير، تترآى اليوم وتتضح وأن المجاهيل التي ما زالت قائمة متصلة اليوم بالإجابات على علامات الاستفهام التي طرحتها المعطيات الجديدة.
ويمكن أن يكون هناك إجماع على أن العلاقات الدولية بالشكل الذي استحكم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وقيام الأحادية القطبية واعتقاد الغرب ومنظريه أنها « نهاية التاريخ» وأنه الانتصار النهائي للغرب، وحتى وإن تحدث منظر آخر عن « صدام الحضارات» ولكن في منطق « العدو الخارجي» الذي يستطيع الغرب المنتصر التفوق عليه بشكل أكيد، كانت غير عادلة ومجحفة في مجالات كثيرة وخاصة في توزيع منافع التجارة الدولية، ولم تكن لتضمن لا تنمية مستقلة ولا «تنمية مستدامة»، بتعبير مصطلحات الأحادية القطبية.
على بلدان الجنوب اليوم، بشكل جماعي أو عبر تجمعات وتحالفات متنوعة ومع تنسيق جماعي، أن تثمن عوامل قوتها وأن تزيد من قدرتها على انتزاع تبادل أكثر توازنا وعدلا، وعليها أن تحسن مركزها التفاوضي مع القوى العظمى وأن تعرف غاياتها بوضوح وتعرف السبل التي تمكنها من تحقيق تلك الغايات. تلكم ورشات ضخمة وذلك مسار صار أكيدا وحيويا.
إن العالم الجديد في حاجة لتنظيم جديد وفي حاجة لآليات قرار جديدة تطلّق الهيمنة القديمة وتبني فضاء دوليا متعدد الأقطاب يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف ومستلزمات الأمن والاستقرار والتنمية في العالم.•

البروفيسور
رباحي أمينة
* أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.

قضية الهجرة غير الشرعية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا

ملخص:

تقترح هذه الورقة تحليل العلاقة الثلاثية بين تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وصعود اليمين المتطرف وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا. فتزايد عدد المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، ولد هاجس الخوف لدى شريحة واسعة من الأوروبيين. وأرجع محللون ذلك بشكل خاص لتركيبتهم السوسيو ثقافية المختلفة جوهريا عن هوية المجتمع المستقبل. الشيء الذي أدى إلى صعود اليمين المتطرف، الذي يتبنى مشروع ضرورة طرد المهاجرين للحفاظ على هويتهم وقيمهم. واللافت في الأمر اقتران الظاهرة بظاهرة أخرى متزامنة هي تصاعد الكراهية ضد المسلمين في أوروبا.

فظاهرة «الإسلاموفوبيا» وظاهرة الهجرة غير الشرعية» غالبا ما ترتبطان باليمين المتطرف، والثلاثي مرتبط بالأمن المجتمعي. فشعور الخوف من الآخر نابع من الخوف على الهوية الأوروبية، والتي يهددها تدفق لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين (الدخلاء) على اعتبار أنهم مصدر التهديد الجديد.

Abstract :

This paper presents an analysis of the tripartite relationship between the growth of illegal immigration, the rise of the extreme right, and the rise of Islamophobia. The increase in the number of immigrants from the southern to the northern shore of the Mediterranean, spread fear, especially since their socio-cultural composition differs from the identity of the host society. This has led to the rise of the extreme right, which adopts the project of a necessary expulsion of immigrants to preserve the host society's identity and values. What is noticeable is the association of this phenomenon with another parallel phenomenon, which is the escalation of hatred against Muslims in Europe.

GO HOME

مقدمة

صارت الهجرة السرية اليوم من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمنطقة المتوسطية خاصة، كما أنها تعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة السرية بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية.

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط (العربية) إلى الدول الواقعة على شواطئه الشمالية (الأوروبية)، بعدا مهما ومتميزا من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي- العربي. حيث مثلت هذه الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد لتعزيز الشراكة الأورو- المتوسطية، وذلك نتيجة للعلاقة التي تربط الهجرة الغير شرعية وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة والبيئة والاستقرار السياسي، والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والدول الأوروبية. وكذلك لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما في ذلك التخوف من التطرف الإسلامي والعنصرية الأوروبية وأعمال العنف والإرهاب.

تزايد ظاهرتي الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا واللاجئين من العراق وسوريا إلى أوروبا، أعطى بعدا مهما ومتميزا من أبعاد السياسات الأوروبية، فالتدفق المتزايد للاجئين السوريين إلى التراب الأوروبي، تم توظيفه من قبل منظمات إرهابية من جهة ومن أحزاب يمينية متطرفة على حد سواء.

هذه المؤشرات تدل على وجود علاقة بين الظاهرتين ويبرر بالتالي طرح الإشكالية التالية:

كيف نقرأ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو- المغاربية؟ وما تأثيرها على الأمن المجتمعي في أوروبا؟

هذه الإشكالية تحمل في طياتها أسئلة فرعية في غاية الأهمية: هل العداء للإسلام مجرد خطاب يميني سياسي سائد على غرار خطابات أخرى، أم أنه تعبير عن حملة بمرجعية مجتمعية سائدة تجسد خوفا لدى المجتمعات الأوروبية (المسيحية) من فقدان هويتها؟

هل تبني الأحزاب المعتدلة الخطاب نفسه هو شعار انتخابي لاستمالة القاعدة الانتخابية أو أنه يدخل ضمن الاسلاموفوبيا؟

الفرضيات:

- كلما زادت نسبة الهجرة غير الشرعية كلما زاد هاجس الأمن المجتمعي.
- كلما زاد تدفق المهاجرين غير الشرعيين كلما تصاعدت الأحزاب اليمينية المتطرفة.
- كلما سيطر اليمين المتطرف على المشهد السياسي في أوروبا، كلما تنامى تيار الإسلاموفوبيا.

أولا: أسباب وعوامل الهجرة:

عرفت الجمعية الأوروبية الهجرة غير الشرعية سنة 2018 على أنها: «حركة لمجموعة من الأشخاص إلى مناطق إقامة جديدة خارج القواعد النظامية للدولة المستقبلة.»[1]

تزداد الهجرة غير الشرعية كثافة وحجمًا وتأثيرًا كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبيرًا بين إقليمين متجاورين في العالم.

فقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول الشمال، ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها الشعوب المغاربية والإفريقية، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة السرية، ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك طموح الشباب والبحث عن النجاح.

تعتبر الحدود الجنوبية لمنطقة المغرب العربي مصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة، وتعود الأسباب إلى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن الركود الاقتصادي في هذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظرا لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف.

وحسب **هربرلوبوغ** فإن العوامل المتحكمة في الهجرة تتمثل في :

أ- عوامل الطرد: وهي مجموعة من المظاهر السلبية الموجودة في بلد الأصل كالركود الاقتصادي والعنصرية والخلافات السياسية والكوارث الطبيعية.

ب- عوامل الجذب: وهي مجموعة المظاهر الإيجابية الموجودة في بلد الاستقبال.[2]

العامل البيئي أو الجغرافي:

يعتبر القرب الجغرافي من أوروبا أهم عامل لتدفق العدد الهائل من المهاجرين، ذلك أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا. هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الجزائرية 7520 كلم وحوالي 6320 كم مع الدول الجوار في تفاقم الظاهرة (×). وينطبق الأمر على دول الساحل المحاذية للمنطقة المغاربية، حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار.

لذا عملت الدول الأوروبية على زيادة التعاون البيئي في المنطقة، حتى لا يشكل التدهور البيئي عامل طرد جديدا باتجاه الهجرة.

لقد اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغاربي. فقد اختلفت أشكال الهجرة السرية من وإلى الإقليم المغاربي باختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك.

فقد اعتبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعديد من الدول ملاذا لأطماعها. فالدول الإفريقية الجنوبية تنظر للمنطقة على أنها محطة مهمة للعبور إلى ما وراء بحر المتوسط والدخول إلى أوروبا، وفيما يجد المغاربة أن المنطقة لا تحقق لهم مستوى طموحاتهم وآمالهم ومستقبلهم.

فقد اعتبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي ملاذا للعديد من المهاجرين، الذين ينظرون للمنطقة على أنها محطة مهمة للعبور إلى ما وراء البحر المتوسط والدخول إلى أوروبا. بينما لا يجد المغاربة أن المنطقة تحقق طموحاتهم وآمالهم.

العامل الاقتصادي:

تعتبر الحدود الجنوبية لمنطقة المغرب العربي مصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة، وتعود الأسباب إلى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن الركود الاقتصادي في هذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظرا لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران داعيان قويان للهجرة نحو الدول الأوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعا مطردا للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى وقد انجر عن هذه العوامل مجتمعة انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي تجاه أوروبا فيتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة، نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، وفشل السياسات الحكومية، فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومات المغاربية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة بين الريف والمدينة، وبهدف البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل.

العامل الاجتماعي:

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية. ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة[3]، ففي سنة 2016 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 502 مليون نسمة أي نسبة 7٪ من عدد سكان العالم. وقد بلغت نسبة النمو الديمغرافي في منطقة المتوسط 20٪ ما بين 1970– 2018 وسينتقلون إلى ما يقارب 524 مليون نسمة في سنة 2025 حسب البنك الدولي[4].

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث لاسيما دول جنوب المتوسط، حيث تعرف افريقيا أعلى معدلات البطالة في العالم، غير ان هذه المعدلات تتفاوت هي الأخرى بين الدول الافريقية وتختلف كذلك حسب الجنس والفئة العمرية.

فقد تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاّجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم لاسيما أفريقيا جنوب الصحراء

تحتل قارة أفريقيا قائمة أكثر المناطق التي تحوي أعلى معدلات فقر في العالم، وبخاصة مناطق جنوب الصحراء أو أفريقيا السمراء (الدول الأفريقية عدا دول شمال أفريقيا)، وتصل نسبة الفقر فيها إلى أكثر من 35.2 في المئة من إجمالي سكان القارة. ويهدف العالم إلى القضاء على الفقر بحلول 2030.

وتشير نتائج منظمة «غالوب» العالمية للإحصاءات، إلى أن 54 في المائة من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة في أفريقيا جنوب الصحراء – من أصل 42 دولة – يعيشون في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار يوميًا[5].

ففي سنة 2015، وحسب البنك الدولي فإن أفريقيا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء إذ يعيش حوالي نصف عدد فقراء العالم في هذه القارة وحوالي 41٪ من فقراء أفريقيا يعيشون تحت المقياس العالمي للفقر أي 1,90 دولار[6].

وأظهرت إحصائيات المنظمة أن 16 في المائة من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون على 1.25 دولار أو أقل في اليوم، بينما يعيش 28 في المائة من سكان المنطقة ذاتها على دولارين أو أقل في اليوم[7].

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات

عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى الفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر، والمجاعة والبطالة والأمراض.

تنبهت الدول الأوروبية إلى هذه المسألة واعتبرت أن تقديم مساعدات للدول المعنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، سوف يخفف من حدة الصراعات والنزاعات الداخلية، ويحفز المواطنين على البقاء في بلدانهم.

العامل السياسي:

تعتبر منطقة المغرب العربي خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاّجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة. فقد كانت الجزائر في فترة العشرية السوداء من أهم المناطق التي كانت تنطلق منها الهجرة نحو أوروبا.

فقد تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاّجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم لاسيما أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللّجوء السياسي. حيث سجل تقرير الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عبور 29700 مهاجر من مختلف الجنسيات عبر المتوسط مرورا بإيطاليا وإسبانيا خلال الربع الثالث من العام 2017 وعليه وصل عدد المهاجرين في إيطاليا وإسبانيا 122200 مهاجر خلال السنة نفسها[8].

وقد سجلت اللجنة الأوروبية في تقريرها السنوي لسنة 2018، حوالي 150000 مهاجر غير شرعي، حيث انخفضت النسبة بـ 25٪ مقارنة بسنة 2017. إذ تراجعت نسبة المهاجرين غير الشرعيين من وسط المتوسط عن طريق مالطا وإيطاليا بحوالي 80٪ وذلك بمساعدة الشرطة الساحلية الليبية[9].

تصاعد اليمين المتطرف وظاهرة الإسلاموفوبيا

طرح باري بوزان B. Buzan اثني عشر تعريفا تتمحور حول هاجس الأمن، ورغم ذلك يبقى الإجماع على تعريف الأمن ما قدمه آرنولد ولفرز Arnold Wolfers سنة 1952 بأن الأمن بالمعنى الموضوعي، يقاس بغياب التهديدات للقيم المركزية المكتسبة، وبالمعنى الذاتي غياب الخوف من تعرض هذه القيم المكتسبة للهجوم[10].

فالمختصون في قضايا الأمن يجمعون على الحد الأدنى من المعايير الثلاثة المقدمة من طرف ولفرز كمحاولة جادة لتعريف الأمن، حيث يفترض من أجل حفظ القيم الرئيسية المكتسبة لأية مجموعة، غياب التهديدات ضدها، وتسطير أهداف سياسية من أجلها.

ويذهب ولتر ليبمان Walter Lippmann إلى أن الأمة لا تكون آمنة إلى الحد الذي لا تكون فيه مضطرة إلى التضحية بالقيم الأساسية إذا رغبت في تجنب الحرب، وكانت قادرة على الحفاظ على تلك القيم من خلال تحقيق نصر في حالة خوضها الحرب.

ويصل شارل فيليب دافيد Charles- Philippe Davidفي تحليله لمسألة الأمن إلى اعتبار أنه يمكن فهم الأمن، في نهاية المطاف، بوصفه غياب التهديدات العسكرية، وغير العسكرية التي يمكن أن تعيد النظر في القيم الأساسية التي يريد شخص ما، أو جماعة معينة تشجيعها، أو الحفاظ عليها، والتي يمكن أن تؤدي إلى خطر استخدام القوة.[11]

ويرى جيف هايسمانJef Huysma [12] أن هناك ثلاثة أخطار تهدد الأمن المجتمعي من خلال الهجرة وهي:

1- إضعاف النظام العام
2- تحديات متعلقة بالمساس بالهوية الثقافية
3- زعزعة استقرار سوق العمل المحلي.

وتدريجيا تحولت الهجرة إلى مسألة أمنية بكل المقاييس بعدما كانت مسألة اجتماعية واقتصادية، وأصبحت أمننة الهجرة أحد القضايا الهامة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية. وتقاطعت هذه الامننة مع مفهوم الأمن المجتمعي واعتبار الهوية أحد مواضيع الامن التي يجب حمايتها.

ويضيف جيف هايسمان أن عملية أمننة الهوية كمرجعية مهددة من المهاجرين، قد استخدمت لتبرير تطوير سياسة الجوار الأوروبي لجعل الوصول إلى المواطنة الأوروبية أكثر صعوبة وهو ما يفسر كيف ولماذا أصبحت الهجرة قضية أمنية[13].

لذا فإنه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين أخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع بلدان جنوب وشرق المتوسط، نظرا لما تمثله الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية[14].

وتدريجيا تحولت الهجرة إلى مسألة أمنية بكل المقاييس بعدما كانت مسألة اجتماعية واقتصادية، وأصبحت أمننة الهجرة أحد القضايا الهامة في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية. وتقاطعت هذه الامننة مع مفهوم الأمن المجتمعي واعتبار الهوية أحد مواضيع الامن التي يجب حمايتها.

ويفترض ألكسندر ويندت A. Wendt أن هوية الدولة تتحدد بأنماط التفاعل مع الأطراف الأخرى، أي أن التفاعل يؤلف منظومة القيم والأهداف واستراتيجيات الدولة، بمعنى

آخر أن هوية الدولة ليست سابقة على التفاعل، بل تتحدد من خلاله. وذلك يعني أن الاختراق كان من خلال صوغ هوية الدولة التي تحددت بدورها من خلال التفاعل مع الكيانات أو الأطراف الأخرى في النسق. وقد يكون التفاعل على مستويين:

أولا: التفاعل السلبي بين الهويات الفرعية وهوية الدولة: هوية الأقلية مع هوية الدولة، أو هوية الشعب مع الهوية القومية، أو الهوية القومية مع الهوية الدينية... إلخ).

ثانيا: التفاعل بين الدولة والأطراف الخارجية في النظام الدولي[15].

مما سبق فإن البنائية بوصفها إطارا مفاهيميا يرتكز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، فإنها إطار مفاهيمي اجتماعي قائم على الأفكار.

وعليه تم إنشاء نظام شنغن للمعلومات Schengen Information System (SIS) ومن ثم اعتماد نظام محدث SIS II، وهي قاعدة بيانات متطورة تمكن السلطات المسؤولة في دول شنغن من تبادل البيانات حول فئات معينة من الأشخاص[16].

(يتطلب عنوانا فرعيا لأن الفكرة تبدو غير مترابطة مع ما قبلها) فتصاعد عدد المهاجرين غير الشرعيين أدى إلى تحول الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين من ردود فعل منعزلة ومحدودة إلى سياسات عامة، حيث أصبح المهاجرون هدفا لحملات عنصرية تتبناه أحزاب راديكالية متطرفة وضعتها كبرنامج سياسي للوصول إلى السلطة، أو لتوسيع قاعدتها الشعبية. كما تزامن ذلك مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي على المستوى الرسمي.

إن التغير الديمغرافي في المنطقة العربية يعتبر بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه. ويؤثر عدم التوازن السكاني في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة إلى العمال[17]، ويمكن تصنيفها على أنها عملية انتقائية، تتجلى في سياسة الدول الأوروبية العامة المتعلقة بالهجرة والتي تتجه نحو تشجيع هجرة الأدمغة والكفاءات التي تعتمد عليها اقتصادياته الليبرالية والرأسمالية (قانون ساركوزي) ووقف كل أنواع الهجرة الشرعية الأخرى عن طريق إخضاع المرشحين للهجرة لقانون التأشيرات الذي يستحيل معه الدخول إلى فضاء شنغن، كل هذه القوانين ساهمت وتساهم في إبداع أشكال جديدة للهجرة السرية وبالتالي انتعاش مافيا تهريب البشر وارتفاع عدد الضحايا من المهاجرين السريين.

وتُعد الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، وتحتاج دول الشراكة الأورو – متوسطية، من جهة، إلى المزيد من التعاون في جهودها لوقف تلك الهجرة، لاسيما في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والمتاجرين حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة باستغلال الضعفاء، وتخريب سيادة القانون. ومن جهة أخرى، إلى حماية المهاجرين ومعاملتهم طبقا لقانون حقوق الإنسان.

وترى الدول الأوروبية أن تدفق الهجرة من المنطقة الجنوبية تهديدا أمنيا حيث سيدفع ذلك إلى تصاعد حالات العنصرية، مما يشكل للدول الأوروبية المتسمة تقليديا بالتسامح والانفتاح حرجا وحساسية، الشيء الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

كما أن الفوبيا الأوروبية تتمثل في نقل المهاجرين لمشاكلهم وعاداتهم إلى المدن الأوروبية وضواحيها، مما سيؤدي إلى تأثيرات سلبية داخل النسق الاجتماعي والديمقراطي الأوروبي. كما تأثرت الهجرة بتصاعد ظاهرة العنف في المنطقة، حيث شكل تنامي التطرف وكراهية الغرب هاجسا مقلقا حول مدى علاقة هذا التطرف بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة.

وتُعد الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، وتحتاج دول الشراكة الأورو - متوسطية، من جهة، إلى المزيد من التعاون في جهودها لوقف تلك الهجرة، لاسيما في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والمتاجرين حيث تقوم شبكات الجريمة المنظمة باستغلال الضعفاء، وتخريب سيادة القانون. ومن جهة أخرى، إلى حماية المهاجرين ومعاملتهم طبقا لقانون حقوق الإنسان.

لذا تعاملت الدول الأوروبية مع مشكلة التطرف كظاهرة مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب، إلى جانب ما تحمله من أخطار داخلية تؤثر في نسيجها الاجتماعي. فالمجموعات المهاجرة أصبحت تتضامن دينيا واجتماعيا حيث أشار لها بارتن بادي في كتابه «انقلاب العالم» وسماها بانفجار الخصوصيات[18]، بالإضافة إلى اتجاهاتها الراديكالية وارتباطها بمسألة الإرهاب، مما وضع الطبيعة العلمانية لهذه الدول على المحك.

ولقد زاد البعد الأمني لسياسات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي من التقييد على الهجرة إليها في ظل تخوف متزايد من التطرف الإسلامي (ظاهرة الإسلاموفوبيا) الذي أدى بدوره إلى حالات من المعاملة التفضيلية لصالح المهاجرين المسيحيين، سواء من أوروبا الشرقية أو من بلدان نامية مثل أثيوبيا والفلبين.

كما دفع ذلك الاعتبار الأمني إلى قيام تعاون بين دول شمال المتوسط الأوروبية ودول جنوبه وشرقه لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة. وقد ازداد الاهتمام الأوروبي بمسألة التطرف الإسلامي والإرهاب في المنطقة العربية، مع تزايد الحركات العنصرية العرقية في بعض الدول الأوروبية وتعاظم نموها ونفوذها، حيث عملت على تغذية الشعور ضد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، ودعت إلى طردهم من البلاد، الأمر الذي دفع بالسياسة الأوروبية إلى التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط للحد من هذا التطرف[19]. فمنذ 2013 تقريبا شهدت الساحة السياسية الغربية (الأوروبية خصوصا)

صعودا قويا لأحزاب اليمين المتطرف في أغلب دول أوروبا الغربية، خاصة النمسا، النرويج، الدنمارك، هولندا، سويسرا وفرنسا، سواء في الانتخابات المحلية وحتى البرلمانية والرئاسية، ولعل وصول السيدة مارين لوبان – زعيمة الجبهة الوطنية إلى الدور الثاني للانتخابات الرئاسية الفرنسية حاملة مشروع طرد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين – يظهر تناميا متصاعدا لظاهرة الإسلاموفوبيا.

بحصول مارين لوبان لنسبة 34 بالمائة، أصبح اليمين المتطرف يشكل قوة سياسية لافتة على الساحة الأوروبية. ويمكن تفسير ذلك أن تنامي مشاعر الخوف والعداء للإسلام والمسلمين غذته بيئة أمنية مضطربة داخل التراب الأوروبي وتوالي العمليات الإرهابية طالت عواصم أوروبية أهمها فرنسا، ومحاولة القادة السياسيين خلق صورة نمطية محددة للمهاجرين من جنسية عربية أو من ديانة إسلامية الذي أصبح يحمل صورة سلبية: ذلك الإرهابي المتطرف الذي يهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية. وحاولت هذه الأحزاب طرح مشكلة الهوية الأوروبية رغم أن هذه الأحزاب وبعض الحكومات الأوروبية تبالغ في التخوف من هذه الظاهرة.

والسبب وراء نجاح اليمين المتطرف حسب دراسة للباحث المتخصص في مجال اليمين المتطرف فورفقانغكايوست[20] هي:

- أن قادة هذه التيارات يطرحون حلولا سهلة لمشاكل اقتصادية معقدة، فمثلا يرون أن حل مشكلة البطالة لا يتأتى إلا من خلال طرد المهاجرين الأجانب، الذين يستولون على عمالة أبناء البلد، وهي حلول ذات طبيعة عنصرية موجهة للمهاجرين العرب والمسلمين.
- يركزون على قضية واحدة هي قضية الهجرة وما تثيره من مسائل عديدة مثل قوانين الهجرة، الجنسية، المواطنة، الحقوق النقابية والاجتماعية).
- تؤيد هذه الأسباب عمليا الاعتقاد ببرنامج سياسي ومجتمعي قوامه التمييز العنصري الواضح من خلال التبني الصريح لمفاهيم عنصرية أهمها: كره الأجانب Xenophobia، الانتماء الوطن Nativism، التمييز العنصري[21] Racism.

وكره الأجانب هو الميل إلى الخوف وعدم الثقة تصل إلى كراهية الأجنبي وتختلف عن العنصرية، باعتبار أن هذه الأخيرة تنحصر في كره الآخرين بسبب عرقهم أو نسبهم، أما الاكزينوفيا فهي كره الآخرين فقط لأنهم أجانب أو غرباء.

ويعمل تيار الانتماء إلى الوطن على تغذية العنصرية وكره الأجانب، إذ يتهم المهاجرين بعدم انتمائهم إلى وطنهم ويشكك في مدى استعدادهم للتفاعل مع قضايا الوطن.

ومن بين المبررات التي تقدمها الأحزاب اليمينية المتطرفة هي مسألة الهوية الأوروبية والآثار الاجتماعية والقيمية على المجتمع الأوروبي، فالأمواج البشرية من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين تحمل عادات وتقاليد وسلوكيات تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية وقد تؤدي إلى صدام ثقافي وتهدد الموروث الثقافي والروحي لمجتمعات الدول المستقبلة.

ومن بين الأخطار التي تخشاها الأحزاب اليمينية هي الآثار الديموغرافية فالمجتمع الأوروبي يعاني من الشيخوخة، وتزايد عدد المهاجرين الشباب سيغير من الخريطة الديمغرافية لأوروبا، ففي بعض المناطق عدد المهاجرين أكبر بكثير من السكان الأصليين مما يشكل خطر على النسيج السكاني لأوروبا وعليه تهديد للهوية الأوروبية.

وهنا نشير الى المفارقة في المعايير الأوروبية كون الجهات الرسمية ترحب بالهجرة الاقتصادية والعلمية في حين ترفض الهجرات الأخرى بينما الأحزاب اليمينية فهي ترفض الهجرة جملة وتفصيلا، وقد بررت أنجيلا ماركيل في طريقة تعاطيها مع المهاجرين واللاجئين بانخفاض في نسب النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة الشيخوخة[22]. وتزداد المشاعر المعادية للمسلمين في جميع أنحاء أوروبا، لا سيما في فرنسا وألمانيا، التي تضم عدد أكبر من الأشخاص من المغتربين المغاربة في فرنسا والأتراك في ألمانيا. وقد أشارت دراسة لمركز لبحث التطرف اليميني والديمقراطية ومقره في لايبزيغ، إلى أن التعصب الألماني ضد الأجانب قد ارتفع بشكل حاد، لاسيما ضد المسلمين. ويعتقد أكثر من 44٪ ممن شملهم الاستطلاع أنه ينبغي منع المسلمين من الهجرة من ألمانيا، بزيادة عن نسبة 36,5٪ قبل أربع سنوات. واتفق 56٪ تقريبا على أن عدد المسلمين في ألمانيا جعلهم يشعرون بأنهم غرباء في بلدهم، بزيادة عن نسبة 43٪ عام 2014 [23].

نشير الى المفارقة في المعايير الأوروبية كون الجهات الرسمية ترحب بالهجرة الاقتصادية والعلمية في حين ترفض الهجرات الأخرى بينما الأحزاب اليمينية فهي ترفض الهجرة جملة وتفصيلا، وقد بررت أنجيلا ماركيل في طريقة تعاطيها مع المهاجرين واللاجئين بانخفاض في نسب النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة الشيخوخة

وقد دعت الأحزاب اليمينية إلى خيار «صفر هجرة» الرامي إلى منع دخول المهاجرين الأجانب خاصة من المنطقة المغاربية إلى الأراضي الأوروبية من خلال اتخاذ إجراءات تقييدية صارمة، وهذا الخيار شددت عليه دوائر سياسية وإعلامية محسوبة على التيارات المتطرفة والمعروفة بالعداء للعرب والمسلمين. رغم أن هذا الخيار لم يتحقق ولن يتحقق لإدراك أصحاب القرار في الاتحاد الأوروبي أن الهجرة المتوسطية ليست إلا انعكاسا لمعطيات تاريخية، اقتصادية، جغرافية وثقافية من الصعب القفز عليها، أيضا يؤكد التقرير الأوروبي السنوي لعام 2018 على فئة الضعفاء من المهاجرين (الأطفال والنساء) لمساعدتهم وحمايتهم باعتبارهم ضحايا النزاعات والمشاكل السياسية[24].

مفهوم الإسلاموفوبيا:

الاسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام عرض اجتماعي

وسياسي ظهر في الغرب، في سنوات الأخيرة، ما يعني أن مناخ التعصب والكراهية لا يتراجع، بل يتزايد بوجود تيارات سياسية متطرفة تغذي الكراهية. فالإسلاموفوبيا في أبسط تعريفاتها هي: خوف غير مبرر من الإسلام والمسلمين، وبالتالي جوهر هذه الظاهرة هو استياء على أساس الدين بالدرجة الأولى.

وهي إشكالية نفسية- فكرية وتتمثل في ثنائية الاختلاف بين الأنا أو الذات المكونة للهوية كالدين، الثقافة، القيم، منظومة العادات. فكما يقول المفكر الفرنسي مكسيم رودنسون بأن: «المسيحية الغربية قد رأت في العالم الإسلامي خطرا يهددها قبل أن يبدأ النظر إليه كمشكلة حقيقية»[25] فالشخص يمكن أن يكون نصف فرنسي ونصف جزائري، ولكن من الصعب جدا أن يكون نصف مسلم ونصف مسيحي (×) وعليه في الصراعات الثقافية يطرح السؤال: «من أنت؟» بدلا من «مع أي طرف أنت؟». فكما يرى تيموثيجارتونآش أن: «الهوية بالأساس، تحديد للذات، لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار كذلك ما يراه الآخر.»[26] فتركيا ترى نفسها أوروبية، إلا أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي لا تراها كذلك، فهي دولة من الشرق الأوسط أو من آسيا، بينما الجميع يرى أن بريطانيا أوروبية، إلا إنها ترى نفسها أطلسية[27] . وبالرجوع إلى أصل الظاهرة في حد ذاتها فهي ظاهرة نفسية في طبيعتها، أكثر من كونها سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة، لتتطوّر عقبها وتتكيف مع متطلّبات البيئة الواقعيّة لتصبح متلازمة ومتخمة مع قضايا أخرى تغذيها كالقضايا السياسية (المتاجرة الانتخابية)، الاقتصاديّة (توظيف المشاكل الاقتصادية لتنمية مشاعر الخوف والعداء)، الصراع الاجتماعي، التوترات الدينية، التطرف، الإرهاب وحرية التعبير...الخ.

الاسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام عرض اجتماعي وسياسي ظهر في الغرب، في سنوات الأخيرة، ما يعني أن مناخ التعصب والكراهية لا يتراجع، بل يتزايد بوجود تيارات سياسية متطرفة تغذي الكراهية. فالإسلاموفوبيا في أبسط تعريفاتها هي: خوف غير مبرر من الإسلام والمسلمين، وبالتالي جوهر هذه الظاهرة هو استياء على أساس الدين بالدرجة الأولى.

وهناك تيار يربط ظاهرة الاسلاموفوبيا بالعنصرية ويتمثل في التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع السياسي الفرنسي في معهد البحوث والدراسات العالمية بباريس «Vincent Geisser»، أين اعتبر «الإسلاموفوبيا» شكلا حديثا من العنصرية ضد المسلمين، فهي لا تعبر عن عودة المعارضة القديمة «الحروب الصليبية ضد الجهاد» على الرغم من بقاء تلميحات تعبر عن حجج لاهوتية يعتمدها أنصار «الإسلاموفوبيا».

فالأحزاب اليمينية المتطرفة تتبنى الطرح من خلال تأييد عملي ببرنامج سياسي ومجتمعي قوامه التمييز العنصري الواضح من خلال التبني الصريح لمفاهيم عنصرية أهمها: كره الأجانب Xenophobia، الانتماء الوطن Nativism، التمييز العنصري[28].

وفي كل المراكز والمنتديات التي تهتم بقضايا الأمن، هناك الحديث عن خطر الجنوب كبديل لخطر لم يأت من الشرق، كما لو كان الأمر مجرد إعادة توجيه جغرافي للخطر، يسمح بالإبقاء على إطار التحليل ومرجع استراتيجي تقريبا متطابق مع الخطر السابق[29].

ورغم الزخم الهائل من الكتب التي تشير إلى العدو الجديد، فإن ذلك لن يجيب عن مطلب الهوية بالنسبة للمجتمع الغربي الذي فقد الرؤية الإيديولوجية وبالتالي فقد المعنى، ولعل التحالف البروتستانتي الصهيوني هو محاولة لوضع الإسلام عدوا خارجيا، ومحاولة أمريكية لتجديد التحالف الأمريكي - الأوروبي في إطار محاربة «الإرهاب» (×) وبالاعتماد على تفسير «صموئيل هنتنغتون» (Samuel Huntington) للعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، نجد أن «الإسلاموفوبيا» حسبه: أمر طبيعي وذلك لكون العالم الإسلامي يمثل كتلة متجانسة لا تقبل التحضر والحداثة؛ فالخوف عند الغرب ناجم عن رفض المسلمين لقيمهم وثقافتهم، كما وعبر الخوف من تصاعد الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي عند «هنتنغتون» عن ظاهرة «الإسلاموفوبيا»[30].

وفي حقيقة الأمر أن الرهاب الإسلامي مرجعه في تقديرنا إلى الصورة النمطية للقوارب الرابطة بين الضفتين، فالقوارب التي تحمل المسلمين إلى الشواطئ الأوروبية وخاصة الإسبانية تعيد إلى الاذهان صورة تلك القوارب التي حملت المسلمين الهاربين من بطش المسيحيين من أوروبا متجهة الى الضفة الجنوبية سنة 1492م. فكما يقول وليد عبد الحي في مقاله «حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الافاق السياسية» أنه يتعذر على الباحث في الظواهر السياسية الكبرى أن يتخطى البعد الزمني في تحليل تطور بنية هذه الظواهر. وحسبه أن البعد الزمني يتبدى في تجليات ثلاثة: أولها حضور التاريخ السياسي، وثانيها سطوة اللحظة الراهنة، وآخرها غواية المستقبل[31].

أولوية مكافحة الهجرة السرية في السياسة الأوروبية

قامت الدول الأوروبية بعقد اتفاقات مع البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بغية توفير ظروف معيشية أفضل تحد من هجرة مواطني هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال المساعدة على تحقيق الاكتفاء الغذائي. بالإضافة إلى إنشائه الصناديق الخاصة بالتعويض عن الآثار الاجتماعية الناتجة من التكييف الهيكلي في اقتصادات بلدان جنوب وشرق المتوسط، وإقامة مشروعات مشتركة توفر فرص العمالة وتساعد على بقاء

المواطنين في بلدانهم.

لقد أظهرت سياسات الدول الأوروبيــة في مؤتمر برشلونة عام 1995 تأكيدها على محاربة العنصرية والتعصب العرقي وعدم التسامح واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع ومحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة.

وتعتبر الشراكة الأورو- المتوسطية تصورا خاضعا للهاجس الأمني حيث يطغى على الأوربيين ضغط عدم الاستقرار في الفضاء الجنوبي للبحر المتوسط (الضغط الديمغرافي الهجرة غير الشرعية تصاعد «الإرهاب» الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وان كانت هذه الأخيرة أحيانا تأتينا من أوروبا)، وعليه تتضمن السلة الاجتماعية والإنسانية ضرورة تنظيم الهجرة باتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية وتكثيف التعاون للحد من الهجرة السرية بواسطة التأهيل المهني والمساعدة على خلق فرص العمل.

لذا تعهدت الدول المشاركة بتسريع معدلات التنمية وتحسين أحوال المعيشة وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة بين الدول الأوروبية والبلدان المتوسطية، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي، وتقديم المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المنطقة، والالتزام بتطوير الموارد البشرية. كما دعت الدول الأوروبية إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية، وأقرت بأهمية الهجرة في العلاقة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي.

لقد امتدت الحدود الأمنية للاتحاد الأوروبي من سواحل الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط نحو عمق صحاري البلدان المغاربية، إذ انفجرت في وجه أوروبا خلال العام 2005 أزمة الهجرة غير الشرعية وما واكبها من مأساة إنسانية في مدينتي سبتة ومليلية بشمال المغرب، حين قُتل أحد عشر مهاجرا برصاص قوات الأمن الإسبانية خلال عمليات تسلل جماعية ليلية، وتواصلت عمليات العنف ضد هذه الشريحة على السواحل الإيطالية والإسبانية.

وكانت الأزمة بين الحكومتين الاسبانية والمغربية قد برزت للعلن عندما عثرت السلطات الاسبانية على أكثر من 800 مهاجر غير شرعي عند شواطئ الكناري والأندلس خلال الأسبوع الثاني من شهر أوت 2005.

واتهمت الحكومة الاسبانية في حينه نظيرتها المغربية بعدم ممارسة الرقابة على حدودها، وهو ما رفضته الحكومة المغربية التي ما فتئت تؤكد على أن أجهزتها الأمنية لا تدخر جهدا لمكافحة هذه الظاهرة.

وسرعان ما تطورت الأزمة، حيث عاد ملف الهجرة السرية إلى الواجهة من جديد عندما أقدم مئات المهاجرين من الدول الواقعة جنوبي الصحراء في أكتوبر 2005 على تجاوز الأسلاك الشائكة التي تفصل المغرب عن مدينتي سبتة ومليلة الواقعتين تحت السيطرة الاسبانية.

فقد هاجم حوالي 650 مهاجراً إفريقيا السياج الحدودي حول مليلة، وتمكن نحو 350 منهم من اجتيازه بعد انهياره، وذلك في رابع محاولة من هذا النوع، كان نتيجتها مصرع ستة مهاجرين بالإضافة إلى إصابة نحو 135 شخصا بينهم سبعة من ضباط وجنود الشرطة المغربية بجروح، وتؤكد السلطات المغربية إن أجهزتها الأمنية تصرفت في حدود القانون، وأنها حافظت على نقاط مراقبتها، حيث اعتقلت 136 مهاجرا غير شرعي، مما يرفع عدد المعتقلين إلى 1200 معتقل خلال أسبوع واحد، بينما ترى الحكومة الاسبانية أن المغرب لم يقم بواجبه على أحسن وجه لمنع تدفق المهاجرين إلى أراضيها. وبالمقابل، ترى الجزائر أن المسألة أكثر تعقيدا وتعترف بأن حدودها الجنوبية الممتدة على طول 2500 كلم أصبحت الملاذ المفضل للشباب للأفارقة الحالمين بالعبور إلى سواحل جنوب أوروبا.

ومع ذلك، تتفق المغرب والجزائر وكذلك تونس وليبيا على أن أراضيها أضحت منطقة عبور وإقامة للعديد من هؤلاء المهاجرين السريين من الساحل ومن إفريقيا السوداء الذين يجتازون الصحراء سنويا كمقدمة للانتقال إلى أوروبا.

ويرى المراقبون أن هذا الاتفاق ساهم كثيرا في بلورة شبه موقف مغاربي موحد إزاء هذه الظاهرة التي تؤرق العلاقات المغاربية الثنائية والمغاربية- الأوروبية، أساسه أن الدول المغاربية لن تتحول إلى حارس للحدود التي ينطلق منها المهاجرون نحو الضفة الشمالية سواء كانوا أفارقة من دول غرب الصحراء أم من الدول المغاربية.

تتفق المغرب والجزائر وكذلك تونس وليبيا على أن أراضيها أضحت منطقة عبور وإقامة للعديد من هؤلاء المهاجرين السريين من الساحل ومن إفريقيا السوداء الذين يجتازون الصحراء سنويا كمقدمة للانتقال إلى أوروبا.

ويشدد هذا الموقف المشترك على أن الهجرة غير الشرعية مسألة معقدة لا يمكن حلها عن طريق طرف واحد، ولابد من تضافر كل الجهود حتى تتمكن دول البحر الأبيض المتوسط من السيطرة عليها.

وقد شكلت قضية المهاجرين التونسيين إلى أوروبا بعد الثورة التونسية في شهر أفريل 2011 أزمة حقيقية بين إيطاليا التي أعطت حق المرور لهؤلاء وفرنسا التي منعت مرور القطارات وعلى متنها مئات المهاجرين التونسيين. مما شكل أزمة داخل الاتحاد الأوروبي الذي يقر قانون شنغن.

وكادت مشكلة الهجرة غير الشرعية أن تؤدي إلى أزمة في العلاقات الفرنسية والإيطالية التي خيمت عليها سحابة من التوتر حيث قدمت إيطاليا احتجاجا رسميا وذلك باستدعاء سفيرها. رغم أن ألان جوبيه في تعليقه على الحادث، قال أنه: «لا وجود لأي خلاف بين فرنسا وإيطاليا، نحن جيران وأصدقاء وسنجد الحلول اللازمة بشأن المهاجرين «.وقال «أن باريس ليست قلعة محصنة، إنها متفتحة وتستقبل سنويا حوالي 200 ألف مهاجر، ولكنها غير مستعدة لقبول مهاجرين غير شرعيين، لأننا في فرنسا نعاني كذلك من بطالة مرتفعة في صفوف الشباب».

قبل بضع سنوات خلت، كانت الدول الأوروبية لا تزال تقود

جهود الإنقاذ في المتوسط في إطار عملية «ماري نوستروم». بين عامي 2013 و2014، حيث أنقذت السفن الإيطالية وحدها أكثر من 100000 شخص من الغرق. لكن بعدها بوقت قصير أُطلقت مهمة أمنية حدودية جديدة تحت اسم «عملية تريتون»Frontex's operation Treton بتمويل أقل وبعدد أقل من السفن لتحل محل عملية »مار نوستروم«Operation Mare Nostrum في عام 2014، لتبدأ الوفيات في البحر الأبيض المتوسط في الارتفاع. في عام 2016، وخلال ذروة ما يسمى بأزمة المهاجرين الأوروبية، بلغت الوفيات وحالات الاختفاء أكثر من 5100 حالة، وفقًا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة.

المنطقة المغاربية كممر لأوروبا:

اعتبرت منطقة المغرب العربي المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا، لذلك اتخذتها الجبهات الإفريقية كمحطة عبور للوصول إلى الدول الأوروبية.

ولذا تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى العالم الغربي الأوروبي. أولا إلى الدول المغاربية باعتبارها تتموقع إقليميا بين الضفتين الأوروبية والإفريقية مما يجعل موقعها استراتيجيا، بوابة للمرحلة الثانية وهي الهجرة غير الشرعية إلى العالم الأوروبي من خلال نقطتين هما المغرب »سبتة ومليلية» وليبيا نحو جزيرة لامبدوزة التابعة لإيطاليا.

وكادت مشكلة الهجرة غير الشرعية أن تؤدي إلى أزمة في العلاقات الفرنسية والإيطالية التي خيمت عليها سحابة من التوتر حيث قدمت إيطاليا احتجاجا رسميا وذلك باستدعاء سفيرها. رغم أن ألان جوبيه في تعليقه على الحادث، قال أنه: «لا وجود لأي خلاف بين فرنسا وإيطاليا، نحن جيران وأصدقاء وسنجد الحلول اللازمة بشأن المهاجرين».

* **في الجزائر:** جاء في تقرير الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتاريخ 23 نوفمبر 2017، أن الجزائر احتلت المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بمعدل 6٪ من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط ما بين شهري جويلية وأوت 2017، حيث جاءت سوريا الأولى بـ 15٪ والمغرب 9٪ ونيجيريا والعراق 7٪ لكل منهما[32].

ابتداء من سبتمبر 2005، ومع تغيير الحدود الإسبانية وبعد أحداث سبتة ومليلة في المغرب، تحول توقف المهاجرين غير الشرعيين من السواحل المغربية إلى الجزائر، فقد ظهر تزايد الأفارقة على الحدود الجزائرية الجنوبية أغلبهم من مالي، نيجر، سنيغال وتشاد، واستغلوا هذه الفرصة للدخول إلى الجزائر كمرحلة أولية للوصول إلى أوروبا.

- **فتمنراست** التي هي نقطة التماس بين أقصى الجزائر والجوار الإفريقي محط للعديد من الأفارقة المتسللين إلى الجزائر بصفة غير رسمية.

ومنذ ظهور داء الإيدز في تمنراست بين المهاجرين السريين خاصة منذ اختطاف جماعة سياح ألمان واستراليين في الصحراء الجزائرية من قبل جماعة إرهابية ذات علاقة بالقاعدة في عام 2003، شددت السلطات من عمليات التفتيش في الأقاليم الجنوبية.

قامت الجزائر بتعزيز دوريات المراقبة الأمنية. فبدأ عدد الأشخاص الممنوعون من الدخول في تزايد ملحوظ رغم أن السلطات الجزائرية أقرّت بأن هذه الخطوة لن تحل المشكلة العابرة للحدود.

وقد قامت الجزائر بإجراءات قانونية تمثلت في نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري المعتمد يوم 31 أوت 2008 تحت رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم بها، والمادة 303 مكرر 30 من قانون 11/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 على المعاقبة بالسجن في حق كل من تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية تتراوح من 3 سنوات إلى 20 سنة سجنا[33]. الإجراء الذي تلقى ردود فعل مختلفة بين المراقبين والخبراء في الجزائر.

* **المغرب:** بحكم موقعه الجغرافي كأقرب نقطة من أوروبا، أضحى مستهدفا من طرف شبكات الهجرة غير الشرعية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى، وأصبح بلد عبور واستقبال للعديد من المهاجرين.

واعتبارا لهذه المعطيات جاء القانون رقم 02.03 المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، يحدد كيفية دخول وإقامة الأجانب فوق التراب المغربي، لوضع نظام عام يقنن شروط دخول البلد والإقامة به ويحدد تدابير قانونية تهدف إلى محاربة الهجرة السرية وفرض عقوبات زجرية صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية التي تنشط وتحترف المتاجرة في البشر[34].

ولقد تناول هذا القانون كيفية مراقبة عمليات الهجرة من وإلى المغرب، كما ضاعف من العقوبة المطبقة على المهاجرين السريين الذين يدخلون أو يخرجون من المغرب بصفة غير شرعية باستعمال وثائق مزورة أو وسائل تدليسية، حيث حدد عقوبة ذلك في الحبس من شهر إلى 06 أشهر وغرامة من 3.000 درهم إلى 10.000 درهم (المادة 50)، كما أفرد عقابا لكل موظف عمومي قدم مساعدة للمهاجرين سرا تتراوح بين سنتين إلى 05 سنوات وغرامة بين 50.000 درهم إلى 500.000 درهم (المادة 51)، كما نص على تجريم الشبكات الإجرامية المنظمة للهجرة السرية[35].

شهدت المغرب العديد من الهجرات الإفريقية لها، ولكنها استفادت من غلق الحدود الإسبانية لمدينتي سبتة ومليلية، حيث مول الاتحاد الأوروبي إسبانيا من أجل بناء جدار حديدي يصل علوه 6 أمتار مجهز برادار للمسافات البعيدة،

وكاميرات للصور الحرارية وأجهزة الرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء.[36] وهذا ما سمح بتناقص الظاهرة عندها على حساب الجزائر، بالرغم من أنها في السنوات الماضية تعد أكبر معبر غير شرعي يربط إفريقيا بأوروبا.

وهكذا تم خلال الفترة ما بين الفاتح جانفي و31 أكتوبر 2003، تسجيل انخفاض للهجرة في عدد الأجانب والمغاربة، بنسبتي ٪26,95 و٪17,53 على التوالي. وموازاة مع ذلك سجل ارتفاع بنسبة ٪33,75 في عدد شبكات الهجرة التي تم تفكيكها.[37]

ويعد التعاون الدولي بطبيعة الحال أحد ركائز مكافحة الهجرة السرية. حيث تقوم المساعي على مبدأ المسؤولية المشتركة مع شركائه. وفي هذا الصدد يمثل تعاون المغرب مع كل من إسبانيا والاتحاد الأوروبي ونيجيريا نموذجا للشراكة بين الشمال جنوب والجنوب جنوب. فبالنسبة للتعاون مع إسبانيا عقدت المجموعة الدائمة المشتركة المكلفة بالهجرة التي أحدثت في نوفمبر 2003، أربع اجتماعات أهمها الاجتماع الذي عقد في 15 سبتمبر 2004 في قرطبة والذي مكن من تسجيل تقدم ملحوظ. وهكذا انطلقت الدوريات المشتركة بين الدرك الملكي والحرس المدني في فيفري 2004. كما تم القيام بدوريات مشتركة جوية وأرضية، وتم توسيع هذه التجربة لتشمل منطقة المضيق، حيث تم القيام بأول دورية مشتركة في نوفمبر 2004م. وعين المغرب 4 ضباط ارتباط بمدريد وجزر الكناري والجزيرة الخضراء لدى النظام الالكتروني الذي وضعه الجانب الإسباني لمراقبة مضيق جبل طارق.

قامت الجزائر بتعزيز دوريات المراقبة الأمنية. فبدأ عدد الأشخاص الممنوعون من الدخول في تزايد ملحوظ رغم أن السلطات الجزائرية أقرّت بأن هذه الخطوة لن تحل المشكلة العابرة للحدود.

من جهة أخرى تم القيام بخمس عمليات من طرف السلطات النيجيرية مكنت من ترحيل حوالي 1700 مواطن نيجيري جوا كانوا يوجدون في وضعية غير قانونية بالمغرب. وجرت عمليات الترحيل التي تعتمد على العودة الطوعية.

ويتفاوض المغرب مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق إعادة القبول. كما أن الجانبين يوجدان على وشك التوقيع على اتفاقية لتمويل برنامج مخصص لمراقبة الحدود يندرج في إطار برنامج «ميدا» ويشتمل على ميزانية تقدر بأربعين مليون أورو[38].

ولا يغفل المغرب البعد السوسيو-اقتصادي حيث إنه يدعو شركاءه إلى عدم التركيز على الجانب الأمني، وتفضيل المعالجة الاقتصادية لظاهرة الهجرة من خلال التنمية المشتركة التي توفر مناصب الشغل من أجل تثبيت المرشحين المحتملين للهجرة.

ونص اتفاق الشراكة المغربي الأوروبي على وضع مجموعة عمل مكلفة بالشؤون الاجتماعية والهجرة ويتمثل أحد أهدافها في بلورة مشاريع صغرى في المناطق التي يحتمل أن تكون منطلقا للمهاجرين.

وقد عزز الاتحاد الأوروبي دعمه للمغرب، في مجال محاربة الهجرة غير القانونية، عبر الرفع من المبلغ الإجمالي لسنة 2018 برسم صندوقه الائتماني للطوارئ لفائدة أفريقيا الى 148 مليون أورو. وأفاد بلاغ للجنة الأوروبية نشر الجمعة، بأن» الغلاف المالي الإضافي الذي تم اعتماده برسم الصندوق الائتماني للطوارئ لفائدة إفريقيا، سيرفع إلى 148 مليون، المبلغ الاجمالي المقدم للمغرب سنة 2018»[39].

* **تونس:** لم تشهد تونس هجرات افريقية حولها بالمقارنة مع المغرب والجزائر.

* **ليبيا:** كانت معبرا متشددا لتشاد نحو إيطاليا، لكن علاقتها مع الدولة التشادية جعلتها صارمة في هذه الظواهر. وبعد سقوط نظام معمر القذافي وحالة الفوضى التي عاشتها ومازالت تعيشها ليبيا تضاعف عدد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الليبيين.

ففي عام 2016، ومع اكتساب الأحزاب اليمينية المتطرفة شعبية وارتفاع موجة العداء للمهاجرين، اتخذت أوروبا قرارًا مفاجئًا بالاستعانة بمصادر خارجية لإسناد مسؤوليات مراقبة الحدود إليها، وكان الشريك الجديد: شرطة السواحل الليبي. حيث أرسل الاتحاد الأوروبي الأموال والقوارب ونظم بعض الدورات التدريبية لخفر السواحل الليبي بهدف وقف وصول موجات الوافدين إلى الشواطئ الأوروبية.

ولكن في حين أن الشراكة مع ما يسمى بشرطة السواحل الليبي كانت فعالة في خفض عدد الوافدين إلى إيطاليا – انخفض الرقم من 144000 في عام 2017 إلى 46000 في عام 2018 – إلا أن هذا كان يعني من ناحية أخرى زيادة معدلات خطر الوفاة على طريق وسط البحر المتوسط الذي يسلكه المهاجرون، فوفقًا لتقرير صدر مؤخراً عن المنظمة الدولية للهجرة، لقي شخص واحد –من بين 35 شخصًا يحاولون العبور– حتفه في عام 2018، مقارنةً بشخص واحد من بين كل 50 شخصًا في عام 2017.

الخاتمة

لقد احتلت ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية من المنطقة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، أولويات السياسات الأوروبية، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى القيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها. وما دام هناك عدم الاستقرار في الجنوب، فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي في تعاونه الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، لما لها من انعكاسات مستقبلية على سياسات التعاون الاقتصادي والسياسي الأوروبي– العربي.

كما ان هذه الظاهرة تتزامن مع صعود اليمين المتطرف التي تؤجج ظاهرة الاسلاموفوبيا، حيث أصبح للظاهرة تداعياتها السلبية على المسلمين وخصوصياتهم الفكرية والثقافية والعقيدية.●

1- The irregular migration was defined (2018) as the movement of persons to a new place of residence or transit that takes place outside the regulatory norms of the sending, transit and receiving countries.», in Maria Njaim, Migration dilmma: Security versus humanitrian nexus, Granite journal, Issue N°2, Novemebre 2018, P.P 25- 32.

2- عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضاري وارتباطه بالهجرة الداخلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، ص. 71

(×) مع العلم أن حدود الجزائر الساحلية هي 1200 كم.

3- رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي- المتوسطي، في محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، دار ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية- ناشرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313- 326.

4- Agence des villes et territoires méditerranéens durables (AVITEM), avitem.org/content/avril 2018

5- 35٪ من الافارقة تحت خط الفقر و1٪ فقط من الدول المتقدمة، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 26 ديسمبر 2015، ص. 1 على الموقع: aawsat.com/ home/article/528151/35

6- Rapport 2018 sur la pauvreté et la prospérité partagée : compléter le puzzle de la pauvreté, www.banquemondiale.org/fr/povrety-and -shared-and prosperity 2018

7- 35٪ من الافارقة تحت خط الفقر و1٪ فقط من الدول المتقدمة، جريدة الشرق الأوسط، الموقع نفسه.

8- الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا في: tsa-algeria.com/ar تاريخ الزيارة 20 أكتوبر 2019، على الساعة 21:49.

9- European Commission, Annual Report on Migration and asylum 2018, European Migration Network 2019, P.58

10- A. Wolfers, «National security as ambiguous symbol.», in Dario Battistella, Théories des Relations Internationales, 2eme édition revue et augmentée, Les presses Sciences Po, Paris 2006, P. 462.

11- Charles- Philippe David : « La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie », 2eme édition revue et augmentée, les manuels Sciences Po, les Presses Sciences Po, Paris 2006, P.45- 46

12- Wing Commander P.E. O'Neill RAF, The European Union and Migration Security versus Identity? Defense Studies, 11 Dec 2006, P.P. 327-341.

13- Jef Huysmans, «The European Union and securitisation of migration, Journal of Common Market, 38/5, 2000, P. 752.

14- علي الحاج: «سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة»، سلسلة أطروحات الدكتوراه (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص.242.

15- مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2014، ص. 65

16- European Commission, Migration and home affairs: Schengen Information System (SIS) 2013/

17- وليد محمود عبد الناصر: «التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، مجلة السياسة الدولية، السنة 32، العدد 124، أفريل 1996، ص.112.

18- بادي (برتران)، كلود سموتس (ماري)، «انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي»، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، قسم الترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1998.

19- علي الحاج: «سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص246

20- عفيف رزق، «تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: الدوافع والموجـات»، على الموقع الالكتروني:
http://www.alarabiya.net/views/2009/6/5/74901.html

21- far-right politics, in: http://en.wikipedia.org

22- Georges Tapinos, Immigration et marché du travail, in www. Observateurocde.org/news/ php/85/Immigration_et_march_E9_du_travail.ht

23- دايفيدليسكا، شيوع ظاهرة كراهية الأجانب في أوروبا، مقال متواجد على الموقع www.ahvalnews.com/ar/5 ديسمبر 2018 ,

24- Commission Européenne, Fiche pays du REM, in European Migration Network (EMN), 2018, P.3

25- فؤاد جرجس، الامريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسية الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 217، مارس 1997، ص.4.

(×) مقولة لهنتغتون في كتابه « صدام الحصارات»، تداولها عدة باحثين دون تهميشها وكأنها مسلمة.

26- تيموثيجارتونآش، «هل بريطانيا أوروبية»، ترجمة: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، السنة 12، العدد 70، ماي 1995، ص. ص.20- 35

27- رباحي أمينة، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة بن خدة بن يوسف، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2009.

28- far-right politics, in: http://en.wikipedia.org

(*)الخطر الأسبق هو المعسكر الشرقي وعلى راسه الاتحاد السوفيتي

(×)هناك اختلاف حول دلالة ومدلول كلمة «الإرهاب» ووضعها بين مزدوجتين يشير إلى ذلك.

29- أمينة قلعي، ظاهرة الاسلاموفوبيا والأمن المجتمعي: تفكيك لطبية العلاقة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 10، ماي 2018، ص 52

30- وليد عبد الحي، «حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الآفاق السياسية»، في كمال عبد اللطيف، وليد عبد الحي وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2016، ص.ص. 149- 260 ,

31- الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا في: tsa-algeria.com/arتاريخ الزيارة 20 أكتوبر 2019، على الساعة 21:49.

32- بدروني أنيسة وحاج بن علي محمد، «جريمة الهجرة غير الشرعية وأليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية»، في محمد غربي واخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، دار ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية- ناشرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313- 326.

33- وزارة العدل المغربية «دعم انفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين»، في: https://carjj.org<sites<files<hwl-lhrj_imgrb1

34- نفس المرجع على نفس الموقع

35- أحمد طعيبة، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وأليات المواجهة، مجلة الدفاتر السياسة والقانون، المجلد 8، العدد 15، جوان 2016، ص.ص. 24- 43.

36- Pratical Measures to reduce irregular miration European Migration Network 2012.

37- وزارة الخارجية للمملكة المغربية: «الهجرة السرية لتشخيص للظاهرة، في الموقع الإلكتروني:_http://www.maec.gov.ma /osce/ar/lutte ct_emigration _clandestine.htm Date de visite 08/05/2011, Heure 21:50

38- على العمق المغربي https://al3omk.com/363093.html

39- حين تكون المساعدة «المؤذية»: خفر السواحل الليبية المثير للجدل مثالا، في: www.dw.com

الدكتورة حنان رزايقية

* أستاذ (ة): العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة العربي تبسي - تبسة.

استراتيجية الدفاع السيبراني الجزائري:
دراسة في الواقع والأبعاد

ملخـــص

تشهد الساحة الأمنية في الفضاء الرقمي العديد من المخاطر والتهديدات التي فرضتها البيئة السيبرانية، الأمر الذي دفع بالجزائر لإيلاء أهمية كبيرة لمسألة تحقيق الأمن السيبراني. ويظهر ذلك من خلال مختلف الإجراءات المتبعة في هذا الإطار سواء تعلق الأمر بالجانب القانوني أو المؤسساتي أو الأكاديمي. وسنبيّن في هذه المساهمة مكانة الأمن السيبراني ضمن الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية، حيث تم استظهار قدرات الجزائر في هذا المجال، من خلال الكشف عن مختلف مضامين الدفاع السيبراني الجزائري وجوانبه، ومكانة الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن السيبراني، وكذا مناقشة الجهود الجزائرية في مجال الدفاع السيبراني، وذلك عبر تفصيل الإجراءات المتبعة على المستوى الوطني من خلال عرض الأطر العملية والعلمية المتخذة في هذا الصدد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تطرقت هذه المساهمة للجهود الجزائرية على المستوى الدولي في هذا المجال، حيث استعرضت مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف التي وقعت عليها الجزائر، وحتى عمليات تبادل المعلومات والدورات التدريبية. وفي ختام هذه الدراسة، تم مناقشة مجموعة من التحديات التي تواجهها الجزائر ومختلف الدول في مجال تحقيق الأمن السيبراني.

ABSTRACT

The security landscape in the digital space is witnessing many risks and threats posed by the cyber environment, which prompted Algeria to attach great importance to the issue of achieving cyber security. This is reflected in the various procedures adopted in this regard, be it related to the legal, institutional or academic aspect.

In this contribution, we will show the position of cyber security within the Algerian defense strategy, as Algeria's capabilities in this field are studied, by revealing the various components and aspects of Algerian cyber defense, as well as Algeria's position within the Global Cybersecurity Index (GCI), while discussing Algerian efforts in the field of cyber defense via describing the procedures followed at the national level by presenting the practical and scientific frameworks taken in this direction, on the one hand. On the other hand, this contribution touched on Algerian efforts at the international level in this field, as it reviewed the various bilateral and multilateral agreements and treaties concluded by Algeria, and even information exchanges and training courses. At the conclusion of this study, a set of challenges faced by Algeria and various countries in the field of achieving cybersecurity were presented.

مقدمة

رافق التطور الكبير الذي تعرفه المجتمعات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بروز جملة من المخاطر والتحديات الجديدة التي تهدد الأمن المعلوماتي للدولة، خاصة مع استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف الميادين، ذلك أن تضخم المحتوى المعلوماتي العسكري والأمني والفكري والسياسي، أوجد علاقة مباشرة بين أمن الفضاء الرقمي والأمن القومي، تحديدا مع سعي الجماعات الإرهابية ومختلف الفواعل الإلكترونية الاستفادة من الفضاء السيبراني للقيام بهجمات تضر بمصالح الدول، وتمرير معلومات لتحقيق دعاية أوسع، وتنويع مصادر تمويلها عبر ممارسة ما يعرف بالجرائم الإلكترونية.

تعد الجزائر مثل باقي دول العالم معرضة للتهديدات السيبرانية، وذلك لولوجها هذا الفضاء، والاعتماد عليه في مختلف الجوانب، لذلك فالأمن القومي الجزائري يبقى مستهدفاً في هذا المجال؛ خصوصاً في ظل الاتجاه نحو رقمنة البنية التحتية بمختلف قطاعاتها مثل الصحة والفلاحة والتعليم والسياحة والقطاع المالي وغير ذلك، الأمر الذي يحتم على صناع القرار في الجزائر اعتماد استراتيجيات قادرة على التصدي لمختلف التهديدات لتحقيق الأمن في هذا الجانب، وبالتالي ففي هذه الورقة البحثية سيتم تفكيك مختلف أجزاء وأبعاد الاستراتيجية السيبرانية الجزائرية.

وقبل الخوض في غمار الحديث عن الاستراتيجية الجزائرية المتبعة في الفضاء السيبراني، لابد من إشارة مختصرة لهذا لمفهوم، وما يرتبط به من محددات وعوامل تجعل منه مجال جديد لتهديدات الأمن، حتى تتضح الرؤية بالنسبة لسبل العمل في هذا الفضاء؛ ومن ثمة معرفة أنجع الطرق لتحقيق الأمن في هذا الإطار.

الفضاء السيبراني عند باري كولين Barry Collin هو المكان الذي تعمل فيه برامج الكمبيوتر وتتحرك البيانات[1]، وتنظر وزارة الدفاع الأمريكية للفضاء السيبراني باعتباره مجال عالمي في نطاق بيئة المعلومات التي تتكون من شبكة مترابطة من تكنولوجيا المعلومات[2]، انطلاقاً من هذه الرؤية لمفهوم الفضاء السيبراني يتضح مدى أهمية هذا الفضاء بكونه فضاء لتحرك مختلف معلومات وبيانات الفواعل سواء كانت أفراد أو دول أو مؤسسات، وهذا ما يفسر تعرض هذا الفضاء للهجوم باستمرار، من قبل الجواسيس واللصوص والمخربون، عبر اختراق أنظمة الكمبيوتر وسرقة البيانات الشخصية والأسرار التجارية، وتخريب مواقع الويب، وتعطيل الخدمة، وبث الأنظمة التخريبية، والفيروسات، وإجراء معاملات احتيالية، ومضايقة الأفراد والشركات، وما يسهل من كل هذه العمليات ويجعلها متاحة للجميع توفرها بسهولة ومجانية في شبكة الانترنت[3].

لذلك يجب أن تكون الأولوية الأساسية للحكومات هي تشكيل استراتيجية شاملة للأمن السيبراني مصحوبة بالموارد المناسبة لتمويل المبادرات التي تنص على وجود سلطة مختصة مسؤولة عن الأمن السيبراني، نظراً لأن التحول الرقمي لا يعرف حدوداً، فقد أصبح تحقيق الأمن السيبراني شأنا دولياً، ما يستلزم تعاون المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المستقبلية بهذا الشأن[4] ، وهذا ما يتفق عليه الخبراء، على اعتبار أن أي اتفاق للمجتمع الدولي يجب أن يجد طريقة ما لتحقيق السيطرة على انتشار أدوات البرمجيات الخبيثة، ومع ذلك أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التحكم في البرمجيات السيبرانية الخبيثة باستخدام أدوات تقليدية سيكون غير مفيد[5].

عموماً فإن الدولة التي تعتمد إلى حد كبير على الأنظمة في الفضاء السيبراني تواجه تحديات أكبر في إنشاء دفاع إلكتروني وطني، هذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر عرضة للحرب الإلكترونية من روسيا أو الصين، وبالتالي فالحرب الإلكترونية أكثر خطورة بالنسبة لها من دولة أقل تطورا منها[6]، هذا في الوقت الذي تحتل فيه الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال حسب مؤشر الأمن السيبراني العالمي[7]؛ الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة.

الفضاء السيبراني عند باري كولين Barry Collin هو المكان الذي تعمل فيه برامج الكمبيوتر وتتحرك البيانات، وتنظر وزارة الدفاع الأمريكية للفضاء السيبراني باعتباره مجال عالمي في نطاق بيئة المعلومات التي تتكون من شبكة مترابطة من تكنولوجيا المعلومات

الأمن السيبراني ضمن الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية

إن الحديث عن الأمن السيبراني كبعد جديد ضمن الاستراتيجية الدافعية الجزائرية، يستدعي تفكيك مختلف المحددات والمؤشرات التي توضح رؤية صانع القرار الجزائري في هذا المجال، وما يجب اتخاذه من إجراءات لتحقيق أمنه في هذا الجانب، غير أن ما يمكن التنويه إليه في هذا الإطار، هو عدم إيلاء اهتمام كبير بهذا الجانب في السنوات السابقة، بالرغم من المخاطر والتهديدات المحدقة بالأمن الجزائري في هذا المجال، حيث تحتل الجزائر مراتب متقدمة عالميا من حيث الدول الأكثر تعرضاً للهجمات الإلكترونية حسب تصريحات رئيس الأركان «سعيد شنقريحة» لسنة 2021، في حين نلاحظ الجزائر في ترتيب متأخر نوعا حسب «مؤشر الأمن السيبراني العالمي GCI» لسنة 2018 لتحتل المرتبة 104 من أصل 182 دولة، بمجموع نقاط يقدر بـ 33.95، أما عربيا فقد احتلت المرتبة 12 بعد السودان، بينما احتلت تونس المرتبة 6 عربياً و45 عالميا أما المغرب فقد احتلت المرتبة 7 عربيا و 50 عالميا، في حين احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 13 عالميا والأولى عربيا[8].

إن استقراء هذه الإحصائيات يحيل إلى ضرورة الاعتراف

بهشاشة الأمن السيبراني الجزائري في هذا المجال مقارنة ببقية الدول العربية، ما يحتم على صناع القرار مضاعفة الجهود المبذولة في هذا الجانب؛ خاصة ما يتعلق بالإجراءات الفنية والتنظيمية وغيرها من التدابير المعتمدة لتحقيق التفوق في هذا الإطار، أما فيما يخص نقاط القوة في هذا الفضاء بالنسبة للجزائر حسب المؤشر السابق، يظهر تفوق التدابير القانونية والتعاونية على بقية الإجراءات، وهذا ما سيتم توضيحه في هذه الدراسة التي تسعى لتوضيح أبعاد الأمن السيبراني ضمن الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية:

1- على المستوى الوطني

تشهد الساحة الأمنية الجزائرية كغيرها من الدول، العديد من المخاطر والتهديدات التي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة، وتحديدا بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من المواقع الإلكترونية التي تحمل أفكاراً هدامة تهدد استقرار الوطن ووحدته، وتدعو إلى نشر الفوضى والعنف والتطرف والكراهية والانقسام، ومن أهم المخاطر التي تترتب عن استخدام التكنولوجيا الحديثة على الأمن الجزائري الإرهاب الإلكتروني، وهذا ما أكده اللواء مناد نوبة، القائد العام للدرك الوطني الجزائري في كلمة له ألقاها بمناسبة افتتاح الندوة الدولية حول «الأمن السيبراني»، بقوله:« إن الإرهاب الإلكتروني بات من اخطر الجرائم التي تستهدف الجزائر، من خلال تنامي مظاهر الترويج لكل أشكال العنف والإرهاب والتطرف، باستعمال أحدث التقنيات التكنولوجية خاصة شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية»، ولذلك دعا إلى إطلاق خلايا أمنية متخصصة هدفها العمل على « تعزيز إجراءات الرقابة لحماية المواطن الجزائري، وخاصة عنصر الشباب، من مثل هذه الجرائم الإلكترونية الخطيرة جداً على استقرار البلاد»، وذلك من خلال قيامها بتعقب وملاحقة كل الأنشطة المتعلقة بالتجنيد للإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود، وتكييفها بالوسائل التكنولوجية العصرية»، وذلك يتطلب حسبه ضرورة «التسلح بكل الوسائل التكنولوجية والفعالة لمحاربة إيديولوجيات العنف والتطرف وكل أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للأوطان، من خلال اعتماد آليات عملية للتعاون بين كل الشركاء الفاعلين في هذا المجال[9].

«إن الإرهاب الإلكتروني بات من اخطر الجرائم التي تستهدف الجزائر، من خلال تنامي مظاهر الترويج لكل أشكال العنف والإرهاب والتطرف، باستعمال أحدث التقنيات التكنولوجية خاصة شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية»

انطلاقا من ذلك عملت الجزائر على الاعتماد على العديد من الآليات والإستراتيجية لتحقيق الأمن السيبراني في مختلف المجالات، حيث حاولت تعزيز الجانب القانوني في هذا الإطار بمختلف النصوص القانونية التي تسعى لتنظيم الفضاء السيبراني، كما دعمت ذلك بالجانب العملياتي والمؤسساتي من خلال التركيز على:

الجانب القانوني: اعتمد المشرع الجزائري في سن الأحكام القانونية لمحاصرة الجريمة الالكترونية على ثلاثة معايير متفق عليها إلى حد ما لدى الفقهاء والتشريعات المقارنة، أولا: وسيلة الجريمة المتمثلة في استخدام تكنولوجيات الاتصال، ثانيا: موضوع الجريمة المتمثل في المساس بالأنظمة المعلوماتية، ثالثاً: الجانب الشرعي والمتمثل في العقوبات المحددة في القانون، ويهدف المشرع من هذه الخطوة إلى تحديد النطاق الذي تنشط فيه الجريمة الالكترونية حتى يتسنى للفاعلين التحكم فيها[10].

لذلك تركزت الإستراتيجية السيبرانية الجزائرية، أساساً في مجال اتخاذ التدابير القانونية دون غيرها من التدابير الأخرى، ويتضح ذلك من خلال صدور القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، كما نصت المادة 13 على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وهذا ما تم من خلال صدور المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر سنة 2015، والذي يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها[11].

كما استدرك المشرع الجزائري في السنوات الأخيرة الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية، لما أصدر القانون 04-15 المتضمن تعديل قانون العقوبات، حيث خصص قسمه السابع مكرر للمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وتضمن ثمانية مواد، إذ تعلقت المادة 394 مكرر بمعاقبة كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، أما المادة 394 مكرر 1 فنصت على معاقبة كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها، ونصت المادة 394 مكرر 2 على معاقبة كل من يقوم عمداً عن طريق الغش بما يأتي[12] :

تصميم، أو بحث، أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مراسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان.

المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، أما المادة 394 مكرر 3 فنصت على مضاعفة العقوبة المنصوص عليها في هذا القسم، إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني، أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام، دون الإخلال بتطبيق عقوبات أشد، وفي المادة 394 مكرر 4 شدد المشرع على معاقبة الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها بغرامة تعادل خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي.

وجاء في المادة 394 مكرر 5 أن كل من شارك في مجموعة أو أتفاق تآلف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر من الجرائم

المنصوص عليها، وكان هذا التحضير مجسداً بفعل أو عدة أفعال مادية، يعاقب بالعقوبات المقررة للجريمة ذاتها، وأوردت المادة 394 مكرر 6 على أنه مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية، يحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلاً لجريمة من الجرائم المعاقب عليها، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها.

أما المادة 394 مكرر 7 فقد نصت على أنه يعاقب الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها بالعقوبات المقررة للجنحة، ليصدر سنة 2009 القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها هدفه الوقاية من الجريمة المعلوماتية.

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة، إلا أن المختصين يرون أن البنية التنظيمية والتشريعية ما زالت في طور التشكيل حتى تكتمل المعادلة، على اعتبار أن القوانين التي تحوي قواعد ملزمة، ورادعة، أخذت حصة الأسد في التشريع في حين هناك العديد من الجوانب لم يتم تطويرها بما يتوافق مع البيئة الوطنية، كالمقاييس الدولية للحماية، المواصفات التقنية للمعلومات، البيانات، الأنظمة، البرامج، والأجهزة[13].

الجانب المؤسساتي: لضمان التنفيذ الفعلي والجدي لمختلف التدابير القانونية الهادفة لتحقيق الأمن السيبراني، أوكلت السلطات العليا للدولة هذه المهمة إلى هيئات متخصصة ضمن أسلاك الأمن، وأوصت باحترام الحريات في إطار الشرعية الدستورية والمواثيق الدولية[14]، ومن بين هذه الهيئات نذكر:

- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني INCC التابعة للقيادة العامة للدرك الوطني.
- مصلحة الدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة، و هي تركيبة ملحقة بدائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، فاستحداثها في نوفمبر 2015، يندرج ضمن نهج إرساء السياسة الشاملة المسطرة من قبل القيادة العليا والهادفة إلى حماية مؤسستنا ضد المخاطر والتهديدات السيبرانية، وباعتبارها جهازاً للتوجيه والخبرة من المستوى الاستراتيجي، تحرص هذه المصلحة أساساً على وضع وتطبيق السياسة العامة للدفاع السيبراني في الجيش الوطني الشعبي وأيضاً إلى تقييم وتعزيز مستوى أمن الأنظمة المستغلة وكذا إلى تحيين وتطبيق الإطار التنظيمي المسير لمجال الدفاع السيبراني، على الصعيد العملياتي، تتمثل مهام المصلحة التي تعد طرفاً فاعلاً في العمليات العسكرية في تعزيز قدراتنا في مجال الدفاع السيبراني، على نحو يسمح بتأمين أنظمة السلاح والإعلام والاتصال، طبقاً لتوجهات القيادة العليا، وباعتبارها هيئة تابعة لوزارة الدفاع تساهم هذه المصلحة مع الهيئات الوطنية المعنية في إعداد ووضع السياسة الوطنية المتعلقة بالدفاع السيبراني، مع ضمان التنسيق مع مختلف الهيئات في مجال تأمين المنشآت الرقمية الحساسة مع العلم أن عملية التحسيس في مجال الدفاع السيبراني وأمن الأنظمة مع كافة الهياكل التابعة للوزارة الدفاع الوطني تشكل أيضاً عنصراً هاماً وأساسياً في أداء المهام الموكلة لهذه المصلحة[15].

- مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني الذي أنشئ في سنة 2008 ويعتبر الجهاز الوحيد المختص بهذا الصدد في الجزائر، ويهدف إلى تأمين منظومة المعلومات لخدمة الأمن العمومي، واعتبر بمثابة مركز توثيق، حيث يعكف على تحليل معطيات وبيانات الجرائم المعلوماتية المرتكبة[16].
- المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التابعة لمديرية الأمن الوطني: استجابة لمطلب الأمن المعلوماتي ومحاربة التهديدات الأمنية الناجمة عن الجرائم الإلكترونية قامت مصالح الأمن بإنشاء المصلحة المركزية للجريمة الإلكترونية التي عملت على تكييف التشكيل الأمني لمديرية الشرطة القضائية، والتي كانت عبارة عن فصيلة شكلت النواة الأولى لتشكيل أمني خاص لمحاربة الجريمة الإلكترونية على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني والتي أنشئت سنة 2011، ليتم بعدها إنشاء المصلحة المركزية لمحاربة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بقرار من المدير العام للأمن الوطني وأضيف للهيكل التنظيمي لمديرية الشرطة القضائية في جانفي 2015 [17].

مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني الذي أنشئ في سنة 2008 ويعتبر الجهاز الوحيد المختص بهذا الصدد في الجزائر، ويهدف إلى تأمين منظومة المعلومات لخدمة الأمن العمومي، واعتبر بمثابة مركز توثيق، حيث يعكف على تحليل معطيات وبيانات الجرائم المعلوماتية المرتكبة.

- الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها: تشكلت هذه الهيئة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 261 وهي سلطة إدارية مستقلة لدى وزير العدل، تعمل تحت إشراف ومراقبة لجنة يترأسها وزير العدل وتضم أساساً أعضاء من الحكومة معنيين بالموضوع ومسؤولي مصالح الأمن وقاضيين من المحكمة العليا يعينهما المجلس الأعلى للقضاء[18].
- وفي سنة 2021 أنشئت الجزائر أول مركز للأمن السيبراني على إثر التجسس الصهيوني المغربي برنامج بيجاسوس، وهو ما صرح به وزير الاتصال السابق «عمار بلحيمر» بإنشاء أول مركز للأمن السيبراني تابع لاتصالات الجزائر والذي يسمح للعديد من المؤسسات والهيئات الاستفادة من خدماته من أجل مواجهة الهجمات السيبرانية، ويعتمد تنظيم المركز العملياتي للأمن على ثلاثة جوانب محورية هي: الاستجابة والاستباقية وجودة الأمن[19].

ومن بين النتائج المتوصل إليها من طرف هذه المصالح، اتضح أن الجرائم الالكترونية بالجزائر تتضاعف بطريقة سريعة جداً، وهذا ما كشفت عنه الأرقام المسجلة التي تم البت

فيها، حيث سجلت سنة 2017 أكثر من 2500 جريمة ويتعلق أبرزها 70٪ بانتهاك الحريات الشخصية، والتهديد عبر الانترنت، ونشر صور فاضحة، الابتزاز، والقرصنة الإلكترونية وغيرها، كما طالت عمليات الاختراق وزارة الدفاع الوطني، وحسب المسؤولين، فإن المؤسسة تجهض يومياً ما يقارب 3500 محاولة اختراق لمواقع قيادات قواتها ومديرياتها المركزية، بمعدل 130 ألف محاولة اختراق في السنة، من قبل عصابات «الهاكرز» من مختلف دول العالم، في إطار ما يعرف بـ«الحرب الإلكترونية»[20].

الجوانب التقنية: الحصول على أفضل الوسائل التكنولوجية، والاعتماد على الكفاءات والاطلاع على أفضل طرق الحماية تعتبر حلقة وصل صلبة لتفادي الثغرات ومقاومة الاختراقات، ولتحقيق هذه المهمة، أصبح من الضروري على السلطات الاستثمار في الجانب التقني وتشجيع المبادرات الهادفة لتطوير سياسات أمن وحماية البنية المعلوماتية ، حيث أن النقائص التي يعاني منها الأمن السيبراني في هذه الناحية تضعف منه وجعلت منه فضاء مفتوح على التهديد والاختراق، كما يشير الخبراء إلى عدم تفعيل وتطوير مختلف تقنيات الأمن السيبراني التي أكد عليها الاتحاد الدولي للاتصالات[21].

الجوانب العلمية: حتى تتمكن الهيئات من السيطرة على مختلف الجوانب المتعلقة بعملية تحقيق الأمن السيبراني وفق ما تم ترسيمه في الاستراتيجية الوطنية، توجهت المؤسسات السيادية (رئاسة الجمهورية، وزارة الدفاع، المؤسسات الأمنية، الوزارات)، إلى تنظيم دورات تكوينية وسخرت لها كافة الوسائل المادية والبشرية، كما استجدت الجزائر بخبراء دوليين لتمكين الإطارات الناشطة في المجال من جميع الأسلاك لمعرفة أفضل الممارسات في تكنولوجيا الأمن والسياسات العامة للأعمال الالكترونية المعمول بها في الخارج، كما تم إرسال بعثات للحضور والمشاركة في المؤتمرات الدولية للاستفادة من الخبرات التي تهدف إلى إصدار التوصيات المناسبة لأمن وسلامة المعلومات في الفضاء السيبراني، كما ساهمت الجامعات ومؤسسات البحث العلمي من خلال تنظيم أيام دراسية وملتقيات الأكاديمية حول الأمن السيبراني[22].

في سياق ذي صلة، وتعزيزاً لاستراتيجية الدفاع الوطني لمكافحة التهديدات السيبرانية، وقصد الإلمام بكافة المستجدات في هذا المجال، وبخاصة تلك التي تعالج موضوع الأمن السيبراني والدفاع كرهان للأمن والدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة، عملت دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي بشكل دوري على تنظيم ملتقيات، محاضرات وورش عمل تطبيقية، أبرزها ملتقى بعنوان «الدفاع السيبراني: مكان أساسي للأمن والدفاع الوطني» يومي 15 و16 ماي 2017، والذي أكد من خلاله الرئيس السابق لدائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي اللواء شريف زراد في كلمة افتتاحه، أن تنظيم مثل هذا الملتقى يأتي من أجل خلق فضاء نقاش بين مختلف الفاعلين في الفضاء السيبراني على المستوى الوطني، لفهم أفضل لرهانات الأمن والدفاع السيبراني، و لتحسين وإثراء المعارف في مجال الوقاية ومكافحة التهديدات السيبرانية، وكذا تحديد أثرها على الأمن الوطني.

ومن بين التوصيات التي خلص إليها الملتقى الدعوة إلى ضرورة الإسراع في وضع الإطار التنظيمي لمجال الدفاع والأمن السيبراني على المستوى الوطني وتعزيز القدرات الوطنية في ميدان البحث والتطوير في مجال الدفاع السيبراني، وأيضاً تطوير التعاون على المستويين الوطني والدولي، من أجل الإلمام وتقاسم الخبرات المكتسبة في هذا المجال، لاسيما مع الشركاء الاستراتيجيين للجزائر وذلك في ظل وضع يتسم ببروز تحالفات إقليمية على غرار تحالف five eye الذي يضم خمس دول تتعاون في مجال الدفاع السيبراني، علما أن الشق المتعلق بالتكوين يبقى محوراً أساسياً ينبغي إدراجه كأولوية، ذلك لأن الاستثمار يجب أن يكون في المقام الأول في العنصر البشري ذو الكفاءة العالية، على هذا الأساس، وتطبيقاً لتعليمات السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني تقرر إدماج الجانب المتعلق بالدفاع السيبراني في الجهاز التكويني لمؤسستنا العسكرية[23].

كما تم تنظيم ملتقى من قبل دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي يومي 23 و24 ماي 2021، بالنادي الوطني للجيش، بعنوان «الأمن السيبراني والدفاع السيبراني: رهانات وتحديات على ضوء التحولات الجديدة المتعددة الأبعاد»، تم خلاله مناقشة مختلف الرهانات والتحديات التي يواجهها الدفاع الجزائري في هذا الإطار.

كما تم تنظيم ملتقى من قبل دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي يومي 23 و24 ماي 2021، بالنادي الوطني للجيش، بعنوان «الأمن السيبراني والدفاع السيبراني: رهانات وتحديات على ضوء التحولات الجديدة المتعددة الأبعاد»، تم خلاله مناقشة مختلف الرهانات والتحديات التي يواجهها الدفاع الجزائري في هذا الإطار.

مؤسسة الدفاع الوطني وسياسات تحقيق الأمن السيبراني في الجزائر

لقد وضعت قيادة الدفاع الوطني الأمن السيبراني ضمن أولوياتها، على غرار باقي دول العالم التي سارعت إلى مراجعة سياساتها الأمنية، وإدراجها آليات وميكانيزمات جديدة تعني بهذه المسائل، بالموازاة مع تطوير البنايات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيات العالم الرقمي.

ويفرض مطلب الأمن مضاعفة أنظمة الرقابة التي قد تشكل تهديداً ممكناً للحريات الفردية، ولهذا وجب مرافقة كل المقاربات الأمنية في مجال الأمن الرقمي للأطر القانونية والتكنولوجية الملائمة، وتأخذ بعين الاعتبار دقة الهجمات الإلكترونية وتعقيداتها والتي يزداد خطرها مع التطور

التكنولوجي واستخداماتها اليومية، وتجسيداً لذلك باشرت الدولة الجزائرية وفي مقدمتها مؤسسة الدفاع الوطني إلى إعداد برامج خاصة لمجابهة الجريمة الالكترونية والحد من انتشارها، وإنشاء أجهزة جديدة تتسجم في أدوارها وتجهيزاتها مع المتغيرات الحاصلة في هذا المجال، وقد استطاع الجيش الشعبي الوطني المضي قدماً ومسايرة التطورات التكنولوجية والإعلامية الحاصلة في العالم، ومن ثمة تأمين وحماية نطاقه المعلوماتي، وتأمين الفضاء المعلوماتي لكل الناشطين فيه[24].

وقد قررت القيادة العليا للجيش الوطني إحداث **مصلحة الدفاع السيبراني ومراقبة أمن الأنظمة** على مستوى دائرة الاستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي كما سبق الذكر، بهدف تأمين وحماية المنظومات والمنشآت الحيوية للقوات المسلحة ضد التهديدات السيبرانية، وعياً منها بالتحديات التي بات يحملها هذا الواقع الجديد، وقصد الإلمام بكافة التهديدات التي يشكلها الدفاع السيبراني على الأمن وحتى على سيادة الدول والحكومات، قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي بوضع إستراتيجية دفاع سيبراني، تغطي كل الجوانب التي لها صلة بتحقيق نظام دفاع سيبراني متكامل وفعال بهدف تأمين وحماية المنظومات والمنشآت الحيوية للدولة الجزائرية، وتتمحور إستراتيجية الدفاع السيبراني للجيش الوطني الشعبي حول سبعة محاور وهي[25]:

زيادة عدد المشتركين في شبكة الإنترنت (أكثر من 10 ملايين مشترك بالجزائر)؛ ومع زيادة عدد مستخدمي الشبكة تزداد المخاطر، لتتحول عملية اكتشاف هوية مرتكبي الجرائم الإلكترونية إلى تحدي بسبب صعوبة البحث والتحري ضمن هذا العدد الهائل والمتجه نحو الارتفاع باستمرار.

جانب وظيفي وتنظيمي: تكون أعمال الدفاع السيبراني ضمن الجيش الوطني موجهة ومنفذة في إطار سلسلة وظيفية و/أو تنظيمية مكرسة لضمان تجانس وفعالية هذه الأعمال.

جانب قانوني: تحيين وتعزيز باستمرار الإطار القانوني المتعلق باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عموماً وتأمين منظومات الإعلام خصوصاً.

جانب الموارد البشرية: تعد جاهزية مورد بشري تقني معتبر وذي كفاءة عالية في مجال الدفاع السيبراني هدفاً أساسياً لكي تضمن نجاح إدخال هذا المجال في النشاطات العملياتية والتسيير للجيش الوطني الشعبي.

جانب تقني: تقوية وتكييف القدرات التقنية للحماية، الكشف والرد على الهجمات السيبرانية باستمرار، مع ضمان يقظة دائمة فيما يخص الطرق والوسائل المستعملة من طرف المهاجمين.

جانب الوقاية والتحسيس: الوقاية وتحسين مستخدمي الجيش الوطني الشعبي من المخاطر والتهديدات التي تنجر عن استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإطار المهني أو الشخصي بطريقة مستمرة.

جانب البحث والتطوير: تعد درجة معتبرة من الاستقلالية التكنولوجية، باستعمال وسائل تقنية خاصة أو مشخصة من طرف هياكل البحث والتطوير للجيش الوطني الشعبي، لاسيما تلك المستعملة للحماية ضد التهديدات السيبرانية، عنصراً حاسماً في استراتيجية الدفاع السيبراني..

جانب التعاون: تعزيز التعاون في مجال الدفاع السيبراني مع جيوش الدول الشريكة من أجل السماح للجيش الوطني من الاستفادة من الخبرات والوسائل التكنولوجية المتقدمة جداً.

2- على المستوى الدولي

سارعت الجزائر مع انتشار وتصاعد الإجرام الإلكتروني إلى تفعيل الأحكام المتعلقة بتبادل المعلومات والمساعدة التقنية التي تعتبر من المبادئ العامة التي اعتمدتها العديد من الصكوك الدولية، وأوصى بها مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

وتعتبر هذه الوسيلة من الجانب الوقائي عنصراً جوهرياً وقاعدة أساسية لمتابعة الجريمة الالكترونية.

أما من الجانب العقابي فإن المصالح الخاصة بمكافحة الجريمة والأجهزة القضائية يستندون عليها كإحدى الدعائم الموثوقة لتنفيذ القوانين في كافة المجالات، وفي نفس الإطار وبغية تحقيق التكامل بين المؤسسات الأمنية والقضائية العربية، وسعت الدولة من دائرة التقارب لتشمل تبادل الزيارات الميدانية، الدورات التكوينية واللقاءات التشاورية في المجالات التي شملتها السياسة الجنائية لمكافحة الإجرام عامة والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والتعرف على البيئة التشريعية التي ينشطون فيها، وكذا الآليات التقنية المستعملة في مواجهة الفضاء السيبراني و القدرات البشرية المسخرة لهذه المهمة، كما تشمل هذه الخطوة، العمل الميداني المتضمن المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تخص الإنابة القضائية وتسليم المجرمين، كما سارعت الجزائر كذلك إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول العربية في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998 والاتفاقية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لسنة 2000، وتعزيز التعاون بين الدوائر المختصة لوضع مقاييس ومعايير مطابقة لبرامج الأمن والسلامة المعلوماتية العالمي لضمان الأمن السيبراني الوطني من جهة وتحضير الأرضية لسن تشريع خاص بالجرائم السيبرانية.

هذه الخطوات وغيرها كان لها أثر إيجابي ومباشر على الإستراتيجية الجزائرية التي تفاعلت مع كل صور التعاون الدولي بمختلف مظاهره خاصة وأن معدل الاختراقات على الشبكة العالمية للمعلومات، وعلى الأنظمة المعلوماتية الوطنية بلغ درجات من الخطورة المهددة للأمن الوطني، القومي والعالمي[26].

معيقات تحقيق الأمن السيبراني في ظل التحديات الآنية والمستقبلية

تواجه مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني ومختلفة الهيئات الناشطة في مجال الدفاع السيبراني العديد من التحديات، التي من شأنها عرقلة مساعيها لتحقيق الأمن الإلكتروني و السيبراني في الجزائر، ويمكن حصر هذه التحديات في[27]:

- زيادة عدد المشتركين في شبكة الإنترنت (أكثر من 10 ملايين مشترك بالجزائر): ومع زيادة عدد مستخدمي الشبكة تزداد المخاطر، لتتحول عملية اكتشاف هوية مرتكبي الجرائم الإلكترونية إلى تحدي بسبب صعوبة البحث والتحري ضمن هذا العدد الهائل والمتجه نحو الارتفاع باستمرار.

- انتشار تكنولوجيا الإنترنت فائقة السرعة والتدفق ADSL/VSAT/SDSL حيث تسهم التكنولوجيا المتطورة في سرعة انجاز الجريمة، وهذا يضع الجهات الأمنية المختصة أمام تحدي سرعة مباشرة التحقيقات ومتابعة الجناة، والتسلح بالأجهزة المتطورة والبرامج الحديثة.

- التطور التكنولوجي وظهور الانترنت اللاسلكي WIFI/3G/4G: مع هذه التقنيات لم يعد المجرم يحتاج للجلوس وراء الحواسيب الموصولة سلكياً بشبكة الإنترنت، للقيام بجريمته، مما يستدعي من الجهات المعنية رفع التحدي، والاستعداد بأحداث التقنيات لمواجهة والتصدي لهذه التطورات.

- الاستعمال الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي: إذ وصل عدد مستعملي هذه المواقع في الجزائر إلى أكثر من 7 ملايين مستعمل، وهو ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع أنواع متعددة من الجرائم الإلكترونية، مثل: القذف، التحرش الجنسي، استغلال القصر، وغيرها، وهذا ما يستوجب وضع استراتيجيات جد محكمة لضمان الأمن السيبراني عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

- عمليات التخفي أثناء استعمال خدمات شبكة الانترنت (Proxy): وهي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها الجهات المختصة بالتحقيق، ويتطلب تعاون جهات متعددة، والتسلح بالوسائل المتطورة التي يمكنها رصد الجزئيات وفك الشفرات، وتطوير البنى التحتية الخاصة بالمعلومات وتحديثها باستمرار، وتصميم برامج عالية التطور.

- غياب التنسيق بين الدول والحكومات: إذ من المعلوم أن الجريمة الإلكترونية عابرة للحدود والقارات، وهو ما يعني أن مرتكبيها يمكنهم النفاذ إلى أنظمة الحاسوب في أحد الدول، ويتم التلاعب واختراق البيانات في بلد آخر، تسجل النتائج في بلد ثالث، ناهيك عن أنه من الممكن تخزين أدلة الجريمة الإلكترونية في حاسوب موجود في بلد آخر، غير الذي ارتكبت فيه الجريمة، وكل هذا يساعد المجرم الالكتروني في إخفاء هويته ونقل المواد من خلال قنوات موجودة في بلدان مختلفة، وبالتالي ونتيجة القدرة على التنقل إلكترونيا من شبكة إلى أخرى والنفاذ إلى قواعد البيانات في قارات مختلفة، تصبح عدة دول و محاكم وقوانين وقواعد معنية بذلك، ما يشكل تحدياً حقيقياً، ولذلك فإن المحاربة الفعالة للجريمة الإلكترونية تستدعي تعاوناً دولياً متزايداً، سريعاً، وفعالاً، وعلى أعلى درجات التنسيق.

- التطور التكنولوجي في مجال الانترنت والاتصالات: وهو ما يفرض على الأجهزة الأمنية المختصة بأن تساير هذا التطور، سواء من حيث اكتساب التكنولوجيا والتقنية أو من حيث التمكن من استخدامها واستثمارها بالشكل اللازم، وهذا قد يرهق ميزانياتها المحدودة، ولذلك يتوجب توفير جميع الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأمن السيبراني.

- تفعيل القوانين على أرض الواقع وتطبيقها بصرامة: إذ من بين أكبر الإشكالات التي تسهم في انتشار الجريمة الإلكترونية، هو الإفلات من العقاب، والتأخر في تفعيل القوانين، وهو يمنح المجرم فرصاً لتكرار جرائمه، ولذلك من الضروري تأكيد على تطبيق القوانين، كما يجب أن تتكيف النصوص القانونية مع التغيرات الحاصلة في هذا المجال، كما يتوجب إنشاء محاكم متخصصة بالجرائم الالكترونية، نظراً للانتشار الواسع لهذه الجرائم.

خاتمة

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- يعد تأهب الدول في الفضاء السيبراني أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من الآثار المحتملة؛ ومواجهة العواقب الوخيمة في حالة وقوع هجوم إلكتروني، لهذا السبب ينبغي إتباع استراتيجية فعالة لضمان الاستجابة المناسبة للحوادث والمرونة الملائمة، وهي عنصر أساسي آخر للتخفيف من آثار الهجمات الإلكترونية.

- بذل صانع القرار الجزائري مجهودات مكثفة في السنوات الأخيرة لتحقيق الأمن السيبراني، عبر التركيز على الإجراءات القانونية؛ من خلال إصدار جملة من القوانين المنظمة لهذا الفضاء، وكذا التدابير العملية؛ عبر استحداث مجموعة من المؤسسات والهيئات الفعالة المناط بها السهر على تحقيق الحماية الأمنية القصوى في مختلف الميادين ولمختلف الفئات، أما على المستوى العلمي فيلاحظ تحرك نوعي نحو دراسة المشاكل والتحديات المرتبطة بهذا الفضاء من قبل مختلف الأوساط الأكاديمية والأمنية، هذا بالإضافة للاتجاه نحو عقد اتفاقات تعاونية مع مختلف الفواعل الوطنية والدولية.

- ما يمكن الإشارة إليه هنا؛ بالرغم من الجهود المبذولة غير أنها تظل غير كافية، خاصة والجزائر في مراتب متأخرة في مؤشر الأمن السيبراني؛ وهو ما يحتم التفكير بجدية لمضاعفة الجهود في هذا الإطار عبر التركيز على جوانب الضعف، وتدعيم مواطن القوة؛ تحديدا مع تزايد اعتماد الجزائر على هذا الفضاء أثناء جائحة كورونا التي حتمت على الدول الاعتماد بشكل أكبر على تقنيات التواصل والعمل عن بعد باستخدام الانترنت.●

• الهوامـــش •

1. Maura Conway, «Cyberterrorism: The Story So Far», p 4, Accessed on 7/04/2018, Available at: doras.dcu.ie/496/1/info_warfare_2_2_2003.

2. Jugoslav Achkoski and Metodija Dojchinovski, «Cyber Terrorism And Cyber Crime – Threats For Cyber Security», Accessed on 6/04/2018, Available at: eprints.ugd.edu.mk/.../__ugd.edu.mk_private_UserFiles_biljana.ko.

3. Dorothy E. Denning, «Cyber terrorism», p 3, Accessed on 6/04/2018, Available at:

palmer.wellesley.edu/~ivolic/pdf/.../Cyberterror-Denning.pdf,.

4. Publications Office of the European Union, Cyber security: our digital anchor A European perspective, (Italy: European Commission, Joint Research Centre, 2020), p26.

5. The United Nations Institute for Disarmament Research and Center for Strategic and International, «Report of the International Security Cyber Issues Workshop Series», 2016, p 18.

6. I. Duić, V. Cvrtila, T. Ivanjko, « International cyber security challenges », MIPRO, 2021, p 6.

7. مؤشر الأمن السيبراني هو مثابة تقرير إحصائي يصدر عن الاتحاد الدولي للإتصالات التابع للأمم المتحدة، والذي يرصد التحسن في مستويات الوعي بأهمية الأمن السيبراني، والتدابير المتخذة لحمايته، استناداً إلى مؤشرات؛ تتمثل في الاجراءات القانونية، و التنظيمية، و التقنية، والتدابير التعاونية ..إلخ.

8. International Telecommunication Union, Global Cybersecurity Index 2020, International Telecommunication Union, Geneva, 2021, p 25-29

9. بن مرزوق عنترة، الكر محمد ، » البعد الالكتروني للسياسة الأمنية»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 38، جوان 2018، ص 38.

10. جمال بوزداية، الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية «التحديات والآفاق المستقبلية»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 1278.

11. بن مرزوق عنترة، الكر محمد، مرجع سابق، ص 42.

12. بارة سمير، «الأمن السيبراني «Cyber Security» في الجزائر: السياسات والمؤسسات»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 4، جويلية 2017، ص 265.

13. جمال بوزداية، مرجع سابق، ص 1279.

14. المرجع نفسه، ص1280.

15. بوكبشة محمد، « الأمن والدفاع السيبراني: أولوية قصوى»، الجيش، العدد 651، أكتوبر 2017، ص 36.

16. بارة سمير، المرجع السابق، ص 269.

17. المرجع نفسه، ص 269.

18. المرجع نفسه، ص 269.

19. الأوراس نيوز، «الجزائر تتشئ أول مركز للأمن السيبراني»، تم تصفح الموقع يوم 2021/12/06، على الرابط التالي:

https://elauresnews.com

20. جمال بوزداية، مرجع سابق، ص 1281.

21. المرجع نفسه، ص 1283.

22. المرجع نفسه، ص 1284.

23. بوكبشة محمد، مرجع سابق، ص 36.

24. بارة سمير، مرجع سابق، ص 264.

25. بوكبشة محمد، مرجع سابق، ص 36.

26. جمال بوزداية، مرجع سابق، ص 1288.

27. بارة سمير، المرجع السابق، ص 265.

الدكتور
علي مجالدي
* مركز الشعب للدراسات والبحوث

زيارة وزير الخارجية الأمريكي للجزائر :

الدلالات السياسية والاستراتيجية والآفاق

ملخص

جاءت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكي أنتوني بليكين الى الجزائر في ظروف إقليمية ودولية متقلبة بدءا بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والتطورات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية، أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تشهدها منطقة الساحل منذ سنوات والأزمة الليبية التي لم تعرف طريقها بعد الى الحل، هذه القضايا والأزمات تحظى باهتمام مشترك بين الجزائر وواشنطن وتحمل هذه الزيارة في طياتها العديد من الدلالات السياسية والإستراتيجية تنبئ عن مدى أهمية الجزائر في التوازنات الدولية الجديدة المتشكلة.•

abstract

The visit of US Secretary of State Antony Blinken to Algeria came in volatile regional and international circumstances, starting with the Russian military operation in Ukraine, and the developments in the Western Sahara issue, in addition to the security and political instability that the Sahel has witnessed for years and the Libyan crisis that has not seen a way to settlement yet. These issues and crises have a common interest between Algeria and Washington, and this visit bears political and strategic connotations and reflects the extent of Algeria's importance in the new emerging international power shifts.

تُعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن للجزائر الأولى من نوعها لمسؤول أمريكي كبير منذ تولي الرئيس الحالي جو بايدن السلطة في جانفي من العام المنصرم.

وتأتي هذه الزيارة في سياق دولي وإقليمي مضطرب سواء ما تعلق بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والتي دخلت شهرها الثاني أو التطورات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية،أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني التي تشهدها منطقة الساحل والأزمة الليبية والتي لم تعرف طريقها الى الحل بعد.

تحديات الأمن الإقليمي في الساحل الأفريقي

لطالما طغت الجوانب الأمنية على علاقة الجزائر بواشنطن، فمنذ هجمات الـ 11 من سبتمبر 2001 ازداد التنسيق الأمني بين الطرفين بشكل أكبر لأجل مواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة الارهاب الدولي والتي عانت منها الجزائر كثيرا، وإن كان البعض يرى أن أميركا قد غيرت من أولوياتها فيما يخص محاربة الإرهاب منذ انسحابها من أفغانستان العام الماضي، إلا أن ما يحدث في الساحل وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة الهامة يجعل من الضروري مواصلة التعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية، لاسيما بعد الانسحاب العسكري الفرنسي من مالي والذي فشل تقريبا في تحقيق أهدافه المعلنة والمتعلقة بمحاربة الإرهاب وتحقيق سلام دائم في مالي.

وتأتي هذه الزيارة في سياق دولي وإقليمي مضطرب سواء ما تعلق بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والتي دخلت شهرها الثاني أو التطورات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية،أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني التي تشهدها منطقة الساحل والأزمة الليبية والتي لم تعرف طريقها الى الحل بعد.

البحث عن حل نهائي للأزمة الليبية

كما تعتبر الأزمة الليبية مسألة مهمة للإدارة الأمريكية الحالية، والوصول الى حل نهائي لهذه الأزمة في الأمد المتوسط ضرورة توجبها الظروف، وإن كان الأمر ليس باليسير نتيجة لتصادم المصالح الدولية في ليبيا وتأزم الوضع الداخلي بعد تأجيل موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية والتي كانت مقررة في نهاية ديسمبر من العام الماضي.

علاوة على ذلك ترى واشنطن في الجزائر الدولة الأهم في المنطقة التي تحظى باحترام طرفي النزاع في ليبيا، خصوصا والجزائر لم تتورط في دعم أي فريق على حساب الأخر في الداخل الليبي المنقسم شرقا وغربا. كما أن النفط الليبي يعد مسألة استراتيجية في الوقت الراهن مع تصاعد أزمة الطاقة التي يعرفها العالم بسبب العقوبات الغربية على روسيا ثاني أكبر منتج للنفط في العالم وتجاوز أسعار النفط الخام عتبة الـ 100 دولار، لذلك فَحَلَّ الأزمة الليبية قد يمثل أولوية في الأمد القصير والمتوسط بالنسبة لإدارة جون بايدن لعودة النفط الليبي للأسواق الدولية، حيث تمتلك هذه الدولة المتوسطية ما يقارب 48 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة، وهو الاحتياطي الأكبر في إفريقيا، وتراجع الإنتاج الليبي هذه السنة بشكل كبير حيث لم يتجاوز المليون برميل يوميا بسبب الازمة السياسية والأمنية، فيما تقدر جهات مختصة في الشأن الطاقوي قدرات ليبيا الإنتاجية في الحالة العادية بـ 2.1 مليون برميل يوميا، والوصول الى هذا الرقم من شأنه أن يساهم في التخفيف من الندرة التي قد تعرفها الأسواق مستقبلا.

وبغض النظر عن أهداف الإدارة الأمريكية من ضرورة عودة الاستقرار إلى ليبيا يشكل هذا الأمر مسألة أمن قومي بالنسبة للجزائر التي عانت كثيرا من حالة الفوضى الأمنية التي عاشتها ليبيا طيلة عقد من الزمن كبدت الجزائر خسائر هائلة مع حدود تناهز الألف كيلومتر. لذلك فهذه الزيارة توفر إطارا جامعا للدفع نحو استكمال البناء المؤسساتي في ليبيا والضغط على الدول الساعية لتكريس مزيد من الانقسام إلى احترام خارطة الطريق المتفق عليها بين الأطراف المتنازعة في مؤتمري برلين الأول والثاني. من جهة أخرى يشكل التواجد العسكري التركي والروسي في ليبيا والذي تمثله «فاغنر « تحديا آخرا قد يكون له دور سلبي ومعيق مستقبلا للوصول إلى حل للأزمة الليبية، حيث تتواجد قوات فاغنر في الشرق الليبي مع صعوبة تحديد حجم هذه القوات والأماكن والقواعد العسكرية التي تسيطر عليها، ولطالما رفضت الجزائر وألحت على وضع حد لكل التدخلات الخارجية في ليبيا، لأن تلك التدخلات كان لها أثر بالغ في عدم اتفاق طرفي النزاع.

وبغض النظر عن أهداف الإدارة الأمريكية من ضرورة عودة الاستقرار إلى ليبيا يشكل هذا الأمر مسألة أمن قومي بالنسبة للجزائر التي عانت كثيرا من حالة الفوضى الأمنية التي عاشتها ليبيا طيلة عقد من الزمن كبدت الجزائر خسائر هائلة مع حدود تناهز الألف كيلومتر.

ومن غير المستبعد كذلك أن تدفع الدول الأوروبية، المتسببة في الأزمة الليبية وتحديدا فرنسا وبريطانيا لأجل إيجاد حل لهذه الأزمة والتوقف عن دعم طرف على حساب الآخر، بهدف زيادة الاستثمار في مجال الطاقة في ليبيا لتعويض أي نقص في إمدادات الطاقة الروسية لاسيما وأن روسيا قد طلبت من الدول غير الصديقة التسديد بالروبل مقابل النفط والغاز الروسي، وكل هذه المؤشرات تدل على أزمة طاقة تلوح في الأفق.

قضية الصحراء الغربية

تعد قضية الصحراء الغربية من المسائل الهامة والتي نوقشت في المحادثات بين المسؤولين الجزائريين ووزير الخارجية الأمريكي، وهذه الزيارة تمثل فرصة من أجل إيضاح الكثير من الأمور في هذا الملف الشائك خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية تحظى باحترام كبير في الأوساط الأمريكية ومعروف عنها الثبات والرصانة والاستقلالية، ورغم «الاعتراف الترامبي» بمغربية الصحراء في نهاية عهدته فالجزائر تتبنى موقف ثابت في إطار الشرعية الدولية التي لطالما تغنت ونادت الدول الغربية باحترامها في مختلف القضايا، وقال وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، عقب لقائه عددا من المسؤولين الجزائريين، إن الولايات المتحدة لم تغير موقفها بخصوص الصحراء الغربية، وأكد دعم بلاده للجهود الأممية من أجل حل القضية. وأوضح بلينكن خلال مؤتمر صحافي عقده في 30 مارس الماضي، في الجزائر العاصمة، أن الولايات المتحدة تدعم الحل السياسي للملف في إطار هيئة الأمم المتحدة، وهذه إشارة واضحة لدعم الولايات المتحدة للجهود الأممية للوصول لحل نهائي لقضية الصحراء الغربية والمصنفة أمميا على أنها قضية تصفية استعمار.

تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والطاقوي

قد يمثل اللقاء فرصة للطرفين الجزائري والأمريكي من أجل تعزيز وفتح نقاش مستقبلي حول التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية والطاقية لاسيما والجزائر تعد أحد اللاعبين الكبار في مجال الغاز الطبيعي في العالم إذ تزود أوروبا بـ 14٪ من حاجياتها من الغاز الطبيعي سنويا، مع امكانية تعزيز هذه المكانة في حالة تجسيد مشروع انبوب الغاز النيجيري العابر للصحراء باتجاه الجزائر وصولا إلى أوروبا، ومن المحتمل أن ينقل أنبوب الغاز النيجيري حوالي 25 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، كما قد يؤدي الظرف الدولي الراهن إلى قبر أي محاولات مغربية لتمرير هذا الانبوب عبرها باتجاه اسبانيا، لأسباب عدة من بينها مشكلة التمويل، اذ تقدر ميزانية إنشاء الأنبوب بأكثر من 25 مليار دولار، والمدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها تجسيده على أرض الواقع مع صعوبة تمريره على أكثر من 13 دولة إفريقية بما فيها جمهورية الصحراء الغربية، علاوة على ذلك أبدت بعض الدول تحفظها على المشروع نظرا لاكتشافات الغاز التي حققتها في السنوات الأخيرة، في كل من السينغال وموريتانيا في حقل غاز «**السلحفاة الكبير احميم**» المشترك بين البلدين والذي قدرت احتياطاته بـ 25 تريليون قدم مكعب وبدأ الاستغلال الفعلي لهذا الحقل من أجل بداية التصدير في قادم السنوات على شكل غاز مسال باتجاه مختلف الأسواق الدولية.

وإن كانت الحسابات الأمريكية تسير في منحى دعم خط الانبوب النجيري عبر الجزائر في الأمد المتوسط من أجل تحرير أوروبا من سطوة الغاز الروسي إلا أن النظرة الجزائرية ترفض توظيف هذا الملف (الطاقة) ايديولوجيا في إطار صراع الشرق والغرب وتنأى بنفسها عن هذا الاستقطاب من خلال تبني خطاب دبلوماسي ومواقف مستقلة تراعي مصلحة الجزائر بدرجة أولى وتجنب استخدام ورقة الطاقة والغاز تحديدا كسلاح استراتيجي، ووضعت الجزائر خطة لتطوير قدراتها الإنتاجية في مجال النفط والغاز قبل بدأ الأزمة الأوكرانية وخصصت 40 مليار دولار لتجسيد هذا المخطط على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد يساعد الظرف الدولي الراهن على الوصول الى الأهداف الموضوعة مع زيادة الطلب على النفط والغاز الجزائري لاسيما من الدول الأوروبية.

من جهة أخرى قد يوفر هذا اللقاء فرصة من أجل تعزيز التعاون بين الجزائر وأمريكا وزيادة الاستثمار في مجال الغاز الصخري مستقبلا، لاسيما وأن الشركات الأمريكية تمتلك التكنولوجيا المتطورة القادرة على استغلال الغاز الصخري من دون الإضرار بالبيئة، وتمتلك الجزائر احتياطات ضخمة من الغاز الصخري تقدر بـ 4 أضعاف احتياطاتها الحالية من الغاز الطبيعي وتأتي في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين.

النظرة الجزائرية ترفض توظيف هذا الملف (الطاقة) ايديولوجيا في إطار صراع الشرق والغرب وتنأى بنفسها عن هذا الاستقطاب من خلال تبني خطاب دبلوماسي ومواقف مستقلة تراعي مصلحة الجزائر بدرجة أولى وتجنب استخدام ورقة الطاقة والغاز تحديدا كسلاح استراتيجي

Source: https: //www.futurelearn.com /info/courses/global-resource-politics /0/steps/29993

علاوة على ذلك تسعى واشنطن إلى زيادة نفوذها الاقتصادي في شمال إفريقيا بشكل عام في مقابل النفوذ الصيني المتعاظم، لاسيما وأن الجزائر تعد محطة مهمة في مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وتأتي زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الجزائر بعد أيام قليلة من زيارة وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلى الصين، والتي دامت ثلاث أيام كاملة، اختتمت بإعلان الجانبين التوصل إلى توافق حول «**الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق**»، التي سيتم التوقيع عليها في أقرب فرصة، كما تطرق الجانبان الجزائري والصيني لقضايا أخرى مهمة تهم الطرفين مثل الأزمة الأوكرانية وقضية الصحراء الغربية التي أكد فيها الطرفان الجزائري والصيني ضرورة التمسك بالشرعية الدولية وتفادي أي مواقف فردية من شأنها أن تؤزم الوضع أكثر.●

الدكتور
عبد الملك بلغربي
* استاذ العلاقات الدولية
بجامعة الجزائر03.

الدبلوماسية الثنائية آليـــة مهمـة لتفعيـل أداء السياسة الجزائرية في القارة الإفريقية

ملخـــص

أصبحت الدبلوماسية عـمـلـيـة سـيـاسـيـة مستمرة توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سـيـاسـتـهـا الخارجـيـة وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الـدول والأشـخـاص الـدولـيـة الأخرى، هذا وقد تعددت أنواعها بين الدبلوماسية متعددة الاطراف والدبلوماسية الثنائية، هذه الأخيرة باتت الية مهمة لتحسين وتفعيل أداء السياسة الخارجية لبعض الدول لا سيما في مجالها الإقليمي كما هو الحال مع الجزائر المطالبة بالمضى بتقوية علاقاتها مع الدول المحورية في القارة الافريقية في صورة جنوب افـريـقـيـا ونـيـجـيريـا وذلك بـالتركـيـز عـلـى الدبلوماسية الثنائية باعتبارها آلية مهمة في تفعيل سياستها الخارجية في القارة الافريقية.

abstract

Diplomacy has always been a continuous political process that the state employs officially in implementing its foreign policy and in managing its relations with other countries and international entities. Its types have varied between multilateral diplomacy and bilateral diplomacy, the latter has become an important mechanism for improving and advancing the performance of the foreign policy of some countries, especially in their regional field. This is the case with Algeria, which is compelled more than ever to strengthen its relations with the pivotal countries in the African continent, such us South Africa and Nigeria, by focusing on bilateral diplomacy as an important mechanism in promoting its foreign policy on the African continent.

لقد مرت الدبلوماسية الثنائية، خلال تطورها التاريخي بمرحلتين أساسيتين، هما مرحلة الدبلوماسية المؤقتة، ومرحلة الدبلوماسية الدائمة. فالدبلوماسية القديمة، كانت دبلوماسية متجولة وغير منتظمة ومحددة جغرافيا، بسبب صعوبة الاتصال والمواصلات، ولكن الدبلوماسية ابتداء من القرن التاسع عشر ، أصبحت دبلوماسية دائمة ومستقرة نتيجة لتبادل البعثات الدبلوماسية، لذلك فإن الدبلوماسية الثنائية الحالية، أصبحت تتميز بكونها دائمة، علنية و إحترافية ووظائفها تتمثل في العمل السياسي، العمل الاقتصادي وجمع المعلومات والأخبار. وبما أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية ، يتمثل في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة موقف معين ، فإن جوهر العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات والتقارير الكافية و السليمة إلى جهاز إتخاذ القرار في التوقيت الملائم .

ويعد هذا العمل من جملة وظائف الدبلوماسية الثنائية، إضافة إلى كونها أداة رئيسية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وذلك من خلال تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ، وبالاستناد إلى ما سبق فإن الدبلوماسية الثنائية تعد أداة رئيسية لتطوير العلاقات الثنائية الجزائرية بدول إفريقيا .

من جهة أخرى ترتبط الجزائر بعديد الدول الإفريقية في إطار تعزيز التعاون على الصعيد الإفريقي بلجان مشتركة كبرى ، كما هو الحال مع اللجنة الثنائية العليا الجزائرية الجنوب إفريقية، واللجنة الثنائية العليا بين الجزائر ونيجيريا، بالإضافة إلى ذلك هناك صنف ثاني من تلك اللجان التي تتم رئاستها من طرف الوزير الأول الجزائري مع نظرائه في الدول الإفريقية، ومن ذلك نجد على وجه الخصوص تلك اللجان المشتركة الكبرى التي تعقد دوريا مرة في السنة بين كل من الجزائر وتونس، والجزائر وليبيا، الجزائر وموريتانيا، والجزائر ومصر، وهناك صنف ثالث من اللجان المشتركة، وهي تلك التي تترأس من طرف وزراء جزائريين مع نظرائهم الأفارقة ، ومن ذلك نجد اللجان المشتركة التي تنعقد بين الجزائر والنيجر ، والجزائر ومالي. وسيرتكز محور دراستنا على الصنف الأول من هذه اللجان.

ترتبط الجزائر بعديد الدول الإفريقية في إطار تعزيز التعاون على الصعيد الإفريقي بلجان مشتركة كبرى ، كما هو الحال مع اللجنة الثنائية العليا الجزائرية الجنوب إفريقية، واللجنة الثنائية العليا بين الجزائر ونيجيريا، بالإضافة إلى ذلك هناك صنف ثاني من تلك اللجان التي تتم رئاستها من طرف الوزير الأول الجزائري مع نظرائه في الدول الإفريقية

1- التعاون الثنائي بين الجزائر وجنوب إفريقيا

جاء على لسان رئيس جنوب إفريقيا السيد جاكوب زوما في تصريح للصحافة عقب زيارته للجزائر في 1 أفريل 2015، حيث قال: «أعربنا عن إرتياحنا للقرار الذي اتخذه مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي حول الوضع بالصحراء الغربية الذي تمت المصادقة عليه في 27 مارس 2015». كما أكد على الطابع العريق للعلاقات الثنائية بين البلدين حيث قال:« إن الجزائر و جنوب إفريقيا تتقاسمان علاقات تاريخية بالغة الأهمية تعود إلى فترة كفاح الشعوب من أجل

التحرر ضد الاستعمار و الأبارتيد»[1]. إذن هذه التصريحات من الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما تختصر طبيعة العلاقات التاريخية والسياسية المتينة بين الجزائر وجنوب إفريقيا ، كما توضح كذلك توحيد المواقف السياسية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ، كما هو الحال مع قضية الصحراء الغربية والتي تدعم فيها الدولتان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وفي نفس السياق فندت الوزيرة الجنوب إفريقية للشؤون البيئية أيدنا موليوا التي ترأس كذلك اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية بالمؤتمر الوطني الإفريقي في تصريح للصحيفة الجنوب إفريقية نيوز 24 المعلومات التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام المحلية التي تشير إلى «تغيير كبير» في موقف جنوب إفريقيا تجاه القضية الصحراوية. وصرحت ذات الوزيرة أن «موقف الحكومة الجنوب إفريقية و المؤتمر الوطني الإفريقي لم يتغير فيما يخص مسألة الصحراء الغربية وأن دعمنا لحق تقرير مصير الشعب الصحراوي ثابت»، مؤكدة «أنه موقف أكده وجدده جميع القادة الذين تعاقبوا على رأس المؤتمر الوطني الإفريقي»[2].

إن انسجام المواقف السياسية بين الجزائر وجنوب إفريقيا من خلال الإتفاق في التعاطي مع بعض القضايا الدولية والإقليمية، وتبادل الزيارات وتعزيز العلاقات الثنائية خاصة في شقها الاقتصادي، نتج عنها تشكيل اللجنة الثنائية العليا للتعاون الجزائري–الجنوب إفريقي ففيما تتمثل هذه اللجنة ياترى ؟ وكيف يمكن لهذه اللجنة تفعيل التعاون الثنائي بين البلدين؟

اللجنة الثنائية العليا للتعاون الجزائري-الجنوب إفريقي

أنشئت اللجنة الثنائية العليا للتعاون بين الجزائر وجنوب أفريقيا في سبتمبر 2000، ومنذ ذلك التاريخ عقدت اللجنة 6 دورات انبثقت عنها عدة اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم بين البلدين. حيث سمحت العلاقات الممتازة والحركية الدبلوماسية بين الجزائر وجنوب إفريقيا، بتفعيل عمل لجنة التعاون العليا الجزائرية الجنوب إفريقية في دورتها الخامسة بالجزائر سنة 2010 تزامنا مع زيارة الرئيس الجنوب إفريقي **جاكوب زوما** للجزائر، حيث كللت أشغالها بالتوقيع على ستة اتفاقيات وبرامج ومذكرات تعاون من بينها وأهمها، الاستعمال السلمي للطاقة النووية وإطلاق مشاريع ذات بعد قاري كتجسيد مشروع مجموعة من الأقمار الصناعية لتسيير الموارد الإفريقية والبيئية والذي بادر به البلدان مع نيجيريا وكينيا، وهو بذلك مثال يحتذى به على المستوى الثنائي والجهوي[3] . وفي الدورة السادسة للجنة التعاون العليا الجزائرية الجنوب إفريقية والتي انعقدت بالجزائر في مارس 2015 ، برئاسة وزير الشؤون الخارجية **رمطان لعمامرة** ونظيره الجنوب إفريقي **مايتي نكوانا ماساباني**. وقد ترأس الوفد الجنوب إفريقي القادم إلى الجزائر الرئيس الجنوب إفريقي جاكوب زوما، والذي أكد عقب المحادثات التي جمعته مع الرئيس عبد بوتفليقة أنداك أن «**جنوب إفريقيا تعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا في منطقة شمال إفريقيا ونعمل من أجل أن تنعكس العلاقات السياسية الثنائية في الميدان في المجالين الإقتصادي و التجاري**» . وأضاف قائلا: أنه «**يتعين علينا العمل أكثر للتمكن من تعزيز شراكتنا أكثر فأكثر و لهذا قمنا بالإلحاح على وزرائنا للعمل في هذا الإتجاه**». كما أكد أن البلدين اتفقا على تنظيم لقاءات ومباحثات «منتظمة» بين مسؤولي البلدين حول المسائل ذات الإهتمام المشترك معربا عن إرتياحه لنتائج التعاون في عدة مجالات لاسيما العلوم و التكنولوجيات و الفنون و الثقافة و الدفاع والأمن[4].

تعتبر نيجيريا من أهم القوى الإقليمية الفاعلة على الساحة الإفريقية بصفة عامة، وفي غرب إفريقيا بصفة خاصة، وتستمد قوتها من مجموعة من الركائز أو عناصر القوة، يأتي في مقدمتها القدرات البشرية التي تضمها البلاد، حيث تشير إحصائيات 2016 ، إلى أن تعداد نيجيريا بلغ 177 مليون نسمة كما تملك نيجيريا قدرات إنتاجية و مخزونا كبيرا من البترول والغاز الطبيعي علاوة عن إمكانات زراعية كبيرة

إذن تحتفظ كل من الجزائر وجنوب إفريقيا بلجنة مشتركة، تعقد إجتماعات دورية على أعلى المستويات وقد عبر كلا البلدين عن ارتياحهما للطبيعة ومستويات العلاقة المتنامية بينهما.

وفي نفس السياق، تعتزم شركة من جمهورية جنوب إفريقيا، استثمار مليار دولار في قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر، حسب الملحقة الإقتصادية لسفارة جنوب إفريقيا بالجزائر السيدة مادويو مانون، مؤكدة رغبة العديد من المستثمرين ورجال الأعمال من هذا البلد الإفريقي إقامة عقود شراكة بالجزائر والتواجد بها لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وقالت المتحدثة إن الدليل على هذه الرغبة في تعزيز الشراكة هو حضور أكثر من 70 رجل أعمال وشركة جنوب إفريقية في أشغال منتدى الأعمال والإستثمار الإفريقي المنظم من طرف منتدى رؤساء المؤسسات «أفسيو» بالجزائر آنذاك[5]. والذي تحول اسمه اليوم من منتدى رؤساء المؤسّسات، إلى الكنفدرالية الجزائرية للمتعاملين الاقتصاديين المواطنين.

لكن إذا علمنا أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر

وجنوب إفريقيا لا تتجاوز 62 مليون دولار نتأكد أنه رقم لا يعكس مستوى العلاقات السياسية القائمة بين البلدين، الشيء الذي يفرض بل يحتم على الجزائر تفعيل التعاون الثنائي مع الشريك الجنوب إفريقي لا سيما في المجال الاقتصادي والثقافي ...

1- التعاون الثنائي بين الجزائر ونيجيريا

تعتبر نيجيريا من أهم القوى الإقليمية الفاعلة على الساعة الإفريقية بصفة عامة، وفي غرب إفريقيا بصفة خاصة، وتستمد قوتها من مجموعة من الركائز أو عناصر القوة، يأتي في مقدمتها القدرات البشرية التي تضمها البلاد، حيث تشير إحصائيات 2016 ، إلى أن تعداد نيجيريا بلغ 177 مليون نسمة كما تملك نيجيريا قدرات إنتاجية و مخزونا كبيرا من البترول والغاز الطبيعي علاوة عن إمكانات زراعية كبيرة[6].

فنيجيريا تمثل قوة إقليمية فاعلة لا يمكن تجاهلها على المستوى الإقليمي، وعقب انتخابات 1999 قام الرئيس أليسجون أوباسانجو بمراجعة إستراتيجية لدور بلاده الإقليمي وذلك بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة ومواجهة التحديات الداخلية، لذلك سعى إلى الإستفادة من دور نيجيريا إقليميا لتحقيق المصالح العليا لبلاده إقتصاديا وسياسيا بالشكل الذي لا يهمل معه الشأن الداخلي القابل للتوتر بين الحين والأخر، وقد ساعده على ذلك حجم قدرات البلاد على الرغم من المشاكل التي تعانيها إلا أنه استطاع توظيفها بالشكل الملائم لتحقيق أهدافه[7].

وعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي، لنيجيريا سجلا حافلا في مجال التمثيل والعمل الدولي على الصعيدين الدولي والقاري، فيكفي أنها حظيت بتمثيل إفريقيا ثلاث مرات كعضو غير دائم في مجلس الأمن (1966–1967 و 1978–1979 و1994–1995)، كما أن وزنها ثقيل داخل القارة الإفريقية سواء في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، أو التجمعات الجهوية الأخرى كما هو الحال مع جماعة الإكواس . كل هذا يجعل أي دولة إفريقية تطمح لتقوية علاقاتها مع نيجيريا لا سيما في ظل التحديات التي تشهدها القارة الأفريقية ، والجزائر كغيرها من الدول الإفريقية تسعى لتقوية علاقاتها مع الدول المحورية في القارة الإفريقية في صورة جنوب إفريقيا كما رأينا سابقا، ونيجيريا .

و تشترك نيجيريا مع الجزائر في عديد الأمور فقد كانا من الدول الأولى المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية ثم الإتحاد الإفريقي ، ولهما تأثير كبير في إفريقيا وقد أوجدت نيجيريا الجهود التعاونية الإقليمية في غرب أفريقيا حيث تعمل بوصفها حامل لواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وفريق المراقبين، والمنظمات الإقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى عضويتهما في «حركة عدم الإنحياز» و يظلان لاعبين أساسيين في صناعة سياسة سوق النفط العالمية. ومن ثمة فالعلاقات الجزائرية– النيجيرية قوية خاصة في المجال السياسي والدبلوماسي، وهذا ما أكد عليه نائب رئيس نيجيريا «يمي أوسينباجو» ،عقب الاستقبال الذي خصه به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2016، حيث صرح أن «الجزائر و نيجيريا تربطهما علاقات تاريخية قوية تعززت من خلال عقد مجموعة اتفاقيات في إطار اللجنة الثنائية العليا الجزائرية النيجيرية»[8] ، فكلا البلدين يسعيان لإخراج القارة الإفريقية من تداعيات الإستعمار إلى بر التنمية والازدهار، فالجزائر ونيجيريا يتفقان سياسيا داخل منظمة الإتحاد الإفريقي، ولعل مايؤكد ذلك هو موقفهما من قضية الصحراء الغربية فكلا البلدين تناديان بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي وتصفية أخر بقايا الإستعمار في القارة الإفريقية، وتعزز هذا التوافق والتناغم في المواقف والرؤى مع وصول القيادتين الجديدتين سنة 1999 (أليسجون أوباسانجو في نيجيريا وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر) واللذان كان لهما دورا كبيرا في تأسيس مبادرة «النيباد»،من أجل النهوض بإفريقيا ، وبالرغم من تغير القيادة في نيجيريا إلا العلاقات بقية قوية والمواقف لم تتغير، فمع وصول الرئيس النيجيري الجديد موحمادو بوهاري وبعد أدائه القسم وتنصيبه رسميا رئيسا للبلاد، صرح قائلا « أن نيجيريا بتاريخها العريق في دعم الشعوب وحركات التحرر في إفريقيا لن تدخر جهدا من أجل ضمان إحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والحرية»[9].

إذن فالعلاقات الجزائرية النيجيرية قوية في المجال السياسي، لا سيما فيما يخص الدبلوماسية متعددة الأطراف سواء دخل منظمة الإتحاد الإفريقي ، أو حتى في مبادرة النيباد، لكن ينبغي على الجزائر تكريس هذه العلاقات الجيدة مع نيجيريا لتفعيل التعاون الثنائي بين البلدين لا سيما في المجال الاقتصادي ، نظرا لوزنها في القارة الإفريقية.

اللجنة الثنائية العليا للتعاون الجزائري النيجيري

أنشئت اللجنة العليا للتعاون الثنائي بين الجزائر ونيجيريا في عام 2002 ، وعقدت لحد الأن أربع دورات، فالجزائر ونيجيريا تجمعهما علاقات قوية تعززت من خلال عقد مجموعة اتفاقيات في إطار اللجنة الثنائية العليا ومنها مشاريع مشتركة مثل الطريق العابر للصحراء بين الجزائر و لاغوس و هو شبكة موحدة لربط 6 بلدان إفريقية عبر 9 آلاف كلم و لا تتوانى نيجيريا في كل مناسبة من أجل التعبير عن رغبتها في استقطاب مستثمرين جزائريين في قطاعات متنوعة. وبالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يدخل في إطار الشراكة

الجديدة للتنمية في إفريقيا «النيباد» ، هناك مشروع أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا وأوروبا عبر الجزائر. ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال إجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن إتفاق بشأنه بين سوناطراك وشركة النفط النيجيرية «أن أن بي سي». وبقي المشروع مجمدا إلى غاية العام 2009 أين تم إحياؤه مجددا خلال زيارة لوزير الطاقة الأسبق شكيب خليل إلى أبوجا حيث تم توقيع الإتفاق الرسمي مع نظيريه النيجيري بمشاركة النيجر كدولة يمر عبرها الأنبوب. وقدرت تكلفة المشروع بـ 10 مليارات دولار، أما الاستثمارات الخاصة بمحطات تخزين الغاز فتناهز ثلاثة مليارات دولار، ويبلغ طول الأنبوب أكثر من 4200 كيلومتر (منها 2310 على الأراضي الجزائرية و 1037 بنيجيريا والبقية بدول تقع بينهما)، وينقل 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا[10].

كذلك ينبغي على الدبلوماسية الجزائرية أن تحرص في مجال توقيع الاتفاقيات الثنائية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي والنيجر ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودول منطقة القرن الإفريقي. خاصة وأن للمشاريع الإستثمارية الجزائرية - بنوعيها العامة والخاصة- دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها، سونلغاز، إتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الإستثمارات النفطية للعملاق الجزائري سوناطراك في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا و زمبابوي.

ورغم توقيع الإتفاق رسميا، إلا أن المشروع بقي يراوح مكانه ليعيده رئيس نيجيريا السابق جوناثان جون لاك إلى الواجهة مطلع العام 2013 في قمة للإتحاد الإفريقي، عندما أكد قرب بداية الأشغال وأعلن أن التكلفة قد تصل 20 مليار دولار. وقد برر هذا التعطل في المشروع طيلة السنوات الماضية، بوجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه .

لكن يبدو أن التطورات والاضرابات التي يشهدها العالم لا سيما الحرب في أوكرانيا وما خلفته من تداعيات على سوق الطاقة العالمية، نتيجة زيادة الحاجة والطلب على الغاز الطبيعي ، دفعت العديد من الدول إلى التفكير في زيادة وتطوير انتاجها في مجال الغاز، ولعل الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب إلى دولة النيجر في فيفري 2022 للمشاركة في أعمال الطبعة الثالثة لمنتدى المناجم والبترول المُنظم من طرف حكومة دولة النيجر، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا CEDEAO، تحت شعار «دمج صناعات المناجم والبترول في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية». ، أين التقى فيها مع كل من وزير البترول والطاقة والطاقات المتجددة لدولة النيجر مهامان صاني محامادو, ووزير الدولة للموارد البترولية النيجيري تيميبري سيلفا , أعطت بارقة أمل في اعادة إحياء مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP).، حيث أعربت الأطراف الثلاثة عن رغبتها في تجسيد هذا المشروع «الاستراتيجي» المشترك الذي سيربط السوق الأوروبية بحقول الغاز لنيجيريا مرورا عبر الجزائر والنيجر، وهذا بعد ان أبدوا ارتياحهم لواقع علاقات التعاون والشراكة التي وصفوها بـ «الجيدة جدا» , التزم الأطراف من خلال توقيع الإعلان بإنجاز هذا المشروع الطاقوي الهام ، وفي نفس السياق أكد وزير الدولة للموارد البترولية النيجيري تيميبري سيلفا أن «البلدان الثلاثة كبلدان مجاورة وافريقية ستجتمع اليوم لتجسيد هذا المشروع»، وطمأن السيد سيلفا بأن بلده سيطلق إنجاز الجزء الأكبر من أنبوب الغاز العابر للصحراء (614 كلم) المتواجد بإقليم بلده؛ وفي هذا الصدد قال: «ابتداء من اليوم, سنلتزم بإنجاز جزئنا من أنبوب الغاز الذي سيمتد إلى غاية كانو في الحدود مع النيجر ويستمر عبر النيجر للوصول إلى الجزائر. إني سعيد لرؤية إخواني من البلدان الأخرى ملتزمون بهذا المشروع». من جهته, جدد الوزير عرقاب تمسك الجزائر بتجسيد هذا الأنبوب الغازي واستعدادها لتعبئة «كل الوسائل» لإنجاح هذا المشروع، كما ثمن وزير البترول والطاقة والطاقات المتجددة لدولة النيجر مهامان صاني محامادو الالتزامات المتخذة من قبل كل طرف لإطلاق «هذا المشروع الكبير» , مشددا على «إرادة النيجر في المساهمة فيه فعليا»[11].

خريطة رقم (8)؛ توضح مشروع أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا وأوربا عبر الجزائر[12].

مشروع أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء

كذلك أطلقت الجزائر ونيجيريا أول مشروع من نوعه لضمان إرساء طريق المعلومات، من خلال مشروع الألياف البصرية

الذي يصاحب مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء إنطلاقا من العاصمة لاغوس، ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يُقدرُ بـ 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم[13]. ويكتسي المشروع أهمية إستراتيجية في تسهيل الاتصالات بين الدول الإفريقية بعد تحقيقه. تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر و أبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003. وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل. كذلك ينبغي على الدبلوماسية الجزائرية أن تحرص في مجال توقيع الاتفاقيات الثنائية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي والنيجر ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودول منطقة القرن الإفريقي. خاصة وأن للمشاريع الإستثمارية الجزائرية – بنوعيها العامة والخاصة– دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها، سونلغاز، إتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الإستثمارات النفطية للعملاق الجزائري سوناطراك في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا و زمبابوي. إن الحال نفسه بالنسبة للقطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية ، وكلها مؤشرات توحي بإمكانية تفعيل الدبلوماسية الثنائية مع دول القارة الإفريقية بما يخدم أهداف الجزائر في القارة الإفريقية

إذن ينبغي على الجزائر تنشيط وتفعيل العلاقات الثنائية مع كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ، نظرا لمكانة هاتين الدولتين داخل القارة الإفريقية، فحتى وإن لم تغفل الجزائر عن هذا التوجه وتجلى ذلك من خلال التعاون والتنسيق وتوحيد المواقف في إطار العلاقات المتعددة الأطراف سواء داخل منظمة الاتحاد الإفريقي أو في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا «النيباد» ، فإن ذلك لايزال بعيدا عن المأمول فيما يخص التعاون الثنائي ، مما يستلزم على الجزائر تفعيل وتقوية التعاون الثنائي في مع هاتين الدولتين في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.. ، هذا إذا ما أرادت تفعيل أداء سياستها الخارجية أكثر فأكثر داخل القارة الإفريقية.●

• الهوامش •

1- الجزائر شريك إستراتيجي لجنوب إفريقيا، جريدة المساء، يومية جزائرية اخبارية، مقال منشور في 2015/04/01، على الرابط التالي : https://bit.ly/2CMEevB، تاريخ الإطلاع ، 2022/03/04.

2- تصريح وزيرة الشؤون البيئية لجنوب إفريقيا، لم نغير موقفنا من القضية الصحراوية، الجزائر الجديدة ، مقال منشور في 2017/12/05،على الرابط التالي : https://bit.ly/2P86٢fK، تاريخ الإطلاع ، 2022/02/03.

3- محمد الصالح، العلاقات الجزائرية الحنوب إفريقية: إضفاء البعد الإستراتيجي للشراكة، جريدة المساء – يومية جزائرية اخبارية، مقال منشور، في 2010/05/29، على الرابط التالي : https://www.el-massa.com/ar/content/view/34069، تاريخ الاطلاع ، 2022/+03/12.

4- Zuma qualifie l'Algérie de «partenaire stratégique», journal quotidien algérien,article publié en 01/04/2015 sur le lien : https://bit.ly/2OZ9gWI, consulte le10/02/2022.

5- حسينة ب، جنوب إفريقيا تعتزم استثمار مليار دولار في الطاقات المتجددة بالجزائر، جريدة المساء– يومية جزائرية إخبارية ، مقال منشور في 2017/01/31 على الرابط التالي: https://bit.ly/2pWbqbw، تاريخ الإطلاع 2022/03/12.

6- محمد عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونيجيريا..أدوار أقليمية جديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 169،جويلية 2007، ص 62–63.

7- إبراهيم أحمد عرفات، الدور الإقليمي لنيجيريا: مراجعة إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003، ص 222.

8- الجزائر و نيجيريا تربطهما علاقات «تاريخية قوية» و مشاريع مشتركة، وكالة الانباء الجزائرية ، مقال منشور في 2016/12/14، على الرابط التالي : https://bit.ly/2AfA7FH، تاريخ الإطلاع 2022/03/08.

9- نيجيريا تؤكد أنها» لن تدخر أي جهد من أجل ضمان إحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، جريدة المحور– « يومية إخبارية جزائرية ، مقال منشور في 2015/06/01، على الرابط: https://bit.ly/2yMUlVk، تاريخ الإطلاع ، 2022/02/13.

10 – الجزائر– نيجيريا : تنسيق ثنائي بأبعاد قارية، جريدة الجمهورية : يومية جزائرية إخبارية، مقال منشور على الرابط : https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=49282، تاريخ الإطلاع، 2022/02/17.

11– ط.خير الدين ، عرقاب يشّدد على أهمية تجسيد مشروع خط أنابيب الغاز الجزائري– النيجيري، مقال منشور في النهار أولين يوم 16فيفري 2022، على الرابط التالي : https://bit.ly/٣٦tZXc٩، تاريخ التصفح يوم 2022/4/03.

12 - https://mounadil.files.wordpress.com/2013/01/projet-gazoduc.jpg.

13– خط الجزائر–زيندر–أبوجا، موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، على الرابط التالي: https://bit.ly/2pYXdKI، تاريخ الإطلاع 2022/03/15.

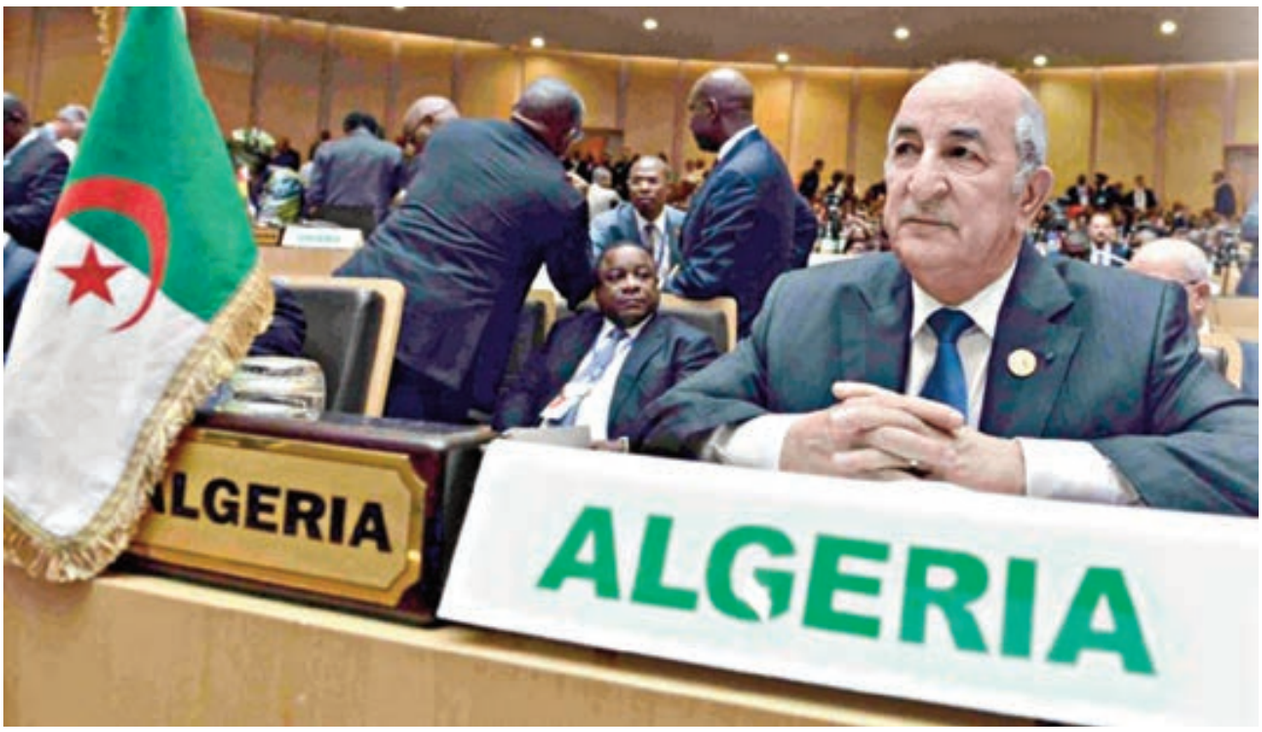

الجزائر والعمق الاستراتيجي الإفريقي:

ضرورات التكيف في عالم متغير

الدكتور
رابح زغوني
* متخصص في تحليل السياسة الخارجية، جامعة 08 ماي 1945 (قالمة).

الملخص:

ارتبطت سمعة الجزائر في إفريقيا بدعمها غير المشروط لقوى التحرر السياسي والاقتصادي ضد أشكال الاستعمار التقليدي والحديث في القارة. وخلال عقود مضت، شكل ذلك الرأسمال الرمزي أحد أهم أدوات التأثير لسياسة خارجية جزائرية تضطلع بدور القائد الإقليمي ضمن عمقها الإفريقي. لكن حجم تأثيره ما فتئ يتضاءل تدريجيا في عالم تغير بشدة وسرعة بنهاية الحرب الباردة.

يهدف هذا المقال إلى تقدير السياسة الإفريقية للجزائر في ظل تغيرات دولية حملت معها تغييرا في قيمة أدوات التأثير الرمزية، تلك التي مكنت لتأسيس القدرة على التأثير الجزائري في إفريقيا، أمام غلبة الأجندات الأمنية والمصالح الاقتصادية. وعلى افتراض أن الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا لا يكفي وحده لاستعادة النفوذ في العمق الاستراتيجي الإفريقي، توصل المقال إلى نتيجة تستدعي ضرورة أن تستثمر الدبلوماسية الجزائرية رأسمالها الرمزي التاريخي في إفريقيا، ليتعزز بتعاون أمني وحضور اقتصادي مكثف يتناسب مع مكانة، حجم وثقل الجزائر في القارة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، إفريقيا، السياسة الأمنية، الدبلوماسية الاقتصادية

Abstract:

Algeria's reputation in Africa has been marked by its unconditional support for political and economic liberation movements against traditional and modern forms of colonialism in the continent. Over the past decades, that symbolic capital has been one of the most important tools of influence for an Algerian foreign policy that has played the role of the regional leader within its African depth. However, the scope of its influence has been gradually diminishing in a world that is changing dramatically and rapidly as of the end of the Cold War. This article endeavors to assess Algeria's policy towards Africa in light of international changes that brought with it a change in the value of symbolic tools of influence, enabling the establishment of Algeria's capacity for influence in Africa where security agendas and economic interests prevail. Departing from the assumption that the historical heritage of Algerian diplomacy in Africa is not solely sufficient to regain influence in the strategic depth of Africa, the article reached a conclusion that calls upon Algerian diplomacy to harness its historical symbolic heritage in Africa while consolidating it by security cooperation and intense economic presence commensurate with the stature, size and weight of Algeria in the continent.

جعلت الجغرافيا من إفريقيا بالنسبة للجزائر قدرا، ومنحتها موقع البوابة الشمالية للقارة حيث البحر المتوسط معبر المرور نحو عالم الشمال، لذا لم يكن التملص عن التفكير في قيادة القارة سوى تقاعس عن أداء دور أهدته الجيوبولتيك للجزائر. ومبكرا، كان قد أدرك صناع القرار في الجزائر أهمية إفريقيا، فشكلت القارة السمراء قبل الاستقلال قاعدة خلفية للثورة التحريرية في سياق التضامن الثوري بين دول العالم الثالث. أما بعده، فجاء واضحا أن العمق الإفريقي سيكون على قدر كبير من الأهمية في استراتيجية الجزائر الشاملة. رمزيا، ارتبطت سمعة الجزائر في إفريقيا بعظمة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد شكل ذلك إحدى المحددات الرئيسية لملامح سياسة خارجية جزائرية ناشئة بعد الاستقلال تجاه القارة؛ بفضل التوجه الثوري للنخبة الحاكمة آنذاك في صورة أول رئيسين للجزائر أحمد بن بلة وهواري بومدين؛ اللذان أرادا للجزائر أن تضطلع بدور "قلعة الثوار"، فصارت الجزائر عاصمة لحركات التحرر الإفريقية من أجل الدعم المادي والتدريب العسكري قبل الاستقلال وتكوين النخب والإطارات الإفريقية بعده.

وخلال عقد السبعينيات، واصلت الجزائر ممارسة دورها الريادي في القارة ولكن هذه المرة عبر البوابة الاقتصادية، حين قادت الجزائر مطالب كتلة العالم الثالث بالحق في نظام اقتصادي عالمي جديد ضمن حركة دول عدم الانحياز.

غير أن نهاية النظام الاستعماري أولا ثم بداية تشكل نظام دولي جديد تاليا، حملت معها تغييرا في قيمة أدوات التأثير الرمزية التي مكنت لتأسيس القدرة على التأثير الجزائري في إفريقيا، أمام غلبة الأجندات الأمنية والمصالح الاقتصادية. إن طبيعة التحولات الدولية في هيكلية النظام الدولي وأدوات التأثير فيه، تزامنت مع أزمة داخلية معقدة أجبرت الجزائر على الانكفاء الداخلي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، لتجد الجزائر نفسها مع بداية الألفية الجديدة أمام بيئة متغيرة غير تلك التي صنعت فيها تأثيرها القاري، ومجبرة على وضع إستراتيجية جديدة مناسبة لعام متغير. وحيث بدا أن الرصيد التاريخي الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا لا يزال هو الرأسمال الرمزي الأكبر الذي تحاول الجزائر استثماره في بناء علاقات قويّة مع الدّول الإفريقية، يطرح هذا المقال سؤالا جوهريا: هل يكفي ميراث الماضي لسياسة الجزائر الإفريقية الحالية، أم يجب تكييفه لبناء رؤية إستراتجية للمستقبل؟

ارتبطت سمعة الجزائر في إفريقيا بدعمها غير المشروط لقوى التحرر السياسي والاقتصادي ضد أشكال الاستعمار التقليدي والحديث في القارة. وخلال عقود مضت، شكل ذلك الرأسمال الرمزي أحد أهم أدوات التأثير لسياسة خارجية جزائرية تضطلع بدور القائد الإقليمي ضمن عمقها الإفريقي. لكن حجم تأثيره ما فتئ يتضاءل تدريجيا في عالم تغير بشدة وسرعة بنهاية الحرب الباردة.

1- عقيدة السياسة الجزائرية في إفريقيا: تصفية الاستعمار وتقرير الشعوب مصيرها

ترجع أسس السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا إلى ما قبل الاستقلال سنة 1962؛ فهي ترجمة للكفاح السياسي والعسكري الذي انتهجته الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. فميراث الثورة شكل المرجعية الرئيسة للسياسة الخارجية الجزائرية الناشئة، ومثلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني إطارا مناسبا لصانع السياسة الخارجية الجزائرية ما بعد الاستقلال 1 لقد رسم برنامج طرابلس (جوان1962) المبادئ العامة التي يجب أن تحكم السياسة الخارجية الجزائرية وخاصة نحو كتلة العالم الثالث، والتي تلخصت في: دعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات، الكفاح ضد الامبريالية، ومساندة الحركات التحررية في العالم. فكانت تلك المبادئ بمثابة عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا. ولم يكن ذلك بالضرورة انعكاسا للإيديولوجية اليسارية، ولكنه كان شكلا من أشكال التعبير الذي استعملته النخبة الوطنية الثورية بعد الاستقلال للتعبير عن رفضها الشديد للنظام الاستعماري الامبريالي [2].

لقد ارتبطت السياسة الإفريقية للجزائر بعد الاستقلال بالتوجه الثوري للنخبة الحاكمة حينئذ في صورة الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين اللذان أرادا للجزائر أن تضطلع بدور " قلعة الثوار"[3]. فأصبحت السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ملزمة على نطاق واسع بالوقوف ضد الاستعمار، الاستعمار الجديد والإمبريالية طيلة فترة الحرب الباردة، وإن بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة طبقا لتغير الظروف الداخلية والدولية. ففي عهد أحمد بن بلة، التأثير الجزائري في إفريقيا كان سياسيا أكثر، ولهذا صارت الجزائر عاصمة حركات التحرر الإفريقية من أجل الدعم المادي والتدريب العسكري. أما مرحلة هواري بومدين، فشهدت السياسة الإفريقية للجزائر توسعا في الاهتمام نحو القضايا الاقتصادية والتنموية بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلا في إطار حركة عدم الانحياز.

2- دور ومكانة الجزائر في إفريقيا: من "قلعة للثوار" إلى انكفاء تدريجي

كانت إفريقيا ميدان مناسبا لنشاط دبلوماسي مكثف يتناسب وعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية؛ أي وفق مبادئ التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية. فالجزائر اكتسبت بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تضطلع بمكانة قيادية على الساحة الإفريقية وفق ما عكسته مقولة الزعيم الإفريقي أميلكار كابرال الشهيرة "إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار" [4] على أساس من ذلك، كان هدف محاربة الاستعمار من أولويات القادة في الجزائر فيما يتعلق بالسياسة الإفريقية. فعملت الجزائر على تصفية القارة الإفريقية من الاستعمار باعتماد الوسائل الدبلوماسية. فكانت المنظمات الدولية فضاء مناسبا لتجنيد الطاقات الدولية لتدعيم الكفاح المسلح لوضع نهاية للتواجد الاستعماري في القارة، عبر تدعيم حركات التحرر الإفريقية، تدويل قضاياها العادلة، واستصدار لوائح للتنديد بالاستعمار الأوروبي وممارسات العنصرية في ناميبيا، جنوب إفريقيا وزيمبابوي، إضافة إلى المساهمة في جعل القانون الدولي يعترف

لحركات التحرر الوطنية التحررية الإفريقية بتمتعها بشخصية قانونية دولية تتمتع بالحقوق وتنسجم أنشطتها مع قواعد القانون الدولي[5]

وإضافة إلى الجهود الدبلوماسية، تم دعم حركات التحرر ماديا وعسكريا أيضا، فقد اعترف الرئيس بن بلة نفسه بمناسبة "يوم إفريقيا" في الجزائر سنة 1963 بأن الجزائر قد وفرت ظروف الإقامة المناسبة لاحتضان مكاتب لحركات التحرر الإفريقية، ودربت 1000 مقاتل من مقاتليها على أراضيها. كما قدمت الجزائر دعمها لحركات المعارضة المنتمية لأقصى اليسار في دول كالكاميرون، النيجر، تشاد، الزاير؛ لأنها كانت تدرك الأنظمة المحافظة في تلك الدول كأيادي تخدم القوى الاستعمارية لا شعوبها 6. وعلى هذا الأساس، كانت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على مبدأ اختيار الحركات الأكثر تمثيلا وشعبية كالحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيقFRELIMO ، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، والإتحاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي ZAPU ، والإتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي ZANU ، والمنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا SWAPO ، إضافة إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC في جنوب إفريقيا، وحركة تحرير ساوتومي وبرانسيب7. كما ألقت الجزائر بثقلها الإفريقي لتساهم في المصالحة بين غينيا والسنغال، وتؤثر في بناء موقف أفريقي موحد تجاه الأزمة في نيجيريا، وكذا أزمة الصحراء الغربية منذ 1975.

عرف الدور الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا بعد ذلك بعض التراجع، بسبب الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية في الداخل، وكذا الالتفات نحو الشؤون العربية في الشرق الأوسط. ليتخذ ذلك الدور لاحقا، مع بداية السبعينيات، بعدا اقتصاديا أكثر فأكثر غداة انعقاد مؤتمر حركة عدم الانحياز بالجزائر سنة 1973، إذ وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية لتحصيل المطالب الاقتصادية لدول العالم الثالث؛ خاصة باستكمال استقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي[8]

رمزيا، ارتبطت سمعة الجزائر في إفريقيا بعظمة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد شكل ذلك إحدى المحددات الرئيسية لملامح سياسة خارجية جزائرية ناشئة بعد الاستقلال تجاه القارة؛ بفضل التوجه الثوري للنخبة الحاكمة آنذاك في صورة أول رئيسين للجزائر أحمد بن بلة وهواري بومدين؛ اللذان أرادا للجزائر أن تضطلع بدور "قلعة الثوار"، فصارت الجزائر عاصمة لحركات التحرر الإفريقية من أجل الدعم المادي والتدريب العسكري قبل الاستقلال وتكوين النخب والإطارات الإفريقية بعده. وخلال عقد السبعينيات، واصلت الجزائر ممارسة دورها الريادي في القارة ولكن هذه المرة عبر البوابة الاقتصادية، حين قادت الجزائر مطالب كتلة العالم الثالث بالحق في نظام اقتصادي عالمي جديد ضمن حركة دول عدم الانحياز.

كان من الطبيعي أن يشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تراجعا للدور الجزائري في إفريقيا، إذ أن ما عرفته الجزائر من انكفاء داخلي على نفسها للتفرغ لأزمتها الدّاخلية، أثر بشكل مباشر على حضورها الدبلوماسي الخارجي عموما وفي إفريقيا خاصة. فقد تراجعت دائرة إفريقيا من حيث الأولوية في ترتيب الدوائر الإستراتيجية بالنسبة للجزائر لتصبح بعد الدائرة المتوسطية كما يظهر ذلك بوضوح في دستور 1996؛ حيث ورد في ديباجته":إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية" [9]

نتيجة لذلك، عرفت العلاقات الجزائرية الإفريقية انكفاء كبيرا مع بداية الألفية الجديدة مقارنة بماضيها الحافل، بما أدى إلى تراجع رغبة وحتى قدرة الجزائر على التأثير في إفريقيا. ويرجع الدبلوماسي الجزائري الأسبق عبد العزيز رحابي أن أسباب ذلك تكمن في افتقاد الآليات المناسبة للتأثير؛ مثل الافتقار للأدوات الاقتصادية: البنوك والمصارف ومتعاملي الهاتف النقال والنقل الجوي مثلا. والأدوات السياسية، قلة الزيارات الرسمية –على مستوى الرئاسة– للبلدان الإفريقية منذ عهد الشاذلي الذي زار لوحده إفريقيا 32 مرة، والأدوات الثقافية، تراجع استضافة الجزائر عدد الطلبة الأفارقة الذي كانت تستقبله الجامعات الجزائرية في سنوات السبعينيات[10] . كما أنّ حساسية المسائل الأمنيّة أثرت كثيرا على العلاقات بين الجزائر والكثير من الدّول الإفريقية خاصة مع مالي وتشاد في قضيّة الطّوارق و مع المغرب في قضيّة الصحراء الغربية [11]

3- الدبلوماسية الأمنية ومحاولة استعادة الجزائر دورها في إفريقيا

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة ببعض ملامح البراغماتية التي ظهرت في إستراتيجية تنويع الشركاء شرقا وغربا 12 . أما جنوبا، وتحديدا تجاه إفريقيا، فكان واضحا أن الرصيد التاريخي الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا لا يزال هو الرأسمال الرمزي الأكبر الذي تحاول الجزائر استثماره

في بناء علاقاتها مع الدول الإفريقية وتوسيع نفوذها ونشاطها الاقتصادي والدبلوماسي في القارة[13]

أرادت الجزائر استعادة بريق سياستها الإفريقية التي عرفتها في الستينيات والسبعينيات، بهدف استعادة مكانة وثقل الجزائر في عالم الجنوب. لقد أعطت الدبلوماسية الجزائرية أهمية خاصة للقمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 التي استضافتها، ونجحت في إقناع 45 رئيس دولة وحكومة بالحضور للقمة من مجموع 53 رئيس دولة إفريقية. ويظهر حجم الاهتمام الجزائري بإفريقيا من جديد، من خلال استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصب وزاري للشؤون الإفريقية. استهدفت الجزائر بعث دورها في إفريقيا من جديد، من خلال محورين؛ الأول مكافحة الإرهاب والثاني الاهتمام بالتحديات التنموية التي تواجهها القارة. ففي الأول استطاعت الجزائر لفت اهتمام الدول الإفريقية بالظاهرة الإرهابية، وتمكنت من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، أين ساهمت في إعداد مشروع "الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب" الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع. أما في الثاني، فقد تجلى التركيز على الجانب التنموي من خلال دور الجزائر المحوري في تأسيس مبادرة النيباد مضمن محور جنوب افريقيا، نيجيريا، الجزائر.

لكن أكثر ما ميز السياسة الإفريقية الجزائرية في المرحلة الجديدة؛ منذ عقدين تقريبا، هو هيمنة المقاربة الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية. فالاهتمام الجزائري بعمقها الإفريقي بدأ يأخذ أبعادا أمنية أكثر فأكثر وخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب الدولي، الذي وجد في منطقة الساحل الإفريقي ملاذا لنشاطاته، فضلا عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق، والذي حتم على الجزائر التحرك الدبلوماسي لإدارة النزاع ودرء أي احتمالات لتعرضها لتداعياته. إن إدراك الجزائر لأهمية الدائرة الساحلية الصحراوية لأمنها القومي فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية سواء في مجلس السلم والأمن في إفريقيا أو الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.14 والحقيقة أن الجزائر في اضطلاعها بهذا الدور لا تزال تملك من المقومات الدبلوماسية ما يسمح لها بالتأثير في القارة:

أ- النفوذ على مستوى الهياكل الأمنية للاتحاد الإفريقي، بما يساعدها على المساهمة الفاعلة في تصميم الإطار الذي يدير الاتحاد الأفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة. ولقد كان الدبلوماسي الجزائري سعيد جنيت، أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2002-2008) وبعده رمطان لعمامرة (2013-2008).وتعد هذه الدائرة الأكثر حيوية في الاتحاد الأفريقي، ويتولّى المفوّض صلاحيات هامة، كتمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية.[15]

ب – تمسك الجزائر بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل الحلول السلمية للأزمات، وهذا ما يجعلها تلقى قبولا واسعا لدى الأطراف المتنازعة كوسيط مقبول في المفاوضات لتسوية النزاعات في إفريقيا، وقد أثبتت الدبلوماسية الجزائرية نجاعتها في المفاوضات لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتيريا، وبين الطوارق والحكومة المالية.

ج- الدور الفاعل للجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته، عبر استضافتها المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا، وكذا جهودها الهادفة إلى تعزيز لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الاحتياط الأفريقية، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخّل السريع فضلاً عن دعم السلام والعمليات الإنسانية.[16]

كان من الطبيعي أن يشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تراجعا للدور الجزائري في إفريقيا، إذ أن ما عرفته الجزائر من انكفاء داخلي على نفسها للتفرغ لأزمتها الدّاخلية، أثر بشكل مباشر على حضورها الدبلوماسي الخارجي عموما وفي إفريقيا خاصة. فقد تراجعت دائرة إفريقيا من حيث الأولوية في ترتيب الدوائر الإستراتيجية بالنسبة للجزائر لتصبح بعد الدائرة المتوسطية كما يظهر ذلك بوضوح في دستور 1996؛ حيث ورد في ديباجته"؛إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية"

د- تملك الجزائر، بمعزل عن الهندسة الأفريقية للسلم والأمن، مبادراتها الخاصة في مجال التعاون الأمني بين دول منطقة الساحل، مثل القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرّها تمنراست في جنوب الجزائر، تضم كلا من مالي النيجر وموريتانيا، ووضعت هذه الإستراتيجية كهدف لها التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة خاصة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرط مسبق للأمن في هذا الفضاء.

4- دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا؛ استدراك متأخر

على الرغم من اعتبارها من أقوى الاقتصاديات في القارة بحكم تنوع مواردها الاقتصادية، وتقدمها النسبي في المجال الصناعي، إلا أن منهج الجزائر الاقتصادي الحذر والمتدرّج في مسألة الانفتاح على السّوق والاستثمار الخارجي، جعل حضورها الاقتصادي في إفريقيا ضعيفا مقارنة بدول إفريقية كبرى أو حتى من خارج القارة ؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الجزائري-الإفريقي، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية سوى 1.5٪ من مجموع المبادلات التجارية [17]

اقتصاديا، لطالما كانت الإستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا محكومة بما أسماه مراد قوميري (رئيس جمعية الجامعيين الجزائريين لترقية دراسات الأمن الوطني)، بسياسة توزيع جزء من الريع الذي يظل موردا غير مستقر، ولهذا فهي لم تستغل الفرصة الممنوحة لها عبر التراكم الرأسمالي بفضل ارتفاع أسعار النفط

نيلسون مانديلا خلال اقامته في الجزائر في عام 1962 للتدريب العسكري
Nelson Mandela during his stay in Algeria in 1962 for military

لأخذ مواقع جديدة في اقتصاديات البلدان الإفريقية18 .لقد أدركت الجزائر متأخرة أهمية الحضور الاقتصادي في القارة الإفريقية؛ حيث أظهرت بعض من قضايا القارة السياسة والأمنية –كقضية الصحراء الغربية– أن أدوات النفوذ التقليدية التي تملكها الجزائر خاصة الأمنية منها والدبلوماسية، فضلا عن الرمزية التاريخية لم تعد كافية لتحقيق المصالح الوطنية في القارة.

في مارس 2013 أقدمت الجزائر على إلغاء مديونية تقدر ب902 مليون دولار لـ14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي، فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كليًا بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة"19 . غير أن رغبة الجزائر في استخدام الوسائل الاقتصادية في سياستها الإفريقية لم تأت فقط متأخرة، ولكنها جاءت أيضا مرتبطة بأزمة التنمية الداخلية بسبب انخفاض أسعار النفط ، الذي جعل الحكومة تقتنع بضرورة تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات.

في الواقع، فإن إن أي خطة للتنويع الاقتصادي لا بد أن تستغل ما تقدمه القارة السمراء من فرص اقتصادية، وخاصة من خلال الاستثمار في القارة في أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا20. ولأجل تدارك تأخرها الاقتصادي، يبدو أن الجزائر قد فكرت فعلا في وضع القواعد الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري

إن أي خطة للتنويع الاقتصادي لا بد أن تستغل ما تقدمه القارة السمراء من فرص اقتصادية، وخاصة من خلال الاستثمار في القارة في أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا20. ولأجل تدارك تأخرها الاقتصادي، يبدو أن الجزائر قد فكرت فعلا في وضع القواعد الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها عبر عدة خطوات ومشاريع اقتصادية.

بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها عبر عدة خطوات ومشاريع اقتصادية[21].

أ– بناء ميناء شرشال التجاري (70 كلم غرب العاصمة الجزائرية). والذي يتوقع له أن يساعد البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز بناها التحتية، من خلال فتح أروقة لها من أل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستية؛

ب– مشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس الممتد على امتداد 9400 كم، كأحد أهم مشاريع البنى التحتية التي تعول الجزائر عليها في مسعى ربط الاقتصاديات الإفريقية بالاقتصاد الجزائري، وهو المشروع الذي يجسد التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول افريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر؛

ج– مشروع أنبوب غاز غرب أفريقيا "نيغال" على امتداد 4128 كم، والذي تم الإعلان عنه سنة 2002، و يمتد من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالعديد من دول غرب أفريقيا ومنها سينقل الغاز إلى أوروبا، ويتوقع أن تصل تكلفته الإجمالية حدود ال 20 مليار دولار، وينتظر أن ينقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوروبا؛

د–المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي، من خلال التقرب من السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية، الغربية والجنوبية، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري . وتساهم في هذه الاستراتيجية شركات جزائرية رائدة في مجالاتها؛

هـ- تنظيم النسخة الأولى من الملتقى الإفريقي للاستثمار والأعمال المنظم في ديسمبر2016، بهدف فتح مفاوضات رسمية لنقل استثمارات جزائرية لشركات عمومية مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية للدول الإفريقية، إضافة إلى استثمارات عملاق النفط الجزائري "سوناطراك" الذي تتواجد استثماراته في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي.

يعتبر الخبراء الاقتصاديون الجزائريون أن الخطوات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتعزيز التواجد الاقتصادي في إفريقيا جاءت متأخرة، كون الواقع المالي الذي يعيشه الاقتصاد الوطني لا يسمح بأية خطوات حقيقية تضمن استثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل للسلع، وهذا ما يعتقد الخبير كمال ديب بأنه يحتاج لميزانيات ضخمة لن تستطيع الخزينة العمومية تغطيتها ولا البنوك والمؤسسات المالية. أما الخبير فارس مسدور فينتقد خيار الاتجاه إلى الصناديق الإفريقية لتمويل المشاريع الاقتصادية داعيا إلى ضرورة إقامة شراكات مع الصناديق الإفريقية للدخول كمستثمر وليس كمقترض[22].

وإذا كانت المساعدات الحكومية المباشرة تتجه نحو الانخفاض، فإن استثمار القطاع الخاص الجزائري في البلدان الإفريقية مقيد بتعقيدات تصدير العملة إلى الخارج، بحيث تبقى رهينة ترخيص من بنك الجزائر ما يحول دون وصولها المرن إلى الأسواق الإفريقية [23].

خاتمة:

تبعث السياسة الإفريقية للجزائر بعد انحسار الأزمة الداخلية على ملاحظة تراجع في المكاسب الدبلوماسية التاريخية للجزائر في القارة، ويظهر ذلك في صورة التعامل مع الأحداث الاقليمية والقارية حالة بحالة دون رؤية استراتيجية متكاملة كما في السابق، أين أصبحت الجزائر تكتفي برد الفعل بدل المبادرة بالفعل، ما افقد الدبلوماسية الجزائرية حضورها التقليدي الوازن وسمعتها القارية كقلعة للثوار. إن ذلك هو ما لا يعكس في حقيقة الأمر الثقل الاستراتيجي للبلد، الذي يفترض أن يؤهل الجزائر للاضطلاع بدور أكبر وحضور فاعل.

فرغم ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية بداية الستينات؛ أي برأسمالها الرمزي الذي يستمر في التآكل، فالأدوات القديمة لدبلوماسيتنا التي ترتكز على إرث بريق حرب التحرير والمساعدات المباشرة يبدو أنها قد وهنت.

إن الجزائر تواجه اليوم لحظة مفصلية فيما يخص سياستها الإفريقية، وعليها أن تحاول التوفيق بين ميراث سياستها الخارجية ومصالحها. والتحولات المتسارعة في القارة تفرض مزيدا من التحدي على عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها الثابتة منذ 1962، بوضعها المقاربة الجزائرية القائمة على اعتماد وسائل التأثير التقليدية الدبلوماسية والرمزية أساسا في تصادم مع أهمية الدبلوماسية الاقتصادية. فلا بد من أن يدرك صناع القرار في الجزائر بأن إستراتيجية حاضرة ومستقبلية تجاه إفريقيا يجب أن تكون غير منفصلة ولكن غير مرتبطة كليا بالتاريخ؛ أي فترة التوهج الدبلوماسي في القارة عقب الاستقلال مع التسليم بحق الجزائر المستمر في الدفاع عن أهداف السيادة و الأمن والاستقرار كأهداف للأمن القومي، فإن الذي يبعث على الريبة في فعالية السياسة الإفريقية للجزائر ، هو أن تحقيق أهداف المصلحة الوطنية في مسائل الأمن، لا يجب أن يكون على حساب الأهداف الاقتصادية في الاستثمار والتصدير لضمان الأسواق الإفريقية المرتبطة جغرافيا بالجزائر كبوابة اقتصادية للقارة. ما يدفع لضرورة تكييف المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية في عدم التدخل مع المصالح العليا للبلد في عالم متغير، فالجزائر بالنظر لوزنها الجيواستراتيجي في القارة ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة، مؤثرة وضابطة للتحولات في عمقها الإفريقي ليس فقط أمنيا، ولكن سياسيا واقتصاديا أيضا.●

• الهوامش •

1- Mohamed Redha, Algeria's Foreign Policy 1979-1992: Continuity And / Or Change, Submitted in Partial Fulfilment of the Requirement of the Degree of Doctor of Philosophy, School of English, Sociology, Politics and Contemporary History ,University of Salford, Salford, UK June 1999, p.63.

2- Ibid,p.60.

3- رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية: بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 88

4 - سمير قط،" السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد الأول، 2017، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/3ebfUWf. تم التصفح يوم 2021/02/20.

5 - منصف بكاي، " دور الجزائر ودبلوماسيتها في تحرير إفريقيا"، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، متاح على الرابط: https://bit.ly/2MzKQno ،تم التصفح يوم 2021/02/20.

6 - Boughrira , Op. Cit.,p.106

7- بكاي، مرجع سابق.

8- قط ، مرجع سابق

9 - نفس المرجع.

10 - بوابة افريقيا الاخبارية، " العلاقات الجزائرية الإفريقية :الأمن على رأس الأولويات و حضور اقتصادي ضعيف"، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/3bUEBDc ، تم التصفح يوم 2021/020/20.

11 - نفس المرجع.

12- Anouar, Boukhars, 'Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring', CTC Sentinel, Volume 6, Issue 1 (January 2013), p.18

13 - بوابة افريقيا الاخبارية، مرجع سابق

14- نفس المرجع

15- بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الأفريقي"، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/3uHoxud. تم التصفح يوم 2021/02/22.

16- - نفس المرجع.

17- - بوابة افريقيا الاخبارية، مرجع سابق.

18 - لخضر بن شيبة، "تراجع النفوذ الجزائري في القارة الإفريقية ضريبة الجمود السياسي والاقتصادي"، في: Orient XXI، /2مارس/ 2017، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/3dXSluh ، تم التصفح يوم 2021/02/22.

19 - نفس المرجع.

20 - البشير محمد لحسن، "افريقيا تتحول الى الساحة الجديدة لحرب التمدد الاقتصادي وبسط النفوذ بين الجزائر والمغرب"، في: رأي اليوم، 2016/12/09، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/304yaZ4 ، تم التصفح يوم 2021/02/22.

21- نفس المرجع.

22- "مستقبل الجزائر الاقتصادي في الانفتاح على إفريقيا"، متاح على الرابط المختصر: https://bit.ly/3b4sjck ، تم التصفح يوم 2021/02/22.

23- بن شيبة، مرجع سابق

الباحثة
مستور شروق
* باحثة وكاتبة في العلاقات الدولية

مراجعة اطروحة «سقوط الولايات المتحدة الامريكية»

ملخص

حظيت الولايات المتحدة الامريكية بفرصة لقيادة العالم لفترة زمنية طويلة،بعد إزاحتها كل من بريطانيا وفرنسا عن عرش القيادة العالمية بعد الحربين العالميتين الأولى ثم الثانية،لهذا فهيمثل غيرها من الدول والحضارات السابقة برزت وسيطرت نتيجة تراجع واضمحلال دولة أخرى، ولكن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حاليا مجموعة من التحديات برزت على إثرها أطروحة لدى المفكرين والمنظرين وهي « تراجع الهيمنة الامريكية « أو « سقوط الولايات المتحدة الامريكية «، واختلفت التيارت ووجهات النظر حول هذا الموضوع بين مؤكد لحتمية تراجع القوة الأمريكية، بسبب إساءة الولايات المتحدة لاستخدام نفوذها، وخسارة حلفائها، بينما يرفضبعض المفكرين هذه الفكرة مؤمنين أن المكانة التي تحظى بها بلاد العم سام لا يمكن أن تتلاشى.

Abstract:

The United States of America have had the opportunity to lead the world for a long period of time, after dethroning Britain and France off global leadership after the first and second world wars. Therefore, like other countries and previous civilizations, it emerged and dominated as a result of the decline and decay of another nations. However, the United States of America is currently facing a set of challenges, after which a thesis of scholars and theorists emerged, putting forward «the decline of American hegemony» or «the fall of the United States of America.» opinions and viewpoints on this subject differ between emphasizing the inevitability of the decline of American power, due to the abuse of the United States' influence and the loss of its allies, while some scholars reject this idea, believing that the status of Uncle Sam's country cannot fade away.

طرح العديد من الكتاب والباحثين في حقل العلاقات الدولية أطروحة تراجع الهيمنة الأمريكية بناءعلى عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وحتى عسكرية، ومن بين المفكرين اللذين ناقشوا الموضوع نجد كل من : بول كينيدي وجوزيف ناي، فريد زكرياء، هينري كيسنجر...

الأسباب التي طرحها كل من هؤلاء متعددة وتعكس رؤيته للموضوع، ولكن في هذا المقال سنحاول مراجعة أفكار كل من « بول كينيدي وجوزيف ناي» حيث يتفق المفكران في نقطة أساسية مفادها أن الولايات المتحدة لا تزال تمتلك فرصة لاسترجاع ما فقدته.

يركز بول كيندي في طرحه على الالتزامات الامريكية تجاه الدول الأخرى ومأزق التمدد الذي سيقود الى تهديد النمو الاقتصادي الأمريكي، أما جوزيف ناي فيركز على مجموعة تحديات أبرزها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكلاهما لا ينكران المخاطر التي يشكلها الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية.

انطلاقا من تأييد العديد من المفكرين والمنظرين لهذه الأطروحة: هل يمكن اعتماد تراجع الهيمنة الأمريكية على أنها فكرة صحيحة أم هي مجرد أطروحة تحتاج للمراجعة؟

يركز بول كيندي في طرحه على الالتزامات الامريكية تجاه الدول الأخرى ومأزق التمدد الذي سيقود الى تهديد النمو الاقتصادي الأمريكي، أما جوزيف ناي فيركز على مجموعة تحديات أبرزها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكلاهما لا ينكران المخاطر التي يشكلها الصعود الصيني على الهيمنة الأمريكية.

بداية مع جوزيف ناي

في مقاله (مستقبل القوة الأمريكية: الهيمنة والانحدار) والذي نشره في مجلة foreign affaires في 2010 يعتقد أنه أصبح من الرائج مقارنة الولايات المتحدة ببريطانيا خلال فترة أفولها، وتوقع تراجعا مشابها للهيمنة الأمريكية، حيث يتبنى بعض الأمريكيين موقفا عاطفيا من فكرة تراجع القوة، ولكن يمكن القول إنه من المنطقي وبالنظر للتاريخ تصديق أنه على الولايات المتحدة مشاركة مصادر القوة مستقبلا، فلا يمكن أن تبقى للأبد متحكمة في كل موارد السلطة حول العالم. ومفهوم» تراجع» أو «انخفاض» القوة أو الهيمنة في العلاقات الدولية، بالنسبة لناي، يجمع بين بعدين مختلفين:

- الأول التراجع المطلق بمعنى تحلل واضمحلال.
- الثاني هو انخفاض نسبي للقوة، وتزايد مصادر القوة في الدول الأخرى أو يصبح استخدام هذه الدول للقوة أكثر فعالية.

نظرة بول كينيدي

طرح بول كينيدي في كتابه « نشوء وسقوط القوى الكبرى» فكرة تراجع الهيمنة الأمريكية تحت عنوان « الولايات المتحدة مشكلة الرقم واحد في الانحطاط النسبي»، ففسر تراجع الهيمنة من منظور تاريخي، فالولايات المتحدة مثلها مثل الإمبراطورية الإسبانية عام 1600 أو البريطانية عام 1900، وريثة عدد كبير من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها على نفسها قبل عقود خلت، حين كانت تتمتع بإمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية جبارة.

طرح بول كينيدي في كتابه « نشوء وسقوط القوى الكبرى» فكرة تراجع الهيمنة الأمريكية تحت عنوان « الولايات المتحدة مشكلة الرقم واحد في الانحطاط النسبي»، ففسر تراجع الهيمنة من منظور تاريخي، فالولايات المتحدة مثلها مثل الإمبراطورية الإسبانية عام 1600 أو البريطانية عام 1900، وريثة عدد كبير من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها على نفسها قبل عقود خلت، حين كانت تتمتع بإمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية جبارة.

و من الأخطار التي تواجهها القوى العظمى ومن بينها الولايات المتحدة، من وجهة نظر كينيدي، يأتي ما يسمى «فرط الامتداد الإمبراطوري».

ولكن ليس هذا هو الخطر الوحيد الذي تواجهه أمريكا فهناك الكثير من التحديات التي ناقشها من بينها:

مأزق الولايات المتحدة والتزاماتها: فبالنظر لسلسلة الالتزامات التي فرضتها أمريكا على نفسها، صارت عاجزة حاليا على تحقيق هذه الالتزامات مقارنة بما كانت عليه من قبل، حيث تطرح السوابق التاريخية احتمالات متشابهة وتجعلنا ننظر لمسار الهيمنة الأمريكية بسلبية، فمصير العديد من البلدان العظيمة اصطدم بواقع مختلف، حيث بينما كانت قوتهم الاقتصادية في طور الانحطاط أو التباطؤ، فرضت عليهم التزاماتهم وتحدياتهم الخارجية الاستمرار في تخصيص مصادر عسكرية وأموال، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى تخفيض النمو ورفع الضرائب (تبلغ ميزانية الدفاع في أمريكا أكثر من 700 مليار دولار سنويا، مع 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 70 دولة).

تمتلك الولايات المتحدة التزامات عسكرية واقتصادية في مناطق مختلفة من العالم بداية من أمريكا الجنوبية والتي يتم وصفها بالحديقة الخلفية، بالإضافة الى نفوذها ومصالحها في الشرق الاوسط الذي يعتقد البعض انه السبب في تراجعها، والتزاماتها في شرق آسيا (اليابان، تايوان، الفيتنام، كوريا الجنوبية...) والتي تضاعفت مع تنامي القوة الصينية وتزايد مخاوفهذه الدولاآسيوية من توسع هيمنة بيكين.

يرجح المفكرون أن تزايد هذه الالتزامات يجعل واشنطن تقع في مأزق يعطل النمو الإقتصادي ويستهلك الطاقة الأمريكية عسكريا وسياسيا، فالولايات المتحدة لن تكون قادرة

على مجابهة التحديات المفروضة في هذه المناطق في وقت واحد، فاذا وضعنا احتمال وقوع أزمات في مختلف هذه الجبهات فالقوة الأمريكية رغم ضخامتها لن تكون كافية لتحمل تكاليف هذه الأزمات وسيكون التعويض مكلفا جدا.

ففي الشرق الاوسط على سبيل المثال أدّت الالتزامات العسكرية الشاملة وغير الحاسمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى جعل الكثير من الأمريكيين، بمن فيهم من هم السياسيون، ينفرون من محاولات الولايات المتحدة تحقيق إنجازات في الشرق الأوسط عبر جهودٍ منفردة، مثل تدخلها في العراق والذي استنزف ميزانيات ضخمة طيلة 15 سنة تقريبا.

ففي الشرق الاوسط على سبيل المثال أدّت الالتزامات العسكرية الشاملة وغير الحاسمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى جعل الكثير من الأمريكيين، بمن فيهم من هم السياسيون، ينفرون من محاولات الولايات المتحدة تحقيق إنجازات في الشرق الأوسط عبر جهودٍ منفردة، مثل تدخلها في العراق والذي استنزف ميزانيات ضخمة طيلة 15 سنة تقريبا.

يبدو واضحاً أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها واقعياً أن تحاول معالجة تحدّيات المنطقة الأساسية من دون استثمارات هائلة – وهي استثمارات لم تبدِ حتّى الآن استعداداً للقيام بها والتي قد لا تنجح حتّى.

ويتوقع أغلب المحللين إن القيام بالمزيد في الشرق الأوسط وهو بالأمر الجيدوله تبعاته السلبية، لكن نظراً إلى تكبّد واشنطن تكاليف عالية بإعطائها للشرق الأوسط الأولوية، وهناك نداءات للتخلي عن الشرق الأوسط لما هو في حاجة له من مجهود وتكاليف لتنظيم هذه المنطقة.

أما فيما يخص شرق آسيا، فالولايات المتحدة تعد شريكا اقتصاديا وأمنيا رئيسيا لمعظم دول هذه المنطقة، إذ أبرمت معاهدات تحالف مع تايلاند والفلبين فضلا عن تعاون عسكري كبير مع سنغافورة وفيتنام، التي أضحت واحدة من أهم الشركاء الأساسيين لأمريكا في آسيا.

ومعلوم أن الولايات المتحدةانحازت إلى فيتنام وماليزيا وإندونيسيا ضد الصين في النزاع حول منطقة بحر الصين الجنوبي.

بالإضافةإلى دعم الولايات المتحدة لتايوان أمام الصين، والتي تعتبر من أهم القضايا الخلافية بين الطرفين ومن غير المستبعد أن تكون سببا لصدام محتمل بين واشنطن وبيكين في المستقبل.

ولكن هذه الالتزامات صارت مهددة، لاسيما بعد انسحاب واشنطن من أفغانستان بشكل سريع وبطريقة أثارت شكوكا لدى بعض بلدان منطقة جنوب شرق آسيا، عما إذا كانت واشنطن ستهرع لنجدتهم والدفاع عنهم إذا اندلعت مواجهات عنيفة مع الصين.

وقد أشارت بوني جلاسر(مديرة برنامج آسيا في صندوق مارشال الألماني بالولايات المتحدة) إلى أن دول جنوب شرق آسيا يساورها دائما بعض القلق حيال بقاء نفوذ الولايات المتحدة قويا في المنطقة.

بالإضافة إلى مأزق الالتزامات يطرح المفكران تحديات أخرى اقتصادية وأبرزها القلق بشأن مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة. وتشير الإحصائيات إلى أن الأمريكيين أصبحوا أكثر مديونية للأجانب ويقول نيال فيرجسون: «هكذا تتراجع الإمبراطوريات تبدأ بانفجار الديون».

وقد رأت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين في مقال رأي لها نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، أن الأزمة الناجمة عن التخلف عن سداد الديون المستحقة ستفاقم الضرر الناجم عن استمرار جائحة فيروس كورونا مما سيؤدي إلى اضطراب الأسواق ووقوع الاقتصاد الأمريكي في ركود مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم، إلا أن إجمالي الدين الفيدرالي الأمريكي قد وصل إلى 107٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2020، وهي نسبة غير معهودة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والسبب وراء اقتراض الحكومة الأمريكية هو ببساطة لأن مصروفاتها أكثر من إيراداتها، الأمر الذي شهد حدوث عجز في الميزانية الحكومية بشكل مستمر طوال العقدين الماضيين، ويعتقد الكثير من المفكرين أن هذه الأزمة لن تمر بسهولة وتداعياتها ستكون كبيرة جدا.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى العالم، إلا أن إجمالي الدين الفيدرالي الأمريكي قد وصل إلى 107٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2020، وهي نسبة غير معهودة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والسبب وراء اقتراض الحكومة الأمريكية هو ببساطة لأن مصروفاتها أكثر من إيراداتها

ويطرح جوزيف ناي فكرة أخرى وهي الهجرةوالتي ينظر لها في الولايات المتحدة بسلبية في كثير من الأحيان، ولكنه حاول طرح الإيجابيات حيث يقول لا يمكن تقييمها انطلاقا من المظور السلبي فهي في كثير من الأوقات أثرت بشكل إيجابي على الولايات المتحدة، فالنموذج الأمريكي الجذاب يعتبر قوة ناعمة يمكن للولايات المتحدة استغلالها، لاستقطاب الأفضل من كل العالم ودمجهم في نظام يوفر الإمكانيات للإبداع، على عكس الصين المنافس الأول لواشنطن التي تمتلك قوة بشرية وعدد سكان كبير فأصبح الابداع يتركز في الفكر الآسيوي فقط، مما يعني غياب التنوع الثقافي الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تميزا لها.

ولكن على الرغم من التحديات السابقة الذكر التي تواجهها

الولايات المتحدة، إلى أن الخوف الأكبر يكمن في النمو والصعود الصيني بالمقابل الثبات في التطور العسكري الأمريكي.

وفي آخر مقال نشرته مجلة الإيكونوميست البريطانية في 1 سبتمبر 2021 لبول كينيدي، بعنوان» هل صعود الصين يعني سقوط أمريكا؟ « يقول كينيدي ربما يكون من غير الحكمة التسرع في الإجابة بـ «نعم» على السؤال، فما يزال الكثير بخصوص أمريكا والعالم كما كان إبّان الثمانينيات عندما كنت أؤلف كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى»، صحيح جاءت فترات في الأعوام الأربعين الماضية كان الموقف النسبي لأمريكا يبدو وكأنه قد انتعش مرة أخرى، وذلك في منتصف التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي عام 2003 بعد الاجتياح الأمريكي للعراق، ومع ذلك، فإن مثل فترات التعافي هذه كانت دائماً قصيرة الأجل، مقارنة بالعديد من الأمور الكبيرة التي تغيرت حاليا مع الصعود الصيني والتراجع الاقتصادي لأمريكا، مثلا: منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان والى غاية انسحابها تضاعف النتاج المحلي للصين 10 مرات من 1400 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ سنة 2021 أكثر من 14 تريليون دولار.

وفي آخر مقال نشرته مجلة الإيكونوميست البريطانية في 1 سبتمبر 2021 لبول كينيدي، بعنوان» هل صعود الصين يعني سقوط أمريكا؟ « يقول كينيدي ربما يكون من غير الحكمة التسرع في الإجابة بـ «نعم» على السؤال، فما يزال الكثير بخصوص أمريكا والعالم كما كان إبّان الثمانينيات عندما كنت أؤلف كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى»،

عسكريا كذلك ورغم القوة الهائلة للولايات المتحدة فالمختصون يرون أن حجم القوات المسلحة الأمريكية أصغر وأقدم بكثير مما كانت عليه في الثمانينيات. ويقول كينيدي « فإلى متى يمكن حقاً، للقوات الجوية الاستمرار في إصلاح قاذفاتها الرائعة من طراز بي-52 التي يبلغ عمرها سبعين عاماً، والتي تُعد أقدم من جميع الضباط الذين هم على رأس الخدمة الآن؟ وكم من الوقت يمكن للبحرية أن تستمر في تجديد مدمرات أرلي بيرك التي يبلغ عمرها 30 عاماً؟ وحتى لو كان تجريد غرب المحيط الهادئ من حاملات الطائرات في ماي 2021، عندما كانت مجموعة يو إس إس أيزنهاور تغطي بدء الانسحاب من أفغانستان، مجرد إرباك مؤقت، فإن الحقيقة أن عدد حاملات الطائرات العاملة لدى البحرية الأمريكية اليوم أقل مما كانت عليه منذ أربعين عاما»

أما جوزيف ناي فتحدث في كتابه « هل انتهى القرن الأميركي؟» عن الصعود الصيني، وتساءل: هل حقا تمثل بيكين خطرا على الولايات المتحدة الامريكية، وسرد «ناي» ثلاث مكونات أساسية للقوة بالنسبة له تؤكد على أن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بمكانتها وصدارتها للنظام الدولي تشمل:

الاقتصاد

ما زالت الولايات المتحدة تتمتع بقوة اقتصادية رغم توقعات تفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأميركي، وتتلخص حجج «ناي» في:

الدور المركزي للدولار في الاقتصاد العالمي، باعتباره العملة الأكثر اعتمادية في الاحتياطيات النقدية لمختلف دول العالم، والتي لا تضاهيه أي عملة أخرى، وأن نصيب دخل الفرد الأميركي أربعة أضعاف نصيب دخل الفرد الصيني، فضلًا عن تأسيس الاقتصاد الأميركي على التكنولوجيا، التطوير والإبداع والذي يعطيه ميزة لا تتوافر في نظيره الصيني.

ولكن ماذا عن احتمالية التخلي الصيني عن الدولار، حيث لطالما بذلت الصين جهودا من شأنها أن تعلي قيمة عملتها في الأسواق العالمية، وتنهي هيمنة الدولار الذي يتربع منفردا باعتباره عملة موحدة للاقتصاد العالمي.

يشير تقرير لصحيفة « فايننشال تايم» البريطانية، إلى أن الصين لديها خطة أكبر لتقليل اعتمادها على الدولار، بالنظر إلى الرقم الذي تمثله في مشهد التجارة العالمية، وذلك من خلال تهيئة البنية المالية التحتية التي تسمح في نهاية المطاف باستخدام العملة الصينية في العمليات التجارية بدلا من الدولار.

الجانب العسكري

أما العامل الثاني الذي يتحدث عنه « ناي» هو الجانب العسكري فعلى الرغم من تزايد الإنفاق العسكري الصيني وتزايد القدرات العسكرية الصينية، إلا أن الصين تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الإنفاق العسكري، ففي عام 2020 بلغت الميزانية العسكرية الأمريكية نحو 778 مليار دولار بالمقارنة بنحو 252 مليار دولار للصين.

ويقع تركيز « جوزيف ناي» على القوة الناعمة وما الذي يمكن أن تقدمه كأفضلية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتفوق الولايات المتحدة، حسب اعتقاده، على الصين في القوة الناعمة رغم ملايير الدولارات التي تنفقها بكين على قوتها الناعمة.

ويُرجع «ناي» إخفاق القوة الناعمة الصينية لسببين رئيسيين؛

• **أولهما:** سيطرة المؤسسات الرسمية الصينية على مبادرات القوة الناعمة، مع تقويض فرص المؤسسات غير الرسمية التي هي الأساس لنجاعة القوة الناعمة لأي دولة.

• **أما ثانيهما** فيتعلق بالنزاعات الإقليمية مع دول الجوار مثل: اليابان، فيتنام، الفلبين، الهند، مما يولِّد صعوبات أمام المحاولات الصينية لجذب مواطني تلك الدول لتأييد المصالح والقيم الصينية.

لكن يعتقد الكثير من المفكرين أنه لا يجب الاستهانة بالنموذج الصيني فيما يخص القوة الناعمة، حيث استطاعت أن تستغل متغير مهم جدا وهو تطورها الاقتصادي، حيث ركزت القيادات والاعلام الصيني على قصة النجاح الاقتصادي للصين بديلا لليبرالية الديمقراطية الغربية، فالاقتصاد الصاعد في الصين يعد عنصرا مساعدا على تزايد جاذبيتها في العالم النامي، فعلى الرغم من تفوق الولايات المتحدة في هذه النقطة الى ان الصين تبذل الكثير من الجهد وأكيد ستحصد نتائج مرضية.

الخاتمة

في الختام على الرغم من الجدل المحتدم بين النخبة السياسية والأكاديمية الأميركية حول مستقبل القوة الأميركية، بل والعاطفية في التعامل مع هذا الوضع إلاأن انهيار هذه القوة الكبيرة ليس بالسهل، ولكنه ممكن، حيث يعتقد كيندي أن الإجابةالمناسبة على التساؤل المركزي حول ما اذا كان بوسع الولايات المتحدة الأمريكيةالاحتفاظ بموقعها الحالي هو لا، إنه غير ممكنفما من مجتمع أو حضارة بقيت متقدمة على المجتمعات الأخرى للأبد، فهذا سيعطل سيرورة التطور التاريخي، ويجمد النمط المتبدل لمعدلات النمو.

يشير تقرير لصحيفة « فايننشال تايم» البريطانية، إلى أن الصين لديها خطة أكبر لتقليل اعتمادها على الدولار، بالنظر إلى الرقم الذي تمثله في مشهد التجارة العالمية، وذلك من خلال تهيئة البنية المالية التحتية التي تسمح في نهاية المطاف باستخدام العملة الصينية في العمليات التجارية بدلا من الدولار.

ولكن ما يجمع عليه كل من كيندي ونايأن الاستشهاد بالتاريخ لا يعني أن قوة الولايات المتحدة ستتهاوى إلى مراحل منخفضة مثل القوى الرائدة سابقا « إسبانيا» و«هولندا»، أو أنها ستنشطر مثل الامبراطورية الرومانية، ولا يمكن حتى تشبيهها بالمملكة البريطانية لوجود العديد من الفروق، ولهذا التراجع الامريكي بالنسبة لهم سيكون في شكل تراجع الريادة الاستثنائية الكبيرة إلى معدل طبيعي، حيث من المحتمل تلاشي مكانة الولايات المتحدة الحالية كقوة مهيمنة قائدة للنظام الأحادي، وتتحول إلى قوة كبيرة متطورة فقط.

ومن منظور آخر وبالنظرإلى دورة الحضارات أي تلك الأطوار والمراحل التي تمر بها حضارة أو مجتمع (أمة) أثناء حركتها هي واقع لا يمكن تجاوزه، وكما تحدث عن هذه الدورة الطبيعية ابن خلدون ومالك بن نبي، فلكل حضارة عمر معين وسقوطها حتمية تفرضها عليها المستجدات في النظام الدولي والتحولات في موازين القوى والظروف الاقتصادية والاجتماعية ولما لا حتى المناخية.●

أما العامل الثاني الذي يتحدث عنه « ناي» هو الجانب العسكري فعلى الرغم من تزايد الإنفاق العسكري الصيني وتزايد القدرات العسكرية الصينية، إلا أن الصين تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الإنفاق العسكري، ففي عام 2020 بلغت الميزانية العسكرية الأميركية نحو 778 مليار دولار بالمقارنة بنحو 252 مليار دولار للصين.

• الهوامش •

1- بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، (ترجمة مالك البديري)، الاهلية للنشر والتوزيع، ط3، بيروت

2- عادل رفيق، بول كينيدي: هل صعود الصين يعني سقوط أمريكا؟، المعهد المصري للدراسات، 15.10.2021

3- عمرو عبد العاطي، هل انتهى القرن الأميركي؟،مركز الجزيرة للدراسات،19.04.2015

4- السيد محمد، الصين تخطط لإنهاء هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، موقع العربية،02.07.2021

5- د م، بعد انسحابها من أفغانستان – هل يصبح جنوب شرق آسيا محور اهتمام أمريكا؟، Deutsche Welle، 02.09.2021

6- د م، أقوى اقتصاد غارق بديون تريليونية.. تَعرَّفْ الديون الأمريكية الكبرى بالعالم، trt عربي،21.10.2021

7-Joseph S. Nye, Jr. The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective, Foreign Affairs,Vol. 89, No. 6, The World Ahead (2010) .

8- Countries with the highest military spending worldwide in 2020, in:https://www.statista.com/statistics/262742/countries-with-the-highest-military-spending/.

مركز الشعب للدراسات والبحوث
ECHAAB CENTER FOR STUDIES AND RESEARCH
ECSR

نظم مركز الشعب للدراسات والبحوث (فرقة تحليل السياسة الخارجية الجزائرية)
ندوة دولية في شهر مارس المنصرم بعنوان :

العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا :
الدوافع والتداعيات

أطلقت روسيا في 24 فيفري 2022 عملية عسكرية واسعة ضد أوكرانيا وقدمت عدة حجج لتبرير هذه العملية من بينها حماية أمنها القومي ضد مساعي انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي وعدم تجزئة الأمن الإقليمي للمنطقة كما جاء ذلك على لسان الرئيس الروسي نفسه فلاديمير بوتين.

هذا ولا يمكننا تشخيص وفهم الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا المدعومة من الغرب دون الخوض في تاريخية العلاقات بين البلدين، هذان الأخيران تجمعهما روابط ثقافية تمتد لمئات السنين، كما يشتركان في روابط لغوية وعرقية. وتعد أوكرانيا ثاني أقوى جمهورية سوفييتية بعد روسيا، إذ لها أهمية استراتيجية واقتصادية وثقافية كبيرة. ومنذ انفصالها عن الاتحاد السوفييتي، تنافست كل من روسيا والغرب لبسط نفوذ أكبر في البلاد من أجل الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لصالحهما، وقد عُدَّ نجاح روسيا في السيطرة على شبه جزيرة القرم وضمها لاحقاً إلى روسيا تفوقاً بحرياً في المنطقة، بل وزاد من شعبية الرئيس فلاديمير بوتين داخل روسيا. ورغم إدانته دولياً وفرض عقوبات قاسية على موسكو من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفائهما، واصلت روسيا سياستها الهجومية، إذ عدَّت الحشد والتأهب العسكري الأوكراني ضد الانفصاليين الموالين لها في إقليم دونباس تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

ومن هذا المنطلق زاد التصعيد الروسي، حيث أطلقت موسكو في فيفري الماضي (2022) عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا تهدف حسبها إلى «حماية الناس الذين تعرضوا للإهانة والإبادة الجماعية من قبل نظام كييف على مدى ثماني سنوات،» وقد جاء هذا على لسان الرئيس فلاديمير بوتين الذي قال: «إن هذا الوضع تطلب تنفيذ عملية لنزع

السلاح من أوكرانيا وحماية المدنيين في دونباس.»

وركزت الندوة على إشكالية رئيسة تُعنى بالأسباب والدوافع التي تقف وراء إقدام روسيا على هذه العملية العسكرية في أوكرانيا والتي تحولت اليوم إلى حرب بين الطرفين وتبحث في تداعياتها الإقليمية والدولية.

وقد شارك في الندوة نخبة من الأساتذة والمختصين من داخل وخارج الجزائر (حضوريا وعبر تقنية التحاضر عن بعد):

1. **الدكتور ليونيد سفين/** كاتب سياسي، ومحلل جيبوليتيكي روسي.
2. **الدكتور هارلي شلانجر/** نائب رئيس معهد شيللر، ألمانيا/الولايات المتحدة الأمريكية.
3. **الدكتور سماعين جلة /** باحث مستقل، متخصص في الدراسات الدولية، الجزائر.

وقد تركز النقاش حول ثلاثة (03) محاور رئيسية تمثلت في:

1. **أسباب ودوافع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.**
2. **التداعيات الإقليمية والدولية.**
3. **مستقبل العلاقات الروسية الأوكرانية.**

وتهدف هذه الندوة الدولية التي ينظمها مركز الشعب للدراسات والبحوث إلى:

1. - مناقشة أسباب ودوافع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والأسباب الحقيقية والموضوعية التي دفعت موسكو الى شن هذه العملية.
2. - الوقوف على التداعيات الإقليمية والدولية للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ما والعقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا وتداعياتها المالية والاقتصادية على الجانبين الروسي والأوكراني.
3. - استشراف مستقبل العلاقات الروسية الأوكرانية بعد الحرب، وتأثيرها على بنية النظام الدولي.

مداخلة الدكتور ليونيد سفين

يرى الدكتور ليونيد سافين أن جذور الأزمة الأكرانية تعود الى سنة 2004 بعد قيام ما سميت بالثورة البرتقالية في أوكرانيا وتنصيب حكومة جديدة موالية للغرب عملت منذ ذلك الحين ضد مصلحة روسيا الفيديرالية.

وفيما يخص مبررات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بالإضافة الى أخطار توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا على الامن القومي الروسي، يرى الباحث أن تصاعد المد الفاشي والنازي في أوكرانيا سبب آخر دفع روسيا للتدخل عسكريا في أوكرانيا لمحاربة أصحابه وما يشكلونه من خطر على أمن روسيا حيث تجاوز هذا التيار الحدود وعمل على استفزاز موسكو بشكل مستمر. كما يرى أن منع القيادة الأوكرانية من الإبادة العرقية لبعض الروس في الشرق كان أيضا سببا للتدخل ومنع حدوث ذلك.

وبخصوص التداعيات المباشرة للحرب، يرى الباحث الروسي أنها سوف تتسبب في أزمة اقتصادية حادة لأوكرانيا ومن الممكن أن تمتد هذه التداعيات إلى بقية دول العالم باعتبار أوكرانيا مسؤولة عن 10٪ من صادرات القمح في العالم، ويعمل الاعلام الغربي على تصوير أوكرانيا على أنها ضحية لهذه العملية العسكرية رغم دفعها لهذه الحرب منذ سنوات وعدم أخذ المخاوف الروسية على محمل الجد.

2. دعاية إعلامية مغرضة

من جهة أخرى، يرى الدكتور الباحث من روسيا أن الاعلام الغربي بصفة عامة أصبح يستخدم الدعاية المغرضة ضد روسيا من خلال تزييف الحقائق وتصوير روسيا بمثابة المعتدى على أوكرانيا. وبالرغم من أن روسيا مستعدة لإنهاء هذه العملية فورا في حالة قبول أوكرانيا بشروط موسكو، إلا أن الاعلام الغربي يروج للعكس.

3. مستقبل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا

يرى الباحث أن التنبؤ بمسارات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ومدتها أمر صعب، ويعتقد أن هذه الحرب تختلف تماما عن أي حرب خاضتها روسيا من قبل سواء في جورجيا عام 2008 أو حربها في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي. لذلك، فاستشراف مستقبلها أمر غير ممكن حاليا، لاسيما مع تسارع الاحداث وإصرار الغرب على دعم أوكرانيا سياسيا وعسكريا في وقت حذرت روسيا من عواقب هذه الأفعال وتهديدها باستخدام أسلحة الردع الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وتعتبر روسيا أكبر دولة نووية في العالم حيث تمتلك أكثر من 6 آلاف رأس نووي حربي وصواريخ بالستية بعيدة المدى يصل مداها الى أكثر من 20 آلف كلم.

مداخلة الدكتور هارلي شلانجر

في مداخلته الموسومة بـ : «الحرب الاقتصادية ضد روسيا بوصفها أداة لمنع التكامل الاقتصادي لمنطقة

أوراسيا مع أوروبا الغربية»، أكد الباحث الألماني أن الهدف الأساسي من العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد روسيا هو الدفع بانهيار المنظومة المالية والاقتصادية لروسيا، كما وصف هذه العقوبات بأسلحة الدمار الشامل والتي تضرب بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية.

وأضاف أن الغرب يحاول إضفاء صفة الشرعية على هذه العقوبات بالرغم من أن تداعياتها تكون دائما على الشعوب وليس الأنظمة. وفي هذا الإطار استعرض الدكتور شلانجر ما وقع في العراق واليمن وسوريا، أين كان لتلك العقوبات انعكاسات سلبية وخطيرة على الشعوب.

وفي جوابه حول صحة التقارير الروسية التي تتهم فيها واشنطن بتطوير أسلحة بيولوجية في أوكرانيا، أكد الباحث الألماني أنه لا يستبعد أن تكون هذه التقارير صحيحة.

2. عقوبات لمنع التكامل بين أوراسيا وأوروبا الغربية

يرى هارلي شلانجر أن الوجه الخفي لهذه العقوبات كان أيضاً منع أي تحالف أوروبي-أوراسي اقتصادي بعيدا عن أمريكا، هذا التعاون الاقتصادي الذي تعزز بشكل كبير خلال العشرين سنة الأخيرة حيث أصبحت أوروبا تعتمد على 40٪ من الغاز الروسي في تلبية حاجياتها الداخلية. كما يرى الباحث أن العقوبات على روسيا ليست في مصلحة أوكرانيا نفسها على المدى المتوسط وتزيد من الضغط على الاقتصاد الأوكراني المنهار أصلا بسبب الحرب.

وفيما يخص الدوافع الروسية لشن هذه العملية العسكرية ضد أوكرانيا، فيرى الباحث أن المبررات المقدمة في هذا الإطار قوية لاسيما وأن روسيا عبرت عن مخاوفها وهواجسها الأمنية من توسع حلف شمال الأطلسي منذ سنوات طويلة، ولطالما اعتبرت انضمام أوكرانيا الى الحلف خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه.

مداخلة الدكتور جلة سماعين

أما الباحث جلة سماعين، فيرى أن الأزمة الأوكرانية قد تبدو من الناحية الجغرافية بعيدة نسبيا عن الجزائر، لكن هناك اهتمام رسمي وشعبي كبير بهذه الازمة بسبب تداعياتها التي مست كل سكان المعمورة تحديدا في مجالات الطاقة والأمن الغذائي العالمي باعتبار روسيا وأوكرانيا تشكلان معا 30٪ من صادرات القمح في العالم.

وفي مداخلته الموسومة بـ «روسيا، أوكرانيا، حلف الناتو: بين النزعة الأطلسية ومبدأ عدم تجزئة الأمن»، أكد الدكتور أن فمصطلح عدم تجزئة الأمن استخدمه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رده على النزعة الغربية التي تروج وتحاول تجسيد أمن إقليمي خاص بها على حساب أمن روسيا، فيما ترى هذه الأخيرة أن الأمن لا يمكن أن

خريطة توضح موقع أوكرانيا التي تتوسط روسيا وأوروبا الغربية وأجزاء من أوروبا الشرقية

يجزأ وهو موحد لكل الأقاليم ولا يمكن تحقيق أمن دولة على حساب دولة أخرى أو إقليم على حساب إقليم آخر.

جغرافيا، تتوسط أوكرانيا قوتين كبيرتين في العالم، من الشمال الشرقي إرادة روسيا الأوراسية وإرادة أوروبا الأطلسية والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الحلفاء الغربيين. كما أن أوكرانيا ثاني دولة أوروبية من حيث المساحة بعد روسيا، وبعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي سنة 1991 لم تفضل أوكرانيا لنفسها أن تكون دولة عازلة بين إرادتين قويتين كما سبق الذكر، لكنها اختارت أن تكون مع حلف ضد حلف آخر أو ضد روسيا التي تربطها معها علاقات تاريخية كبيرة جدا لغوية عرقية وسياسية من الصعب جدا إغفالها .

1. توسّع حلف الناتو شرقا أصل الأزمة

يرى الباحث أن حلف الناتو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي كانت لديه خطط للتوسع شرقا، فحسب الفكر الغربي السيطرة على روسيا يعني السيطرة على العالم ضمن مشروع لعولمة الناتو حيث برز نقاش في أمريكا وأوروبا مفاده: **هل نحن نحتاج الى توسيع الناتو الى أوروبا الشرقية؟**

ولب المشكل هو توسع حلف الناتو حيث قامت أوكرانيا بتغيير دستورها وعدلت من عقيدتها الاستراتيجية لأجل الانضمام لحلف الناتو هذا ما اعتبرته موسكو تجاوزا للخطوط الحمراء ووضع لا يمكن القبول به.

ورغم أنه كان هناك في داخل الجماعة الأطلسية آراء ترى في توسيع حلف الناتو خطأ استراتيجيا من شأنه أن يفقد حلف شمال الأطلسي تماسكه، في مقابل رأي مضاد وقوي في الغرب يرى ضرورة ضم دول جديدة لاسيما في أوروبا وهذا يعني أراضي أكثر وموارد أكبر وممولين جدد للحلف.

وعلى العموم هناك 3 اتجاهات كبرى في هذا الإطار:

1. القوميون الأوروبيون المعارضون لفكرة توسيع حلف الناتو: يرون أن حلف الشمال الأطلسي فكرة غربية تخص أوروبا الغربية فقط، وأن أي توسعه من شأنها أن تزعزع الاستقرار داخل هذا الحلف، وعلى الحلف الالتزام فقط بحماية أوروبا الغربية وتأدية أي مهام جديدة تتوافق مع تحديات العصر مثل التهديدات الأمنية الجديدة اللاتماثلية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي إلى جانب مهمته الأساسية المتمثلة في الدفاع المشترك على أوروبا والدول الأخرى المشكلة للحلف بشكل عام.

2. جماعة الأطلسيين وعلى رأسها بريطانيا: تدعو الى توسعة حلف الناتو خاصة اتجاه دول أوروبا الشرقية حيث ترى أن حلف الناتو تشكل بالأساس من أجل حماية كل أوروبا وضم دول جديدة ضروري لمنع قيام حرب جديدة كما وقع أثناء الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن الهدف الحقيقي لهذه التوسعة استهداف روسيا بالأساس من أجل احتوائها في مناطق نفوذها.

3. الأطلسيون الجدد: يساندون الطرحين السابقين مع ضرورة وجود مؤسسات أمنية خاصة بأوروبا الغربية مع تمدد حلف الناتو ليضم دول جديدة مع ضرورة التنسيق بين هذه المؤسسات. وقد تم إنشاء جهاز او هيئة سميت بـ « برلين بلاس (+)» مهمتها التنسيق بين أجهزة حلف الشمال الأطلسي والأجهزة الأمنية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

وفي خضم هذا النقاش الغربي حول توسع حلف الشمال الأطلسي وأدواره الجديدة، تأتي أوكرانيا والتي تعد جغرافيا ضمن المنطقة السلافية الروسية باعتبارها جزء من الحضارة الروسية القديمة.

حيث قامت أوكرانيا بفعل التغييرات السياسية التي شهدتها «الثورة البرتقالية سنة 2004» بطلب للانضمام لحلف الشمال الأطلسي، حيث أعلن الناتو عن ذلك بشكل رسمي في قمة خاصة عام 2008 مع إمكانية انضمام كل من أوكرانيا وجورجيا الى الحلف بعد تقديمها لطلب، هذا ما رفضته روسيا وتجسد هذا الرفض في الحرب الروسية الجورجية في أوت 2008.

كما كانت هناك طلبات مستمرة من موسكو استمرت حتى أشهر قليلة قبل بداية العملية العسكرية الأخيرة لإلغاء قرار الناتو الصادر سنة 2008 بفتح الباب أمام انضمام جورجيا وأوكرانيا لحلف الشمال الأطلسي وهذا ما رفضه الغرب بشكل قاطع دونما الاهتمام بالمخاوف الروسية والمتعلقة بأمنها القومي.

وحسب الدكتور جلة، فإن المشكلة بدأت بعد 2010 بعد انتخاب رئيس جديد لأوكرانيا فيكتور يانوكوفيتش الذي عمل على وضع علاقات متوازنة مع روسيا والغرب، بالرغم من أن اللإعلام الغربي كان يصوره على أنه تابع لروسيا حيث حاول يانكوفيتش الاستفادة من المبادلات التجارية مع أوروبا مع الحفاظ على علاقات جيدة مع موسكو.

لكن في 2014 مع إدارة أوباما، رفض الرئيس الأوكراني بعض الطلبات الأمريكية وصعود احتجاجات شعبية تطالب بإسقاط النظام وهذا ما تم بالفعل وما تبعه من سلسلة أحداث، ويرى الباحث أنه كانت هناك خطط لإبادة العرق السلافي في أوكرانيا.

كما أنه هناك خطط غربية دائمة لمنع تشكل اتحاد سلافي يرى فيه الغرب تهديدا لها وهذا ما وقع في صربيا من إبادة للعرق السلافي بدعوى حقوق الانسان سنة 1999.

وبالتالي فروسيا في 2014 وكرد فعل وخطوة استباقية لمحاولة الغرب احتوائها، قامت بضم القرم بدون حرب، بعد القيام باستفتاء تقرير مصير للانضمام للاتحاد الروسي (طرح روسي) فيما يرى الغرب أن هذا الضم غير شرعي وبدأت بفرض عقوبات على روسيا مازالت مستمرة لتتضاعف بعد بدأ روسيا لعمليتها العسكرية في أوكرانيا في 24 فيفري من هذا العام (2022).●

رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في زيارة لقطر بدعوة من الشيخ تميم

■ **علي مجالدي**

بدعوة من الشيخ تميم بن حمد آل ثاني زار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون دولة قطر يوم السبت 19 فيفري 2022 لبحث ودفع أطر التعاون الثنائي قدما، واستمرت الزيارة الرسمية ليومين.

ورافق رئيس الجمهورية خلال زيارته لقطر وفد وزاري كبير يتكون من: وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، وزير العدل حافظ الاختام، وزير الطاقة والمناجم، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وزير السكن والعمران والمدينة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

توقيع اتفاقيات تعاون

وتم التوقيع على عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون بين الجزائر وقطر:

- **الاتفاقية الأولى:** المتعلقة بإقامة المشاورات السياسية والتنسيق بين وزارتي خارجية البلدين .

- **الاتفاقية الثانية:** فتتعلق بالتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجنائية بين الحكومتين.

- **الاتفاقية الثالثة:** شملت قطاع التضامن وتم التوقيع على اتفاقية في مجال التنمية الاجتماعية والأسرة.

وفي حديث لرئيس الجمهورية مع الجالية الجزائرية بقطر أكد عن عزم البلدين افتتاح خطا بحريا لنقل البضائع والأفراد بينهما لأول مرة، لزيادة حركة الافراد والتجارة بين الدولتين.

وتجدر الإشارة أن التعاون والاستثمار بين الجزائر والقطر مجسد واقعيا من خلال عدة استثمارات في مجال الاتصالات والحديد والسلب أبرزها شركة اوريدو للاتصالات والتي تمتلك 13 مليون مشترك. بالإضافة الي الشركة الجزائرية القطرية للصلب والتي تأسست في ديسمبر 2013 بقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 2 مليون طن سنويًا من منتجات الصلب، برأس مال يقدر ب 2.167 مليار دولار أمريكي. وهي مملوكة بنسبة 49٪

لشركة قطر ستيل إنترناشيونال و46٪ لمجمع سيدار و5٪ للصندوق الوطني للاستثمار..

منتدى الدول المصدرة للغاز 2022

كما شارك السيد الرئيس في القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز، التي عقدت في الدوحة يوم الثلاثاء 22 فيفري 2022، وحظيت هذه القمة باهتمام عالمي لاسيما وأنها تزامنت مع الحرب الروسية الأوكرانية والتحديات الطاقوية التي تعيشها أوروبا بسبب المخاطر المتوقعة من وقف الامدادات الروسية عن أوروبا تحديدا وأوروبا تعتمد على روسيا بشكل كبير في تغطية حاجاتها من الغاز الطبيعي (40٪).

وفي كلمته أكد رئيس الجمهورية أن الجزائر ولأكثر من نصف قرن تعد موزعا ومزودا موثوقا فيه للغاز الطبيعي، وما يزال مصمما على البقاء كذلك. وأضاف أن منتدى الدول المصدرة للغاز «بلغ مستوى ملحوظا من النضج والمصداقية مما يؤهله أن يلعب دورا أكبر لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في ظل هذه الظروف الراهنة».

وتعد قطر والجزائر من أكبر مصدي الغاز الطبيعي في العالمي، حيث صدرت قطر سنة 2020 حوالي 126 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من روسيا الأولى (237 مليار متر مكعب)، والولايات المتحدة الأمريكية الثانية (137 مليار متر مكعب).

أما الجزائر فقد حققت صافي صادرات بلغت 41 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في المرتبة السابعة عالميا (أنظر الشكل)

أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم (2020)

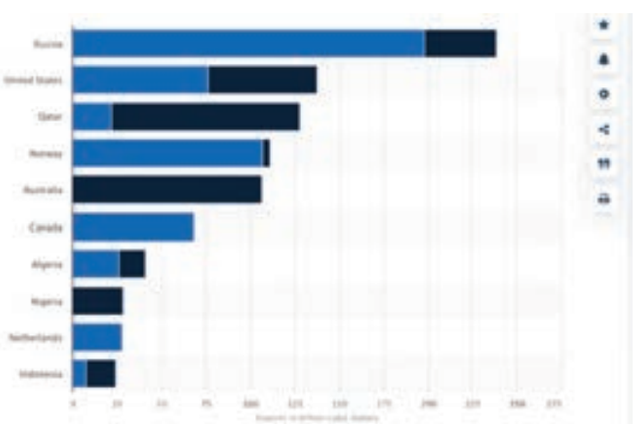

Source: https://www.statista.com/statistics/217856/leading-gas- exporters-worldwide

كما تمتلك الجزائر احتياطات ضخمة من الغاز الصخري (20 تريليون متر مكعب ما يوازي 4 اضعاف احتياطاتها من الغاز الطبيعي)، وتعتزم الجزائر في السنوات القادمة استثمار نحو 40 مليار دولار في استكشاف وإنتاج وتكرير النفط والتنقيب عن الغاز واستخراجه في الأعوام الأربعة القادمة أي بين العامين 2022 و2026.

وتزداد المنافسة

أول زيارة لرئيس جزائري للكويت منذ 14 عام

زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 22 فيفري 2022 دولة الكويت في زيارة رسمية دامت لمدة يومين، وهدفت الزيارة إلى توطيد العلاقات الثنائية وتعزيزِ أواصر الأخوة المتأصلة، بين الشعبين الشقيقين.

وتعد الكويت الدولة العربية الخامسة التي زارها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منذ سنة 2019 بعد كل من تونس، المملكة العربية السعودية ،مصر قطر والكويت.

وقد شملت المحادثات عدة قضايا وتم التطرق للأهم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية كما وعلى صعيد التعاون العربي-لأفريقي اتفق الجانبان على» التعاون والتنسيق بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، في مجال دعم مشاريع تنموية في الدول الأفريقية ولاسيما دول الساحل والصحراء، وفي إطار اللجنة المشتركة الكويتية-الجزائرية تم التوقيع على أربع اتفاقيات ثنائية ليصل عدد الاتفاقيات الموقعة بين البلدين الى 40 اتفاقية.

للإشارة فان الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم انشاؤها سنة 2020. وتؤدي العديد من الوظائف ذات الصلة بالعمل الدبلوماسي في مجالات مختلفة (المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني) أحد مهامها الرئيسية تشمل دعم التنمية في الدول الافريقية تحديدا دول الساح الافريقي والتي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة زادت من حدة الازمات السياسية والاجتماعي التي تعيشها منذ سنوات طويلة.●

«مبـادرة الحـزام والطريـق»
التوصل إلى خطة تنفيذية بين الجزائر والصين

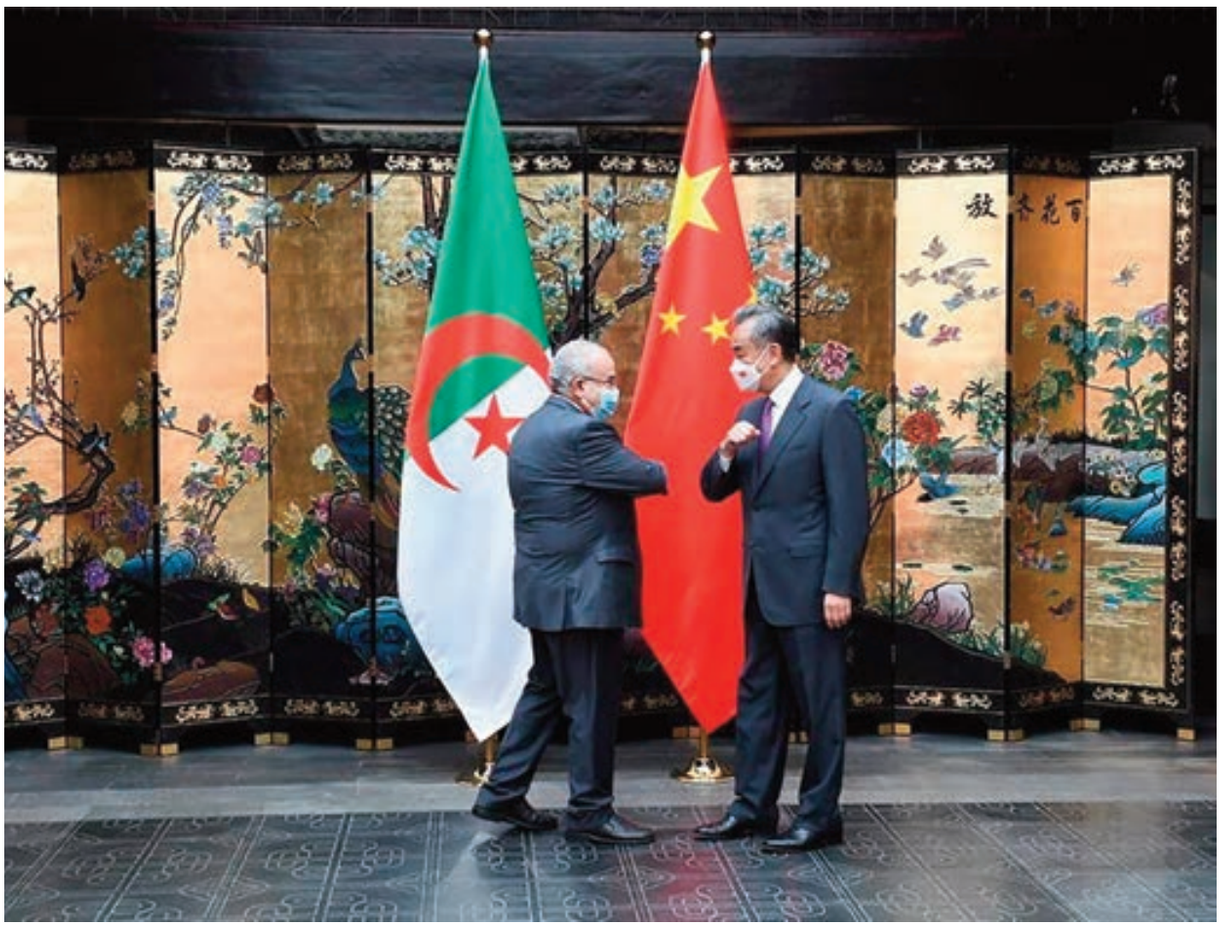

كمـا شمـلت المحادثـات تـوافـقـات عـديـدة فيمـا يخص القضية الفلسطينية، الازمة الأوكرانية وقضايا أخرى.

بدعوة من مستشار الدولة، وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، قام وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رمـطـان لعـمـامـرة، بـزيـارة عـمـل وصـداقـة إلى جـمـهـورية الصين الشعبية، في الفترة الممتدة من 19 إلى 21 مارس عام 2022.

حيث أكد الجانبين خلال هذه الزيارة وفي بيان مشترك توافق وجهاتِ نظرِ بلديهما إزاء عددٍ من القضايا ذات الاهـتـمـام المشترك، وتـوافـقـا عـلـى تـبـادل الـدعـم بشـأن المسـائـل الـتـي تـخـصّ المصـالـح الجـوهـريـة والاهـتـمـامـات الكبرى لكل منهما.

ومن المسائل التي تم التركيز عليها نجد:

القضية الفلسطينية

حيث أكد الجانبان على ضرورة حلها وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تكرس حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في ظـل الاحـتـرام المتـبـادل والالـتـزام بـالمـبـادئ الـقـائـمـة عـلـى العدل والإنصاف والدفع نحو إيجاد حلول سياسية وسلمية للأزمات الأخرى بالمنطقة.

الأزمة الأوكرانية

كما تم الإشارة الى الازمة الاكرانية الحالية والتي بدأت في فيفري الماضي بعد اعلان روسيا بدأ عملية عسكرية في أوكرانيا للدفاع عن أمنها القومي وفق النظرة الروسية، حيث شدد الجانبان على ضرورة التمسك بأهداف ومبادئ مـيـثـاق الأمم المتـحـدة واحترام سـيـادة الـدول وسـلامـة أراضيها، مع التمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة ومراعاة الانشغالات الأمنية المعقولة للأطراف المعنية.

وتجدر الإشارة هنا أن روسيا ومنذ سنوات كانت ترى في تمدد حلف الناتو شرقا خطرا لا يمكن القبول به، ففي

سنة 1994 أكد الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين وهو أول رئيس لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قال في مؤتمر صحفي أجراه مع الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون في هيلسنكي «**نعتقد أن توسع الناتو شرقا هو خطأ وخطأ فادح**» ما يعطينا تصور عن الأهمية البالغة التي يبديها الروس لمسألة انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، حتى المفكر الأمريكي الشهير جون ميرشايمر أكد في 2015 وبعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وفي محاضرة في العاصمة واشنطن أن الغرب يدفع روسيا لشن حرب ضد أوكرانيا وان النخب الغربية لا تقدر حجم المخاوف الروسية من تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا.

علاوة على ذلك اكدا الطرفان الجزائري والصيني ضرورة الالتزام بحل النزاعات سلميا عبر الحوار والتفاوض، وعدم إساءة استعمال العقوبات الأحادية الجانب التي لا تستند إلى القانون الدولي، تفاديا لانتهاك القواعد الدولية والمساس بالظروف المعيشية لشعوب الدول، وضرورة التخفيف من حدّة الانعكاسات الإنسانية التي قد تنجم عنها، كما يحرص الجانبان على بذل جهود مشتركة في هذا الصدد.

مبادرة الحزام والطريق

ومن المسائل المهمة كذلك والتي تم مناقشتها اتفق الجانبان على تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية للبلدين على نحو شامل وتعميق التعاون العملي بما يخدم مصالح الشعبين. وأعلن الجانبان عن التوصل إلى توافق حول «الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق»، التي سيتم التوقيع عليها في أقرب فرصة. كما سيعمل الجانبان على تكثيف التواصل حول وثائق التعاون الأخرى قيد الدراسة، بهدف التوقيع عليها في أسرع وقت ممكن. نوّه الجانب الجزائري بالمزايا التي تكرسها مبادرة الحزام والطريق كونها ترمي إلى تكريس قيم التعاون على أساس التضامن وتقاسم المنافع والمكاسب. وأشاد الجانب الصيني بدعم الجانب الجزائري لمبادرة التنمية العالمية وانضمامه إلى «مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية»، باعتباره من الأعضاء الأوائل في هذه المجموعة.

ومبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) هي استراتيجية أطلقتها جمهورية الصين الشعبية وتسعى إلى ربط آسيا بإفريقيا وأوروبا عبر الطرق البرية والبحرية بهدف تحسين التكامل الإقليمي وزيادة التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي.

تمت إطلاق هذا الاسم اول مرة في عام 2013 من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ ، الذي استوحى الإلهام من مفهوم طريق الحرير الذي تم إنشاؤه خلال عهد أسرة هان قبل 2000 عام – وهي شبكة قديمة من طرق التجارة التي ربطت الصين بالبحر الأبيض المتوسط عبر أوراسيا لعدة قرون. تمت الإشارة أيضًا إلى مبادرة الحزام والطريق في الماضي باسم «One Belt One Road»

وتعد الصين الشريك الاقتصادي الأول للجزائر بمبادلات تجارية تفوق الثمانية (08) ملايير دولار سنويا، وتجدر الإشارة أن الصين والجزائر خلال هذه السنة والسنوات الماضية أطلقا العديد من المشاريع الضخمة المشتركة، أهمها استغلال منجم غار جبيلات للحديد والذي يعد أحد أكبر مناجم خام الحديد في العالم.

كما تم الاتفاق خلال شهر مارس 2022 على اتفاقا لاستثمار 7 مليارات دولار في مشروع للفوسفات شرق الجزائر (يشمل المشروع عدة ولايات) لإنتاج 5.4 مليون طن من المخصبات الزراعية سنويا .

وسيشمل المشروع »تطوير واستغلال منجم الفوسفات في بلاد الحدبة بمنطقة جبل العنق بولاية تبسة، والتحويل الكيميائي للفوسفات بوادي الكبريت بولاية سوق أهراس، وصناعة الأسمدة بحجر السود بولاية سكيكدة، إلى جانب المنشآت المينائية المخصصة المتواجدة بميناء عنابة» ، ومن المتوقع ان يساهم هذا المشروع الضخم في تقليص معدلات البطالة بالمنطقة لاسيما وانه من المتوقع ان يساهم في خلق نحو 12 ألف منصب شغل خلال مرحلة الإنجاز، وحوالي 6 000 منصب عمل مباشر و24 000 منصب شغل غير مباشر في مرحلة الاستغلال».

وتسعى الجزائر الى تنويع اقتصادها وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن المتوقع ان يحول هذا المشروع الجزائر الى أحد الأقطاب العالمية في مجال انتاج الفوسفاط والمنتجات المرتبطة به، حيث يعمل على تغطية الطلب المحلي على الأسمدة الزراعية بالأخص والجزائر تعرف قفزة في هذا المجال مع انتاج فلاحي سنوي يعادل الـ 25 مليار دولار.●

خريطة توضح الدول التي أبدت موافقتها لمبادرة الحزام والطريق الصينية

Source: Green Belt Road Initiative Centre, Belt and Road Portal

شؤون إفريقية

الجزائر تنجح في تجميد منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد الافريقي

■ علي مجالدي

نجحت الجزائر بعد جهود دبلوماسية مضنية في تجميد منح إسرائيل صفة المراقب في الاتحاد الافريقي في القمة التي عقدت في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا في شهر فيفري الماضي ، بعد قبول منحها صفة المراقب في وقت سابق من العام الماضي من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التشادي موسى فقي محمد.

رفض جزائري للقرار

بعد القرار الفردي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رفضت الجزائر والعديد من الدول العربية والافريقية قرار منح إسرائيل صفة المراقب. واعتبر وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة قرار منح إسرائيل صفحة المراقب بالخطأ المزدوج في تصريح لقناة فرانس 24 الفرنسية :«فمنح صفة المراقب لأي دولة دونما اجراء اي مشاورات مع دول الاتحاد بما في ذلك الجزائر، لاسيما إذا كان القرار يصبو الى تقسيم المنظمة والتي يجب ان نحرص جميعا على وحدتها فهذا يعني ان هذا قرار سيء ولا يجب اتخذاه، وإذا تم اجراء مشاورات قبل هذا القرار ما كان له ان يتخذ من الأساس» وأضاف :« اما الخطأ الثاني انه اننا رأينا ان الدول الاعضاء منقسمة بشأن هذه المسألة»

وبالتالي العدول عن هذا الخطأ يعد بمثابة خطوة تصحيحية تأتي اتساقاً مع المواقف التاريخية للاتحاد الأفريقي الداعمة للقضية الفلسطينية، والمناهضة للاستعمار والفصل العنصري الذي يمارسه الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين.

مبررات قانونية غير مؤسسة

برر رئيس المفوضية قراره منح إسرائيل صفة المراقب في الاتحاد الافريقي بصلاحيات رئيس المفوضية في مجال منح صفة المراقب لدولة غير افريقية ، محدّدة في معايير سرت 2005. وتنصّ هذه المعايير في الجزء 2 القسم :1.2» يجب على اي دولة او منظمة غير افريقية تريد الحصول على اعتماد لدى الاتحاد الافريقي ان تبعث بطلب الى رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي» وفي الفقرة 2 من القسم ذاته جاء : «يقوم الرئيس بدراسة هذه الطلبات بناء على مبادئ واهداف القانون التأسيسي والمقررات ذات الصلة لأجهزة الاتحاد الافريقي وهذه المعايير».

وتنص النقطة الثانية من نفس القسم :«على أن « يدرس الرئيس الطلب أخذا بعين الاعتبار المصلحة العليا للاتحاد ورؤى وشواغل الدول الاعضاء. وإذا لم يكن على رأيه المبرر، اي سبب لعدم قبول الطلب، يقبل رئيس المفوضية أوراق اعتماد رئيس البعثة او ممثل الدولة المعنية»

ورغم المغالطات الكبيرة في قراءة دلالات النص القانوني فان الطرح الجزائري الرافض للقرار الأحادي جاء مؤسسا قانونياً على اعتبار أن ميثاق الاتحاد الأفريقي يمنع انضمام أي دولة استعمارية ومخالفة للشرعية الدولية، وهو ما تشير اليه بشكل واضح الفقرة الثانية من القسم الثاني التي استند عليها رئيس المفوضية « ... يقوم الرئيس بدراسة هذه الطلبات بناء على مبادئ واهداف القانون التأسيسي والمقررات ذات الصلة لأجهزة الاتحاد الافريقي وهذه المعايير... يدرس الرئيس الطلب أخذا بعين الاعتبار المصلحة العليا للاتحاد ورؤى وشواغل الدول الأعضاء» وبالتالي فمنح إسرائيل صفة المراقب يعد مخالفا لأهداف ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي ومن شأنه أن يحدث انقسام وشرخ في وحدة الصف الافريقي وبالتالي فالمبررات القانونية التي قدمها رئيس المفوضية ليست مؤسسة ولم تأخذ بمبدأ المصلحة العليا للاتحاد الافريقي وإمكانية حدوث شرخ بين أعضائه بسبب هذا المنح غير المدروس.

كما قدم رئيس المفوضية مبررات سياسية باعتبار 44 دولة عضو في منظمة الاتحاد الافريقي تعترف بإسرائيل وتقيم علاقات دبلوماسية معها، وهنا وقع في خطئ ثاني جسيم لاسيما وأن دول افريقية عديدة رفضت منح إسرائيل صفة المراقب بالرغم من أنها تمتلك علاقات دبلوماسية معها وعلى رأس هذه الدول تأتي جنوب افريقيا التي رفضت هذه الخطوة، واستنكرت بشدة القرار «الأحادي الجانب» الذي اتخذته مفوضية الاتحاد الأفريقي بمنح إسرائيل صفة مراقب وفي بيان للخارجية الجنوب إفريقية قالت فيه «إن حكومة جنوب أفريقيا تشعر بصدمة جراء القرار الجائر وغير المبرر»، مضيفة أن مفوضية الاتحاد الأفريقي «اتخذت هذا القرار من جانب واحد من دون مشاورات مع أعضائها».

وقالت جنوب أفريقيا، التي تدعم القضية الفلسطينية، «إن القرار كان أكثر إثارة للصدمة خلال عام شهد تصعيدًا للعنف في غزة». وجاء في البيان أن «إسرائيل تواصل احتلال فلسطين بشكل غير قانوني، في تحد كامل لالتزاماتها الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك، فمن غير المفهوم أن تختار مفوضية الاتحاد الأفريقي مكافأة إسرائيل في وقت يكون قمعها للفلسطينيين فيه أكثر وحشية بشكل واضح».

مصر هي الأخرى وبالرغم من تطبيع العلاقات مع إسرائيل الا انها رفضت الخطوة. بناء على ذلك فالمبررات القانونية والسياسية التي قدمها رئيس المفوضية غير كافية.

وجدير بالذكر أنه وفي الثالث من أوت 2021، قدمت سبع دول عربية (الجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا ومصر وجزر القمر وجيبوتي) رسالة اعتراض على الإجراء مطالبة بإلغائه، ووقعت عليها خمس دول عربية من خارج القارة الأفريقية (قطر والأردن والكويت وفلسطين واليمن) وبعثة جامعة الدول العربية لدى الاتحاد الافريقي، وتعد المملكة المغربية الدولة الوحيدة في شمال افريقيا والتي لم تعترض على هذا القرار.●

De manière générale, on distingue 3 grandes tendances dans ce cadre:

1. Les Européens nationalistes opposés à l'idée d'élargir l'OTAN : Ils voient que l'OTAN est une idée occidentale qui n'appartient qu'à l'Europe occidentale, et que tout élargissement déstabiliserait cette alliance.
En outre, l'alliance ne devrait s'engager qu'à protéger l'Europe occidentale et à accomplir toutes les nouvelles tâches qui correspondent aux défis de l'époque, telles que les nouvelles menaces de sécurité asymétriques liées à l'immigration clandestine, au trafic de drogue, au crime organisé et au phénomène du terrorisme international, en plus à sa mission première de défense commune de l'Europe et des autres pays qui composent l'Alliance en général.

2. Les atlantistes, menés par la Grande-Bretagne : ils appellent à l'expansion de l'OTAN, en particulier vers les pays d'Europe de l'Est, car ils voient que l'OTAN a été créée principalement pour protéger toute l'Europe et que l'inclusion de nouveaux pays est nécessaire pour empêcher une nouvelle guerre, comme cela s'est passé pendant la Seconde Guerre mondiale. Cependant, le véritable objectif de cette expansion vise principalement la Russie afin de la contenir dans ses zones d'influence.

3. Les néo-atlantiques : ils soutiennent les deux propositions précédentes avec la nécessité de l'existence d'institutions spéciales de sécurité en Europe occidentale, l'élargissement de l'OTAN à de nouveaux pays et une coordination entre ces institutions. Une entité ou organe appelé «Berlin Plus» a été créé avec pour mission de coordonner les agences de l'OTAN et les services de sécurité de l'Union européenne.

Au milieu de ce débat occidental sur l'expansion de l'OTAN et ses nouveaux rôles, vient l'Ukraine, qui se trouve géographiquement dans la région slave russe dans le cadre de l'ancienne civilisation russe. À la suite des changements politiques survenus lors de la «révolution orange de 2004», l'Ukraine a présenté sa demande d'adhésion à l'Organisation du traité de l'Atlantique Nord. Après que l'OTAN l'ait officiellement annoncé lors d'un sommet spécial en 2008 avec la possibilité que l'Ukraine et la Géorgie rejoignent l'alliance après avoir soumis une demande, la Russie a montré son rejet le plus total, un rejet qui s'est traduit par la guerre russo-géorgienne en août 2008.

Il y a également eu des demandes continues de Moscou, qui ont persisté jusqu'à quelques mois avant le début de l'opération militaire, pour annuler la décision de l'OTAN émise en 2008, ouvrant la porte à l'adhésion de la Géorgie et de l'Ukraine à l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord.

De telles demandes ont été catégoriquement rejetées par l'Occident, sans tenir dûment compte des préoccupations de la Russie concernant sa sécurité nationale.

Selon le chercheur, le problème a commencé après 2010, moment de l'élection d'un nouveau président de l'Ukraine, Viktor Ianoukovitch, qui a œuvré à établir des relations équilibrées avec la Russie et l'Occident, malgré le fait que les médias occidentaux l'ont présenté comme un adepte de la Russie, alors que Ianoukovitch tentait de profiter des échanges commerciaux avec l'Europe tout en entretenant de bonnes relations avec Moscou.

Mais en 2014, avec l'administration Obama, le président ukrainien a refusé de nombreuses demandes américaines. Cependant, des protestations populaires massives se sont élevées pour appeler au renversement du régime, et cela a été réalisé. Le chercheur pense qu'il y avait des plans pour exterminer la race slave en Ukraine par la suite. En effet, il y a aussi eu des plans occidentaux permanents pour empêcher la montée d'une union slave que l'Occident considère comme une menace pour elle; c'est ce qui s'est passé en Serbie, étant le génocide de la race slave sous prétexte des droits de l'homme en 1999.

En 2014, la Russie, en réaction et à titre préventif à la tentative de l'Occident de la contenir, a annexé la Crimée sans guerre, après avoir organisé un référendum d'autodétermination pour rejoindre la Fédération de Russie (une proposition russe), tandis que l'Occident considérait cette annexion comme illégale et a commencé à imposer des sanctions à la Russie qui continuent de se multiplier après que la Russie a commencé son opération militaire en Ukraine le 24 février dernier.

Carte montrant l'emplacement de l'Ukraine, qui se trouve au centre de la Russie, de l'Europe occidentale et de certaines parties de l'Europe orientale

Géographiquement, l'Ukraine est enclavée entre deux grandes puissances mondiales, la Russie eurasienne et l'Europe atlantiste, soutenues par les États-Unis d'Amérique et le reste des alliés occidentaux.

L'Ukraine est également le deuxième pays européen en termes de superficie après la Russie. Après son indépendance de l'Union soviétique en 1991, l'Ukraine a adhéré à la neutralité en tant qu'État entre deux superpuissances fortes, comme mentionné précédemment, mais a choisi d'être avec une alliance contre la Russie avec laquelle elle a eu des liens historiques, ethno- des liens linguistiques et politiques qu'il est si difficile d'ignorer.

L'expansion de l'OTAN vers l'est est la cause de la crise

Le chercheur pense que depuis l'effondrement de l'Union soviétique, l'OTAN a prévu de s'étendre vers l'est. Selon la pensée occidentale, contrôler la Russie signifie contrôler le monde dans le cadre d'un projet de mondialisation de l'OTAN.

Un débat a émergé en Amérique et en Europe sur **la nécessité d'étendre l'OTAN à l'Europe de l'Est.**

Le nœud du problème est l'élargissement de l'OTAN, l'Ukraine ayant modifié sa constitution et amendé sa doctrine stratégique afin d'adhérer à l'OTAN. C'est ce que Moscou considérait comme un point de non-retour et une situation inacceptable.

En effet, il y avait des opinions au sein de l'Alliance atlantique qui voyaient l'élargissement de l'OTAN comme un faux pas stratégique qui ferait perdre à l'OTAN sa cohésion, contrairement à une forte contre-opinion en Occident qui voyait la nécessité d'inclure de nouveaux pays, en particulier en Europe, ce qui signifie plus de terres, plus de ressources et de nouvelles finances pour l'alliance.

prête à mettre fin à ce processus immédiatement si l'Ukraine accepte les conditions de Moscou, les médias occidentaux promeuvent le contraire.

L'issue de l'opération militaire russe en Ukraine

Le chercheur estime qu'il est difficile de prédire le déroulement et la durée de l'opération militaire russe en Ukraine et estime que cette guerre est complètement différente de toutes les guerres que la Russie a connues auparavant, que ce soit la Géorgie en 2008 ou l'Afghanistan dans les années 80. Par conséquent, prévoir son avenir n'est actuellement pas possible, surtout avec la vitesse élevée des événements et l'insistance de l'Occident à soutenir politiquement et militairement l'Ukraine à un moment où la Russie l'a mis en garde contre les conséquences de ces actions et sa menace d'utiliser des armes de masse dissuasion, y compris les armes nucléaires. La Russie est le plus grand pays nucléaire du monde, avec plus de 6 000 ogives nucléaires et des missiles balistiques à longue portée d'une portée de plus de 20 000 km.

Intervention de Harley Schlanger

Dans son discours intitulé : «La guerre économique contre la Russie déployée pour empêcher l'intégration économique de l'Eurasie avec l'Europe occidentale», le chercheur allemand a souligné que l'objectif principal des sanctions économiques dirigées contre la Russie est de provoquer l'effondrement du système financier et économique russe, comme il a décrit ces sanctions comme des armes de destruction massive, ce qui viole toutes les normes et lois internationales.

Il a ajouté que l'Occident tente de légitimer ces sanctions, bien que leurs répercussions retombent toujours sur les peuples, pas sur les régimes. Dans ce contexte, Schlanger a rappelé ce qui s'est passé en Irak, au Yémen et en Syrie, où ces sanctions ont eu des répercussions négatives et dévastatrices sur les peuples.

Dans sa réponse sur la véracité des rapports russes accusant Washington de développer des armes biologiques en Ukraine, le chercheur allemand a souligné qu'il n'excluait pas que ces rapports soient vrais.

Intégration économique de l'Eurasie avec l'Europe occidentale

Harley Schlanger estime qu'une face cachée de ces sanctions était aussi d'empêcher toute alliance économique Europe-Eurasie en dehors du cadre américain, cette coopération économique qui s'est fortement consolidée au cours des vingt dernières années alors que l'Europe est devenue dépendante à 40% du gaz russe pour faire face ses besoins internes. Le chercheur estime également que les sanctions contre la Russie ne sont pas dans l'intérêt de l'Ukraine elle-même à moyen terme et pèsent fortement sur l'économie ukrainienne, qui s'effondre déjà à cause de la guerre. En ce qui concerne les motivations russes pour lancer cette opération militaire contre l'Ukraine, il estime que les justifications présentées dans ce cadre sont convaincantes, d'autant plus que la Russie a exprimé ses craintes et ses préoccupations sécuritaires concernant l'élargissement de l'OTAN pendant de nombreuses années, et a toujours considéré l'adhésion de l'Ukraine à l'alliance une ligne rouge infranchissable.

Intervention de Smaine Djella

Pour le savant Smaine Djella, il estime que la crise ukrainienne peut apparaître relativement éloignée de l'Algérie d'un point de vue géographique, mais il y a un grand intérêt officiel et populaire pour cette crise en raison de ses répercussions qui ont touché tous les habitants du globe, spécifiquement dans le dans les domaines de l'énergie et de la sécurité alimentaire mondiale, sachant que la Russie et l'Ukraine assurent ensemble 30 % des exportations mondiales de blé.

Dans son discours intitulé : «La Russie, l'Ukraine et l'OTAN : entre l'atlantisme et le principe de 'sécurité pour tous'», il a affirmé que le concept de «l'indivisibilité de la sécurité» ou «sécurité pour tous» a été utilisé par le président russe Vladimir Poutine dans sa réponse à la tendance occidentale qui promeut et s'efforce de réaliser une sécurité régionale sur mesure au détriment de la sécurité de la Russie. Quant à la Russie, elle estime que la sécurité ne peut être divisée et est la même pour toutes les régions, et que la sécurité d'un pays ou d'une région ne peut être obtenue au détriment d'une autre.

fidèles, en la région du Donbass une menace directe pour sa sécurité nationale.

Dès lors, l'escalade russe s'est amplifiée, puisque Moscou a lancé le 24 février une opération militaire spéciale en Ukraine, visant, selon Moscou, à «protéger les personnes qui, depuis huit ans maintenant, font face à l'humiliation et au génocide perpétrés par le régime de Kiev», comme l'a déclaré le président russe Vladimir Poutine, qui a également déclaré : «Cette situation nécessitait de mener une opération pour désarmer l'Ukraine et protéger les civils dans le Donbass».

Le symposium a soulevé une question majeure portant sur **les raisons et les motivations du lancement par la Russie de cette opération** militaire en Ukraine, qui s'est transformée aujourd'hui en une guerre entre les deux parties, et s'est penchée sur **ses répercussions régionales et internationales.**

Un groupe de chercheurs et de spécialistes de l'intérieur et de l'extérieur de l'Algérie a participé au symposium (en présentiel et via visioconférence) :

1. Leonid Savin / Analyste géopolitique, stratège et politologue, Russie.

2. Harley Schlanger / Vice-président du conseil d'administration de l'Institut Schiller et porte-parole de The LaRouche Organization. Allemagne, États-Unis.

3. Smain Djella / docteur en Etudes Internationales, Chercheur Indépendant, Algérie.

La discussion a porté sur trois (03) axes principaux :

1. Raisons et motifs de l'opération militaire russe en Ukraine.

2. Répercussions régionales et internationales.

3. L'avenir des relations russo-ukrainiennes.

Ce symposium international, organisé par le Centre d'Etudes et de Recherche Echaab, vise à:

- Discutez des causes et des motifs de l'opération militaire russe en Ukraine.

- Comprendre les répercussions régionales et internationales de l'opération militaire russe en Ukraine.

- Observer l'avenir des relations russo-ukrainiennes après la guerre.

Intervention de Leonid Savin

Leonid Savin estime que la crise ukrainienne remonte à 2004 après ladite révolution orange en Ukraine et l'installation d'un nouveau gouvernement pro-occidental qui a depuis travaillé contre les intérêts de la Russie fédérale.

En ce qui concerne les justifications de l'opération militaire russe en Ukraine, Savin estime qu'elles incluent, outre les dangers de l'expansion de l'OTAN vers l'Est sur la sécurité nationale russe, la montée de la vague fasciste et nazie en Ukraine, qui est la principale raison obligeant la Russie à intervenir militairement en Ukraine, combattre ses partisans et contrer le danger qu'ils représentent pour la sécurité de la Russie, car ils ont franchi toutes les lignes et provoqué constamment Moscou.

Il estime également qu'empêcher les dirigeants ukrainiens de commettre le génocide ethnique de certains Russes à l'Est était également une raison supplémentaire d'intervenir.

Concernant les répercussions directes de la guerre, le chercheur russe estime qu'elle provoquera une grave crise économique pour l'Ukraine, et il est possible que ces répercussions s'étendent au reste du monde, étant donné que l'Ukraine couvre 10 % des exportations mondiales de blé. D'un autre côté, les médias occidentaux s'efforcent de dépeindre l'Ukraine comme une victime de cette opération militaire alors que l'Ukraine a toujours agi dans la direction de cette guerre pendant des années et n'a pas pris au sérieux les préoccupations russes.

Propagande médiatique

De plus, Savin pense que les médias occidentaux en général utilisent la propagande contre la Russie en falsifiant les faits et en présentant la Russie comme l'agresseur contre l'Ukraine. Cependant, alors que la Russie est

مركز الشعب للدراسات والبحوث

ECHAAB CENTER FOR STUDIES AND RESEARCH

ECSR

Le Centre d'Etudes et de Recherche Echaab (équipe de recherche d'analyse de la politique étrangère algérienne) a organisé un symposium international intitulé :

«L'opération militaire de la Russie en Ukraine : motifs et répercussions»

Le 24 février 2022, la Russie a lancé une opération militaire de grande envergure contre l'Ukraine et a présenté plusieurs arguments pour justifier cette opération, notamment la protection de sa sécurité nationale contre les efforts de l'Ukraine pour rejoindre l'OTAN et l'indivisibilité de la sécurité dans la région, comme l'a déclaré le président russe Vladimir Poutine lui-même.

En effet, on ne peut diagnostiquer et comprendre la guerre entre la Russie et l'Ukraine, soutenues par l'Occident, sans plonger dans l'histoire des relations entre les deux pays. Ces deux pays ont des liens culturels qui remontent à des centaines d'années. Ils partagent également des liens linguistiques et ethniques. L'Ukraine est la deuxième république soviétique la plus puissante après la Russie, car elle a une grande importance stratégique, économique et culturelle. Depuis sa séparation de l'Union soviétique, la Russie et l'Occident se sont affrontés pour étendre une plus grande influence dans le pays afin de maintenir l'équilibre des forces dans la région en leur faveur ; et le succès de la Russie dans la prise de contrôle de la Crimée et son annexion ultérieure à la Russie ont été considérés comme une supériorité navale dans la région et ont même accru la popularité du président Vladimir Poutine en Russie. Malgré la condamnation internationale dirigée contre lui et l'imposition de sanctions sévères à Moscou par les États-Unis, l'Union européenne et leurs alliés, la Russie a poursuivi sa politique offensive, considérant la mobilisation militaire ukrainienne et la vigilance contre les séparatistes, qui lui sont

unies en plaidant pour une composante du Conseil de sécurité plus juste, c'est-à-dire qu'elle demande une révision de la composante du Conseil de sécurité de sorte que le continent africain soit dûment représenté[15] .

Le représentant permanent de l'Algérie à l'ONU a affirmé : «Nous partageons l'avis selon lequel toute réforme de l'ONU ne sera complète sans une augmentation de la taille et de la composante du Conseil de sécurité de manière à refléter les réalités géopolitiques actuelles». Il a affirmé que pour être représentatif et efficace, le Conseil de sécurité doit élargir sa composante à de nouveaux membres issus, notamment de l'Afrique. En effet, ce continent est le seul qui ne dispose pas de représentant permanent au sein du Conseil de sécurité de l'ONU. L'Algérie considère que l'attribution au continent africain de sièges permanents est plus que légitime et aiderait à mieux prévenir et régler les conflits qui secouent en grande partie des pays africains[16] .

Cette volonté d'intégrer un ou deux Etats africains au Conseil de sécurité est présente depuis de nombreuses années. L'Algérie parle même de « réparer l'injustice historique qui affecte le continent africain » et considère que les deux sièges permanents réclamés par le pays et de nombreux autres Etats africains doivent avoir tous les pouvoirs et droits, y compris celui de veto, que possèdent les cinq membres permanents.

En 2005, l'Algérie, le Nigeria, l'Egypte, l'Afrique du Sud et le Burkina Faso ont proposé un Conseil de sécurité composé de 26 membres, dont six nouveaux membres permanents dotés du droit de veto. Aujourd'hui, en 2021, l'Algérie aspire à devenir une force de proposition avec sa vision d'un Conseil de sécurité rénové, plus démocratique et plus représentatif.

Plus précisément, en 2005, l'Algérie, le Nigeria, l'Egypte, l'Afrique du Sud et le Burkina Faso ont proposé un Conseil de sécurité composé de 26 membres, dont six nouveaux membres permanents dotés du droit de veto. Aujourd'hui, en 2021, l'Algérie aspire à devenir une force de proposition avec sa vision d'un Conseil de sécurité rénové, plus démocratique et plus représentatif. Toutefois, il se peut que cette proposition se heurte, encore cette fois-ci, à une opposition des autres continents. Reste l'espoir d'un appui de la Russie et de la Chine qui pourrait changer la donne et permettre à ce projet d'aboutir. Enfin, la perspective algérienne de la réforme du Conseil de sécurité aura l'éventualité d'être examinée et débattue, avec de plausibles décisions qui pourraient se profiler à l'horizon…

Références

1 Hasbi, Aziz (2005), ONU et ordre mondial : Réformer pour ne rien changer, L'Harmattan, Paris, p. 15.

2 Novosseloff, Alexandra (2003), Le Conseil de sécurité des Nations Unies et la maîtrise de la force armée, Etablissements Emile Bruylant, Bruxelles, p. 1.

3 Laulan, Yves-Marie (1996), La faillite des « machins », Société d'édition Les Belles Lettres, Paris, 1996, p. 104.

4 Résolution de l'Assemblée générale 1991 (XVIII) du 17 décembre 1963, cité par Daziano Sébastien (2006), Faut-il supprimer l'ONU ? Ellipse Editions, Paris, p. 76.

5 Novosseloff, Alexandra op. cit. pp. 105-108.

6 Ibid. p. 96

7 Daziano, Sébastien (2006), Faut-il supprimer l'ONU ? Ellipse Editions, Paris, p. 76.

8 Ibid. p. 41.

9 Laulan,Yves-Marie, op. cit. p. 105.

10 Russbach, Olivier (1994), ONU contre ONU - Le droit international confisqué, La Découverte, Paris, p. 10

11 Bouriche, Riadh (2009), Ordre international en crise et Réforme de l'Organisation des Nations Unies, Revue Sciences humaines, n°32.

12Hasbi, Aziz, op. cit. p. 139.

13Ibid. p. 148.

14 Bouriche, Riadh (2007), La justice de l'Occident et l'ONU, in Le Quotidien d'Oran, N° 3661, 04 janvier 2007, p. 09.

15 Mokrane Ait Ouarabi, La Réforme du Conseil de sécurité de l'ONU, L'Algérie relance la demande de l'Afrique, El Watan, 28 janvier 2021, https://www.elwatan.com/.

16 Ibid.

des nouvelles puissances comme le Japon, l'Allemagne, la Chine, l'Inde, le Brésil. Par ailleurs, les pays africains comme l'Afrique du sud, l'Egypte et le Nigeria souhaitent obtenir le siège de membre permanent au Conseil de sécurité. Les grandes puissantes sont toutefois réticentes face à cette option qui représente une baisse de leurs pouvoir et donc un danger pour leur position.

Aujourd'hui, la majorité des Etats veut s'adapter aux lois de la mondialisation qui est vue comme une fatalité pour le reste du monde. Malgré le fait que ce phénomène de mondialisation est censé conduire à la convergence des économies entre les pays riches et les pays pauvres et l'enrichissement généralisé de la planète, il ouvre la crise du système des relations internationales fondée sur les accords internationaux de l'après-guerre. Il s'agit donc d'encadrer la mondialisation et l'accompagner de règles internationales. C'est ici que pourrait se situer le rôle de l'Onu comme structure de coordination et d'encadrement de la mondialisation. Malheureusement ce n'est pas le cas puisque la mondialisation s'est faite au détriment des principes fondateurs de l'ONU et va dans le sens du jeu de puissances au détriment de certaines régions du monde qui sont mises à l'écart.

Finalement, la réforme de l'ONU telle qu'elle est conçue ne peut que consolider l'ordre existant sans répondre aux besoins des pays en développement, qui souhaitent plus d'équité. En réalité, les pays développés n'ont pas la volonté de changer l'ordre international établi et les pays en développement n'en ont pas les moyens. Aussi, cela revient à dire qu'il y a une volonté de réformer l'ONU tout en préservant l'ordre international établi. Mais une telle démarche ne peut qu'être vouée à l'échec[13]. La solution peut toutefois être trouvée dans le régionalisme qui peut constituer un moyen de résoudre les problèmes de développement mais aussi les problèmes de sécurité collective et par conséquent de rompre avec cet ordre international. L'ONU pourrait alors devenir une organisation des régionalismes.

Finalement, la réforme de l'ONU telle qu'elle est conçue ne peut que consolider l'ordre existant sans répondre aux besoins des pays en développement, qui souhaitent plus d'équité. En réalité, les pays développés n'ont pas la volonté de changer l'ordre international établi et les pays en développement n'en ont pas les moyens. Aussi, cela revient à dire qu'il y a une volonté de réformer l'ONU tout en préservant l'ordre international établi.

Il parait urgent de mettre en œuvre une réforme de l'ONU, dont les défauts structurels se trouvent dans la complexité des prises de décision, les lourdeurs bureaucratiques, la non application des décisions... Cette réforme devra être orientée de manière à donner à cette institution une crédibilité illimitée, à en faire un instrument de transformation pacifique de la société internationale, jouant un rôle de régulateur juste qui agit rapidement et ne laisse pas cette fonction à la puissance des pays. Aujourd'hui, considérant le besoin d'une organisation mondiale forte, juste et équitable, qui aurait un rôle primordial, occuperait une place importante et pourrait faire entrer le monde dans une ère nouvelle, il convient de centrer ses activités sur le maintien de la paix et de la sécurité internationales, et sur le respect du Droit International et des droits des peuples. Si cette fonction reste seulement entre les mains des Etats, la paix risque de tarder à se réaliser, voire même d'être impossible[14].

L'Algérie considère que l'attribution au continent africain de sièges permanents est plus que légitime et aiderait à mieux prévenir et régler les conflits qui secouent en grande partie des pays africains

Si l'on s'intéresse au cas de l'Algérie, le pays souhaite une réforme du Conseil de sécurité de l'ONU, et relance sa demande de deux sièges permanents au sein du Conseil de sécurité pour l'Afrique : elle remet sur la table la question de la réforme des Nations

La grande majorité des Etats semble rejeter l'option B au profit de l'option A pour permettre aux pays en développement de retrouver un droit à l'autodétermination au sein du Conseil de sécurité, ceci de manière permanente. Pour beaucoup de spécialistes, la réforme de l'ONU, c'est surtout celle du Conseil de sécurité, mais quels critères doivent entrer en compte pour l'élargissement du Conseil de sécurité ? L'article 23 de la Charte des Nations unies précise que ses membres doivent être choisis en fonction de leur contribution au maintien de la paix et de la sécurité internationale et en fonction d'une répartition géographique équitable. Ceux qui sont contre l'élargissement avancent qu'un Conseil de sécurité élargi ne serait pas plus légitime que l'actuel, qu'il porterait en lui un risque de blocage et qu'il serait à l'origine de mécontentements de la part de ceux qui ne seraient pas choisis. Pour ce qui est du droit de veto, les réformateurs pensent qu'il devrait être réservé seulement aux questions d'intérêt vita.[11]

En ce qui concerne l'Assemblée générale, sa réforme passe par un changement de son mécanisme de financement. Deux visions de cette réforme se dégagent : les pays les moins avancés considèrent que la lutte contre la pauvreté comme une priorité tandis que les plus développés s'intéressent davantage à la rationalisation des travaux de l'ONU et aux questions politiques comme l'ingérence. En réalité, une vraie réforme serait d'intégrer des représentants de la société civile au sein de l'Assemblée Générale.

Pour ce qui est du secrétaire général de l'ONU, la question est de savoir s'il faut renforcer ses attributions. Certains pensent qu'il doit être élu directement par l'Assemblée générale, sans recommandation du Conseil de sécurité. Il aurait une plus grande marge de manœuvre politique et ne serait plus condamné à rester aux ordres des superpuissances pour renouveler son mandat. Un mandat unique d'une durée de six ou sept ans pourrait aussi changer les choses, lui laissant plus d'indépendance.

Par ailleurs, l'objectif principal qui ressort du Rapport des 16 est de permettre à l'ONU d'empêcher les menaces de naître. Pour cela, il est préconisé une mesure générale qui consiste à élargir la conception de la sécurité et des mesures induites par celle-ci. Cette mesure consiste à inclure, aux côtés des conflits entre Etats, les nouvelles menaces qui sont dirigées contre toutes les collectivités humaines. Le modèle de sécurité collective que proposent les 16 doit reposer sur trois critères : l'efficacité (associer aux institutions de la sécurité collective d'autres intervenants et responsabiliser les Etats), l'efficience (coordonner les programmes des différents intervenants, privilégier la prévention), l'équité (assurer la sécurité de tous les membres sans distinction).

Par ailleurs, le déficit démocratique interne à l'Assemblée générale vient du fait que les résolutions de l'Assemblée générale sont sans force obligatoire. Cet organe n'a aucun pouvoir décisionnel réel parce que, vis-à-vis des Etats membres, ses résolutions n'ont aucune valeur juridique. Finalement, les véritables décisions se prennent au Conseil de sécurité, ce qui nous ramène au problème du déficit démocratique qui se situe au double plan des décisions et des compétences.

En réalité, la volonté de maintenir les bases de l'ordre né en 1945 a abouti à la création d'une situation dans laquelle la réforme, plutôt que d'adapter le système international aux nouvelles données, vise à empêcher une démocratisation des relations internationales qui nuirait aux grandes puissances. Finalement, en plus de vouloir réformer l'ONU, les pays occidentaux devraient plutôt se pencher sur la démocratisation des relations internationales comme un prolongement de leurs pratiques démocratiques internes.

Réformer l'ONU renvoie à un certain nombre de considérations. Avant tout, la réforme de l'ONU sera un échec si elle cherche à affecter les avantages des vainqueurs de la Seconde guerre mondiale.[12] La réforme consiste en premier lieu à établir de nouvelles règles du fait de l'accession de nombreux pays au statut d'Etats indépendants suite au processus de décolonisation, mais aussi à une prise en compte

possibles. Les Etats affirment vouloir défendre les intérêts de l'Humanité mais sont surtout soucieux des leurs[10]

S'agissant de la réforme des Nations unies, plusieurs propositions ont été formulées. Le débat porte en grande partie sur la question de l'élargissement du Conseil de sécurité qui comporte dix membres non permanents répartis comme suit :

- Afrique : 3
- Asie : 2
- Amérique Latine : 2
- Europe occidentale et autres : 2
- Europe orientale : 1

En 2004, des propositions de réforme ont été formulées par un groupe d'experts internationaux dans le rapport (Rapport des 16) intitulé « Un monde plus sûr : notre affaire à tous » commandé par le secrétaire général de l'époque Kofi Annan. Le rapport recommandait la création de neuf sièges au Conseil de sécurité selon deux formules A et B. La formule A prévoie la création de six nouveaux sièges permanents et de trois nouveaux sièges non permanents.

La formule B ne crée pas de nouveaux sièges permanents mais un seul nouveau siège non permanent et prévoit une nouvelle catégorie de huit pays élus pour quatre ans et rééligibles. La répartition des sièges selon les formules proposées par le groupe d'experts internationaux est résumée dans les tableaux suivants :

Formule A

Région	Nombre d'Etats	Sièges permanents (existant)	Nouveaux sièges permanents	Sièges avec mandats de deux ans (renouvelables)	Total
Afrique	53	-	2	4	6
Asie et pacifique	56	1	2	3	6
Europe	47	3	1	2	6
Amériques	35	1	1	4	6
Total	**191**	**5**	**6**	**13**	**24**

Source : Doc. A/59/565 p.74

Formule B

Région	Nombre d'Etats	Sièges permanents (existant)	Nouveaux avec mandat renouvelable de quatre ans	Sièges avec mandats de deux ans (non renouvelables)	Total
Afrique	53	-	2	4	6
Asie et pacifique	56	1	2	3	6
Europe	47	3	2	1	6
Amériques	35	1	2	3	6
Total	**191**	**5**	**8**	**11**	**24**

Source : Doc. A/59/565 p.74

fonctionnent autour des principaux organes, à savoir le Conseil de sécurité et le Secrétariat général qui couvrent l'exécutif et l'administratif, l'Assemblée générale qui couvre le législatif et accueille tous les membres sur une base censée être égalitaire, le Conseil économique et social et la Cour internationale de justice.

La crise interne de l'ONU est en grande partie liée à un déficit démocratique au sein du Conseil de sécurité, c'est-à-dire à un système de représentation inégalitaire des Etats au sein de cet organe. A l'origine, cet organe est formé de cinq membres permanents bénéficiant du droit de veto (Etats-Unis, France, Grande-Bretagne, Chine, URSS) et six membres non permanents élus par l'Assemblée générale pour deux ans et renouvelables par moitié chaque année. Quatre nouveaux membres non permanents ont rejoint le Conseil en 1963[4]. Cet organe possède un pouvoir hiérarchique, un pouvoir discrétionnaire, un pouvoir d'action et un pouvoir autoritaire. L'ensemble de ces pouvoirs fait du Conseil de sécurité un organe disposant de pouvoirs très étendus qui s'appliquent à l'ensemble des dispositions relatives au volet sécurité de l'ONU[5].

La crise interne de l'ONU est en grande partie liée à un déficit démocratique au sein du Conseil de sécurité, c'est-à-dire à un système de représentation inégalitaire des Etats au sein de cet organe.

Le déficit démocratique est lié au fait que le mécanisme décisionnel est totalement déséquilibré au profit de la seule minorité constituée par les cinq membres permanents. En effet, quand on en vient à la prise d'une décision touchant aux questions autres que procédurales, le vote négatif d'un seul membre permanent suffit à faire obstacle à la décision visée. C'est ce qu'on appelle le droit de veto conféré aux seuls cinq membres permanents. En tant que tel, le droit de veto n'est qu'un moyen de contrôle mais c'est d'abord l'usage excessif de ce droit et surtout le manque d'entente entre les Etats membres qui sont à l'origine des dysfonctionnements de l'ONU. Ainsi, certains Etats se retrouvent parfois au-dessus de la loi internationale, voire en dehors du droit international[6].

En 2004, des propositions de réforme ont été formulées par un groupe d'experts internationaux dans le rapport (Rapport des 16) intitulé « Un monde plus sûr : notre affaire à tous » commandé par le secrétaire général de l'époque Kofi Annan. Le rapport recommandait la création de neuf sièges au Conseil de sécurité selon deux formules A et B.

Par ailleurs, le déficit démocratique interne à l'Assemblée générale vient du fait que les résolutions de l'Assemblée générale sont sans force obligatoire. Cet organe n'a aucun pouvoir décisionnel réel parce que, vis-à-vis des Etats membres, ses résolutions n'ont aucune valeur juridique. Finalement, les véritables décisions se prennent au Conseil de sécurité, ce qui nous ramène au problème du déficit démocratique qui se situe au double plan des décisions et des compétences.[7]

A partir de la fin des années 1970, l'ONU est directement interpellée face à la situation internationale caractérisée par la crise sur plusieurs plans. La décolonisation, la fin de la guerre froide et la disparition du veto quasi automatique de l'ex-URSS au Conseil de sécurité ont donné l'illusion que l'ONU connaîtrait un renouveau et pourrait enfin utiliser ses capacités au mieux. Par la suite, avec la guerre du Golf, nait l'espoir d'un nouvel ordre international qui se veut être un ordre du droit, de la justice et de la sécurité collective[8]. Mais cette illusion a vite disparu[9] puisque les zones de conflits augmentent et leur nature s'élargit. Les données de la problématique de sécurité dans le monde changent et ce dernier se caractérise désormais par son incertitude.

Au total, l'ONU a déçu dans la mesure où, brandie comme référence à chaque occasion, elle se révèle impuissante à empêcher les conflits et manque de moyens pour faire respecter les droits des peuples : elle n'a pas de force propre, les Etats ne respectent pas leurs engagements et il n'y a pas de sanctions

Résumé :

Cet article se concentre sur la nécessité d'une réforme au sein de l'ONU qui s'explique d'une part par l'existence d'une crise interne à l'ONU, et d'autre part, par la situation de crise du système international. La réforme est à l'ordre du jour depuis de nombreuses années et a donné lieu à différentes propositions et soulevé plusieurs questions. Le débat sur la réforme de l'ONU porte en grande partie sur la question de l'élargissement du Conseil de sécurité. A ce propos, l'Algérie et plus généralement le continent africain revendiquent l'intégration d'un ou deux Etats africains au sein du Conseil de sécurité, ce qui pourrait aider à la gestion des conflits dans ce continent. Finalement, la réforme de l'ONU telle qu'elle est conçue ne peut que conforter l'ordre existant et répondre aux attentes des pays en développement, qui sont à la recherche de plus d'équité.

Aujourd'hui, les relations internationales connaissent de plus en plus une dynamique qui résulte du jeu des différents acteurs dont la nature a évolué vu la complexité des problèmes internationaux. Ceci rend légitime de s'interroger sur la régulation de la société internationale, c'est-à-dire de poser le problème de l'ordre international.

La création de l'Organisation des Nations Unies (ONU) après la deuxième guerre mondiale en 1945 était censée apporter une solution à ce genre de régulation en tant qu'institution qui assurerait la régulation d'un système international de plus en plus ressenti comme injuste, d'une défense des droits des peuples et des Etats, notamment des moins influents sur la scène internationale. Mais l'illusion du droit international par rapport à la réalité de la gouvernance internationale entraine une immense déception de la part de la communauté internationale envers cette institution qui est appelée à sortir de son enlisement et à aider à résoudre un nombre toujours croissant de problèmes internationaux.

La création de l'Organisation des Nations Unies (ONU) après la deuxième guerre mondiale en 1945 était censée apporter une solution à ce genre de régulation en tant qu'institution qui assurerait la régulation d'un système international de plus en plus ressenti comme injuste, d'une défense des droits des peuples et des Etats, notamment des moins influents sur la scène internationale. Mais l'illusion du droit international par rapport à la réalité de la gouvernance internationale entraine une immense déception de la part de la communauté internationale envers cette institution qui est appelée à sortir de son enlisement et à aider à résoudre un nombre toujours croissant de problèmes internationaux.

Ainsi, la crise de l'ONU n'est autre que celle de l'ordre international établi[1]

Malgré le fait qu'il existe d'autres acteurs et d'autres institutions, les Nations Unies occupent une situation stratégique, elles sont les seules à détenir une légitimité qui se réfère à un intérêt collectif international commun, elles sont censées remplir la fonction d'une communauté politique nécessaire au fondement du droit international. La plupart des Etats souhaitent le maintien de l'ONU même s'ils peinent à trouver dans cette organisation une manière de satisfaire leurs intérêts nationaux. En effet, l'ONU est une référence majeure dans la gestion des crises même si ses limites font qu'elle partage l'application des décisions et des compétences[2] Une réforme de l'ONU permettrait de contrer l'unilatéralisme et les inégalités géopolitiques et aussi de donner une place à de nouveaux acteurs. La question de la réforme de l'ONU se pose depuis la fin de la guerre froide même si la crise est devenue un mode normal de fonctionnement de l'ONU et qu'elle semble avoir porté en elle les germes de sa propre impuissance[3]

L'ONU se compose aujourd'hui de 193 Etats-membres, elle comporte un ensemble d'institutions relevant du domaine public et composées d'une multitude d'entités qui ont pour mission le maintien de la paix et de la sécurité collective et le développement de la sécurité humaine… Toutes ces entités

Abstract:

This article focuses on the need for reform within the UN which is explained on the one hand by the existence of an internal crisis at the UN, and on the other hand, by the crisis situation of the international system. Reform has been on the agenda for many years and has given rise to various proposals and raised several questions. Much of the debate on UN reform revolves around the issue of Security Council enlargement. In this regard, Algeria and the African continent more generally claim the integration of one or two African states within the Security Council, which could contribute to the management of conflicts in this continent. Finally, the reform of the United Nations as it is conceived can only consolidate the existing order and meet the expectations of developing countries, which are in quest of more equity.

Riadh Bouriche

* **Professeur en Sciences Politiques**
* **Docteur en Droit**
* **Directeur du laboratoire Etat, Politiques Publiques et Stratégies gouvernementales**

Faculté des sciences politiques
Université Constantine 3

Réforme de l'Organisation des Nations Unies :

Une perspective algérienne pour l'Afrique

elle pas les moyens ?

A Moscou, le gouvernement russe et le président Poutine font également appel à des figures et à des référents qui remontent à la Seconde Guerre mondiale, à la «Grande Guerre Patriotique» selon la phraséologie officielle : néo-nazis, dénazifier l'Ukraine, le leader extrémiste Stepan Bandera. Autant de marqueurs symboliques sensés mobiliser l'opinion publique russe essentiellement, mais aussi une opinion publique internationale sensible aux affres du nazisme. Sur le terrain ukrainien, les Russes désignent le groupe paramilitaire Azov, nationaliste extrême, badériste et néo-nazi comme la partie visible de l'iceberg, de cette galaxie ultranationaliste, russophobe et belliciste, coupable selon les autorités russes de toutes les exactions commises dans le Donbass depuis 2014. Mais la voix de Moscou peine à passer de l'autre côté du «Mur», celui érigé par les «Occidentaux» pour faire prévaloir «leur» vérité.

Sur le terrain ukrainien, les Russes désignent le groupe paramilitaire Azov, nationaliste extrême, badériste et néo-nazi comme la partie visible de l'iceberg, de cette galaxie ultranationaliste, russophobe et belliciste, coupable selon les autorités russes de toutes les exactions commises dans le Donbass depuis 2014.

Aujourd'hui, avec cette guerre post-moderne de type 2.0, l'essentiel est occulté : la reconfiguration de l'ordre mondial entre tenants de la suprématie euro-atlantiste, et par extension géoéconomique un monde «occidental» incluant l'Amérique du Nord, l'Union européenne, l'Australie, la Nouvelle-Zélande, le Japon et la Corée du Sud, et les adeptes d'un monde rééquilibré où l'Eurasie autour du binôme Russie-Chine avec des points d'ancrage en Afrique, au Moyen-Orient et en Amérique latine, aura un rôle plus important à jouer dans l'arène internationale.

L'histoire retiendra que l'Ukraine, en plus d'être un véritable pivot géographique selon la formule de Zbigniew Brzezinski, aura été un pivot historique qui a fait basculer le système mondial d'une configuration unipolaire post-Guerre froide, à une configuration à pôles multiples. L'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord (OTAN), formidable parapluie militaire américain en Europe aura été inutile dans la préservation de l'intégrité de l'Ukraine, d'où la nécessaire réflexion en Europe d'un système de sécurité autonome des Etats-Unis, pourquoi pas autour de l'Allemagne. La Grande-Bretagne, libérée grâce au Brexit, des contingences européennes, se projette comme une grande puissance libérale et financière à la faveur de la stratégie de l'empire global, *Global Britain*.

Les sanctions «occidentales» à l'encontre de la Russie sont également en passe d'impacter le système économique mondial. Une plus grande autonomie des économies russes et chinoises par rapport au système SWIFT et à l'étalon Dollar, entrainant dans leur sillage les économies indienne, iranienne, africaines et latino-américaines provoquera sans doute la fin du système économique mondial de Bretton Woods et ouvrira la porte à un nouveau système où l'hégémonie «occidentale» sera moindre et ses diktats également.

Une plus grande autonomie des économies russes et chinoises par rapport au système SWIFT et à l'étalon Dollar, entrainant dans leur sillage les économies indienne, iranienne, africaines et latino-américaines provoquera sans doute la fin du système économique mondial de Bretton Woods et ouvrira la porte à un nouveau système où l'hégémonie «occidentale» sera moindre et ses diktats également.

Mais toutes ces problématiques, les médias mainstream ne les évoquent pas directement. L'heure est au storytelling où les réfugiés ukrainiens sont utilisés comme alibis pour la propagande antirusse. La démocratie doit toujours avoir bonne conscience.

Ne dit-on pas que la première victime de la guerre c'est la vérité ?

Les médias mainstream, pour la plupart «occidentaux», ont procédé, dès le 24 février 2022, date de l'entrée des blindés russes en Ukraine, à la fabrication de l'ennemi, selon la formule de Pierre Conessa. On revient désormais au méchant «Rouskof», ce barbare venu de l'Est pour fossoyer la jeune démocratie ukrainienne. Dans le rôle du méchant, Poutine remplace très vite Staline, et l'armée russe est dépeinte comme l'armée rouge fonçant sur Budapest en 1956 ou sur Prague en 1968. La vision binaire et manichéenne de l'ère de la Guerre froide est convoquée par des spécialistes autoproclamés de la Russie et de son président pour expliquer la forfaiture du «criminel» Poutine.

La vision binaire et manichéenne de l'ère de la Guerre froide est convoquée par des spécialistes autoproclamés de la Russie et de son président pour expliquer la forfaiture du «criminel» Poutine.

Ce va-et-vient historique sans cesse ressassé dans les chaines d'information en continu a un but. Il s'agit de mobiliser l'opinion publique dans l'optique de la fabrique du consentement chère à Noam Chomsky. Sinon, comment gagner la bataille de l'information sans engager un seul soldat sur le champ de bataille militaire ? Dans un monde «occidental» autoproclamé Héraut de la liberté et de la démocratie en Ukraine, du sort de ce pays dépendra le sort du monde «libre». Voici une rhétorique tout droit sortie des années 1950, du temps de la Guerre de Corée, de la création du pacte de Varsovie et de la consolidation de l'emprise soviétique sur l'Europe de l'Est !

Ironie du sort, ce sont ces démocraties qui ont étouffés les voix dissonantes des médias russes en Europe. Russia Today, RT France et l'agence Sputnik ont été purement et simplement fermés et/ou empêchés de diffuser à partir d'Europe, en Amérique du Nord et en Australie. Une conception assez particulière de la liberté d'expression, de la presse et de l'information ! Saint Thomas est passé par là : «faites ce que je dis mais ne faites pas ce que je fais». La fabrication de l'ennemi afin de fabriquer le consentement n'a pas besoin de récits contraires. Toute information en provenance de Moscou devient ainsi de la propagande, des Fake news et de la désinformation. A force de marteler ce postulat à longueur de journée, il devient une évidence, une vérité.

Ironie du sort, ce sont ces démocraties qui ont étouffés les voix dissonantes des médias russes en Europe. Russia Today, RT France et l'agence Sputnik ont été purement et simplement fermés et/ou empêchés de diffuser à partir d'Europe, en Amérique du Nord et en Australie.

La pensée est donc façonnée et l'espace public est ainsi conditionné pour «consommer» uniquement la version «occidentale» des faits. La journaliste française Anne-Laure Bonnel l'a appris à ses dépens, elle qui est intervenue sur une chaine de télévision française le 1er mars 2022, soit moins d'une semaine après le début de «l'opération russe» en Ukraine, pour dénoncer les frappes ukrainiennes contre les populations ukrainiennes russophones du Donbass. La journaliste a été publiquement lynchée par ses propres confrères avant qu'elle ne le soit par l'opinion publique conditionnée.

L'épisode du théâtre de Marioupol, bombardé par la Russie selon le gouvernement ukrainien, relayé par la presse mainstream, est symptomatique de la posture propagandiste de ces médias. Aucune image de prétendues victimes réfugiées dans ce théâtre visé par les bombes russes, une seule image satellite montrant l'endroit avant puis après la date dudit bombardement. Mais l'événement a été présenté comme un crime contre l'humanité commis par l'armée russe. L'image de l'Ukrainien paisible et pacifique victime de la barbarie russe vaut bien un média-mensonge comme le qualifierait le journaliste belge Michel Collon.

L'affaire renvoie au canon géant de l'ancien président irakien Saddam Hussein ou aux bébés koweïtiens sortis des couveuses par l'armée irakienne après l'invasion du Koweït par l'Irak le 02 août 1990. La fin ne justifie-t-

الملخص:

إن «العملية الروسية» في أوكرانيا، التي تعد أكثر من مجرد حرب من المنظور العسكري، في طريقها لتصبح أول حرب ما بعد الحداثة 2.0. لماذا؟ الجواب بسيط: جميع المتحاربين: الروس والأوكرانيون و«الغربيون» يستخدمون أو يسيئون استخدام ما بعد الحقيقة والأخبار الكاذبة واستخدام المعلومات كسلاح فتاك.

Abstract

More than just a war on the military ground, the «Russian operation» in Ukraine is on the verge of becoming the first post-modern war 2.0. Why ? The answer is simple: all the protagonists: Russians, Ukrainians and «Westerners» use and abuse post-truth, fake news and leverage information as a lethal weapon.

Ahmed Kateb
* Chercheur en sciences politiques et en relations internationales

En Ukraine, la vérité première victime de la guerre :

L'information, enjeu majeur pour gagner l'opinion publique

Résumé

Plus qu'une guerre sur le terrain militaire, «l'opération russe» en Ukraine est en passe de devenir la première guerre post-moderne 2.0. Pourquoi ? La réponse est simple : tous les protagonistes : Russes, Ukrainiens et «Occidentaux» usent et abusent de la post-vérité, des Fake news et utilisent l'information comme arme fatale.

Indeed, there were opinions within the Atlantic alliance that saw the expansion of NATO as a strategic misstep that would make NATO lose its cohesion, in contrast to a strong counter-opinion in the West that saw the need to include new countries, especially in Europe, which means more lands, greater resources and new finances for the alliance.

In general, there are three major trends in this framework:

1. Nationalist Europeans opposed to the idea of expanding NATO: They see that NATO is a Western idea that belongs to Western Europe only, and that any expansion would destabilize this alliance. Moreover, the alliance should be committed only to protecting Western Europe and performing any new tasks that correspond to the challenges of the time such as new asymmetric security threats associated with illegal immigration, drug trafficking, organized crime and the phenomenon of international terrorism, in addition to its primary mission of joint defense of Europe and the other countries that make up the Alliance in general.

2. The Atlanticists, led by Britain: it calls for the expansion of NATO, especially towards the countries of Eastern Europe, as it sees that NATO was established mainly to protect all of Europe and the inclusion of new countries is necessary to prevent a new war, as happened during World War II. However, the real goal of this expansion is targeting Russia mainly in order to contain it in its areas of influence.

3. The New Atlanticists: they support the two previous propositions with the need for the existence of special security institutions in Western Europe, the expansion of NATO to include new countries, and coordination between these institutions. An entity or body called 'Berlin Plus' has been established with the task of coordinating between the NATO agencies and the European Union's security services.

In the midst of this Western debate about NATO expansion and its new roles, comes Ukraine, which is geographically within the Russian Slavic region as part of the ancient Russian civilization. As a result of the political changes that occurred during the "Orange Revolution of 2004", Ukraine made a request to join the North Atlantic Treaty Organization. After NATO officially announced it at a special summit in 2008 with the possibility of Ukraine and Georgia joining the alliance after submitting a request, Russia showed it utmost rejection, a rejection that translated in the Russian-Georgian war in August 2008.

There were also continuous requests from Moscow, that persisted until a few months before the lunch of the military operation, to cancel the NATO decision issued in 2008, opening the door for Georgia and Ukraine to join the North Atlantic Treaty Organization. Such requests have been categorically rejected by the West, without paying due consideration to Russia's concerns about its national security.

According to the researcher, the problem began after 2010, time of election of a new president of Ukraine, Viktor Yanukovych, who worked to establish balanced relations with Russia and the West, despite the fact that the Western media portrayed him as a follower of Russia, as Yanukovych tried to benefit from trade exchanges with Europe while maintaining good relations with Moscow.

But in 2014, with the Obama administration, the Ukrainian president refused many American requests. Meanwhile, massive popular protests rose calling for the overthrow of the regime, and it was achieved. The researcher believes that there were plans to exterminate the Slavic race in Ukraine afterwards. Indeed, there has been also permanent Western plans to prevent the rise of a Slavic union that the West sees as a threat to it; this is what happened in Serbia, being the genocide of the Slavic race on the pretext of human rights in 1999.

In 2014, Russia, as a reaction and a preemptive step to the West's attempt to contain it, annexed Crimea without war, after conducting a self-determination referendum to join the Russian Federation (a Russian proposal), while the West considered this annexation illegal and began imposing sanctions on Russia that are still continuing to multiply after Russia began its military operation in Ukraine on February 24th.

Map showing the location of Ukraine, which is at the center of Russia, Western Europe, and parts of Eastern Europe

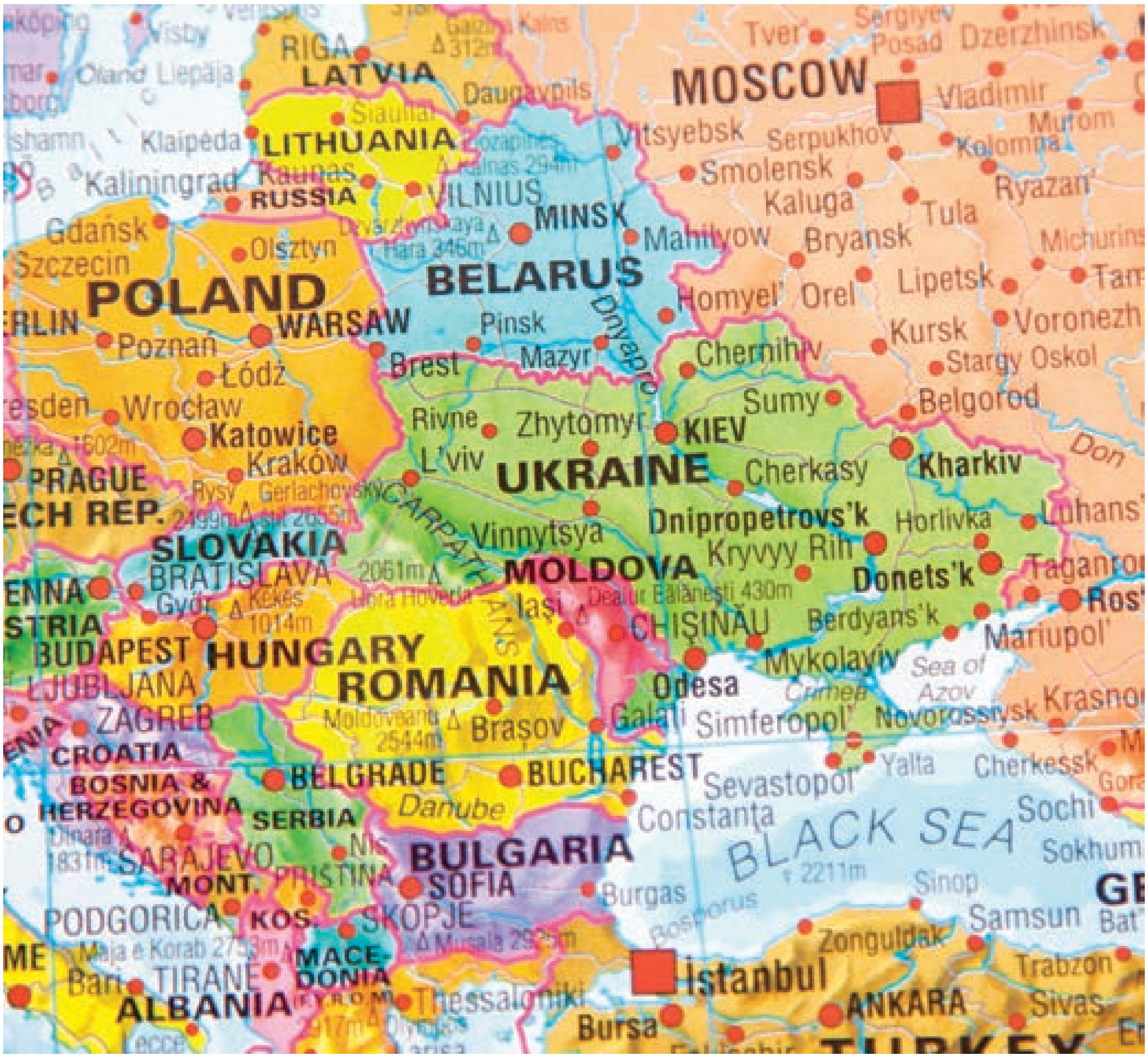

of a country or a region cannot be achieved at the expense of another.

Geographically, Ukraine is enclosed between two major powers in the world, Eurasian Russia and Atlanticist Europe, backed by the United States of America and the rest of the Western allies. Ukraine is also the second European country in terms of area after Russia. After its independence from the Soviet Union in 1991, Ukraine has adhered to neutrality as a state between two strong superpowers, as previously mentioned, but chose to take side against another alliance or against Russia with which it has had strong historical, ethno-linguistic and political ties that are so hard to overlook.

NATO's eastward expansion is the cause of the crisis

The scholar believes that since the collapse of the Soviet Union, NATO has had plans to expand to the east. According to Western thought, controlling Russia means controlling the world within a project of NATO globalization. A debate emerged in America and Europe about **the need to expand NATO to Eastern Europe.**

The crux of the problem is the expansion of NATO, as Ukraine changed its constitution and amended its strategic doctrine in order to join NATO. This is what Moscow considered a point of no return and an unacceptable situation.

Moreover, Savin believes that Western media in general is using propaganda against Russia by falsifying facts and portraying Russia as the aggressor against Ukraine. However, whereas Russia is ready to end this process immediately if Ukraine accepts Moscow's terms, Western media is promoting the opposite.

The outcome of the Russian military operation in Ukraine

The scholar believes that predicting the course and duration of the Russian military operation in Ukraine is difficult, and believes that this war is completely different from any war that Russia has been through before, be it Georgia in 2008 or Afghanistan during the eighties. Therefore, foreseeing its future is currently not possible, especially with the high velocity of events and the insistence of the West to support Ukraine politically and militarily at a time when Russia has warned of the consequences of these actions and its threat to use weapons of mass deterrence, including nuclear weapons.

Russia is the largest nuclear country in the world, with more than 6,000 nuclear warheads and long-range ballistic missiles with a range of more than 20,000 km.

Harley Schlanger's talk

In his talk titled: " Economic Warfare against Russia Deployed to Prevent Economic Integration of Eurasia with Western Europe," the German scholar stressed that the main objective of the economic sanctions directed against Russia is to cause the collapse of Russia's financial and economic system, as he described these sanctions as weapons of mass destruction, which violates all international norms and laws.

He added that the West is trying to legitimize these sanctions, although their repercussions fall always on peoples, not the regimes. In this context, Schlanger recalled what happened in Iraq, Yemen and Syria, where those sanctions had negative and devastating repercussions on peoples.

In his answer about the veracity of Russian reports accusing Washington of developing biological weapons in Ukraine, the German scholar stressed that he does not rule out that these reports are true.

Economic Integration of Eurasia with Western Europe

Harley Schlanger believes that a hidden facet of these sanctions was also to prevent any European-Eurasian economic alliance outside America's framework, this economic cooperation which has been greatly consolidated during the last twenty years as Europe has become dependent on 40% of Russian gas to meet its internal needs. The scholar also believes that sanctions against Russia are not in the interests of Ukraine itself in the medium term and greatly weigh on the Ukrainian economy, which is already collapsing due to the war.

With regard to the Russian motives for launching this military operation against Ukraine, he believes that the justifications presented in this framework are compelling, especially since Russia has expressed its fears and security concerns about NATO expansion for many years, and has always considered Ukraine's accession to the alliance a red line that cannot be crossed.

Smaine Djella's talk

For scholar Smaine Djella, he believes that the Ukrainian crisis may appear relatively far from Algeria from a geographical perspective, but there is a great official and popular interest in this crisis because of its repercussions that affected all the inhabitants of the globe, specifically in the areas of energy and global food security, given that Russia and Ukraine together cover 30% of wheat exports in the world.

In his talk titled: **"Russia, Ukraine and NATO: between Atlanticism versus the principle of 'Security for All'"**, he asserted that the concept of 'Security Indivisibility' or 'Security for All' has been used by Russian President Vladimir Putin in his response to the western tendency that promotes and strives to realize a customized regional security at the expanse of Russia's security. As per Russia, it believes that security cannot be divided and is the same for all regions, and that the security

Moscow launched on the 24th of February a special military operation in Ukraine, aiming, according to Moscow, to “protect people who, for eight years now, have been facing humiliation and genocide perpetrated by the Kyiv regime,” as stated by Russian President Vladimir Putin, who also said: "This situation required conducting an operation to disarm Ukraine and protect civilians in Donbas."

The symposium raised a major question concerned with **the reasons and motives behind Russia's launch of this military operation in Ukraine,** which today has turned into a war between the two sides, and examines its **regional and international repercussions.**

A group of professors and specialists from inside and outside Algeria participated in the symposium (in presential and via video conferencing):

1. Leonid Savin / Geopolitical analyst, strategist, and political scientist, Russia.

2. Harley Schlanger / Vice-Chairman of the Board of the Schiller Institute, and Spokesman for The LaRouche Organization. Germany, USA.

3. Smain Djella / Ph.D in International Studies, Independent Researcher, Algeria.

The discussion focused on three (03) main axes:

1. Reasons and motives behind the Russian military operation in Ukraine.

2. Regional and international repercussions.

3. The future of Russian-Ukrainian relations.

This international symposium, organized by Echaab Center for Studies and Research, aims to:

1. Discuss the causes and motives behind the Russian military operation in Ukraine.

2. Understand the regional and international repercussions of the Russian military operation in Ukraine.

3. Prospect the future of Russian-Ukrainian relations after the war.

Leonid Savin’s Talk

Leonid Savin believes that the Ukrainian crisis goes back to 2004 after the so-called Orange Revolution in Ukraine and the installation of a new pro-Western government that has since worked against the interest of federal Russia.

With regard to justifications for the Russian military operation in Ukraine, Savin believes that these include, in addition to the dangers of NATO’s eastward expansion on Russian national security, the rise of the fascist and Nazi tide in Ukraine which is the main reason compelling Russia to intervene militarily in Ukraine, fight its advocates and counter the danger they pose to Russia’s security, as they have crossed all lines and have constantly provoked Moscow. He also believes that preventing the Ukrainian leadership from committing ethnic genocide of some Russians in the east was also an additional reason to intervene.

Regarding the direct repercussions of the war, the Russian scholar believes that it will cause a severe economic crisis for Ukraine, and it is possible that these repercussions will extend to the rest of the world, considering that Ukraine covers 10% of the world’s wheat exports. On the other hand, western media is working to portray Ukraine as a victim of this military operation while Ukraine have always acted towards this war for years and did not take Russian concerns seriously.

Media propaganda

مركز الشعب للدراسات والبحوث

ECHAAB CENTER FOR STUDIES AND RESEARCH

ECSR

Echaab Center for Studies and Research (Research Team of Algerian Foreign Policy Analysis) organized an international symposium entitled:

«Russia's Military Operation in Ukraine: Motives and Repercussions.»

On February 24, 2022, Russia launched a large-scale military operation against Ukraine and presented several arguments to justify this operation, including the protection of its national security against the efforts of Ukraine to join NATO and the indivisibility of regional security in the region, as stated by Russian President Vladimir Putin himself.

Indeed, we cannot diagnose and understand the war between Russia and Ukraine, supported by the West, without delving into the history of the relations between the two countries. These two countries have cultural bonds that extend back hundreds of years. They also share linguistic and ethnic ties. Ukraine is the second most powerful Soviet republic after Russia, as it has great strategic, economic and cultural importance. Since its separation from the Soviet Union, Russia and the West have competed to extend greater influence in the country in order to maintain the balance of power in the region in their favor; and Russia's success in taking over Crimea and its subsequent annexation to Russia was considered a naval superiority in the region, and even increased the popularity of President Vladimir Putin in Russia. Despite international condemnation directed against him and the imposition of harsh sanctions on Moscow by the United States, the European Union and their allies, Russia continued its offensive policy, as it considered the Ukrainian military mobilization and alertness against the separatists, loyal to it, in the Donbas region a direct threat to its national security.

Hence, the Russian escalation increased, as

Notes:

[1] Raoul DELCORDE, L'Indo-Pacifique nouvel enjeu stratégique mondial? 10 décembre 2021, https://www.centreavec.be/publication/lindo-pacifique-nouvel-enjeu-strategique-mondial/

[2] Le Point 2535, 18 mars 2021, p.42.

[3] Martine BULARD, L'Alliance atlantique bat la campagne en Asie, https://www.monde-diplomatique.fr/2021/06/BULARD/63167

[4] Martine BULARD, Nouvel axe indo-pacifique, Disponible sur: https://www.monde-diplomatique.fr/mav/170/BULARD/61694

[5] Vaimiti GOIN, L'espace indopacifique un concept géopolitique à géométrie variable face aux rivalités de puissance, 4 octobre 2021, Géoconfluences. : http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-thematiques/oceans-et-mondialisation/articles-scientifiques/espace-indopacifique-geopolitique

[6] Vaimiti GOIN, L'espace indopacifique un concept géopolitique à géométrie variable face aux rivalités de puissance, 4 octobre 2021, Géoconfluences. : http://geoconfluences.ens-lyon.fr/informations-scientifiques/dossiers-thematiques/oceans-et-mondialisation/articles-scientifiques/espace-indopacifique-geopolitique

[7] David CAMROUX, Christophe JAFFRELOT, L'Indo-Pacifique: quels contours? Quels enjeux? Les analyses du CERI, 28 mars 2021, https://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/liindo-pacifique-quels-contours-quels-enjeux

[8] The White House, Indo-Pacific Strategy of the United States, February 2022.

[9] Thierry GARCIN, La géopolitique mondiale en forte fragmentation, Association Population & Avenir, Les analyses de Population et Avenir, 2021/7 N°37, pp. 1-26, www.cairn.info/revue-analyses-de-population-et-avenir-2021-7-page-1.htm

[10] John SEAMAN, L'érosion de l'influence américaine en Asie se poursuit, RAMSES 2016, IFRI, Dunod, 2015, pp. 232-235.

[11] Michel FOUCHER, La bataille des cartes analyse critique des visions du monde, François Bourin Editeurs, Paris, 2011, p.49.

[12] The Departement of Defense, Indo-Pacific strategy report, June 1, 2019, Available: https://media.defense.gov/2019/Jul/01/2002152311/-1/-1/1/DEPARTMENT-OF-DEFENSE-INDO-PACIFIC-STRATEGY-REPORT-2019.PDF

[13] Martine BULARD, L'Alliance atlantique bat la campagne en Asie, https://www.monde-diplomatique.fr/2021/06/BULARD/63167

[14] Kai He, Mingjiang Li, Understanding the dynamics of the Indo-Pacific: US-China strategic competition, regional actors and beyond, International Affairs, Volume 96, Number 1, January 2020, Chatham House, pp. 1-7.

[15] Feng Liu, The recalibration of Chinese assertiveness: China's responses to the Indo-Pacific challenge, International Affairs, Volume 96, Number 1, January 2020, Chatham House, pp. 9-27.

[16] Pierre MELANDRI, Americans First: la géopolitique de l'administration Biden", IFRI, Politique étrangère, 2021/3 Automne, pp. 11-24.

[17] Frédéric LEMAITRE, Pékin assume ses divergences avec Washington, Le Monde, 13 mars 2021.

[18] LE POINT 2570, 11 novembre 2021, p.52.

[19] Raoul DELCORDE, L'Indo-Pacifique nouvel enjeu stratégique mondial?, 10 décembre 2021, https://www.centreavec.be/publication/lindo-pacifique-nouvel-enjeu-strategique-mondial/

[20] Stratégie Indo-Pacifique des Etats-Unis, La Maison-Blanche, 11 février 2022, Fiche d'information. https://www.state.gov/translations/french/la-strategie-indopacifique-des-etats-unis/

[21] La stratégie indo-pacifique de Biden contredit l'engagement d'éviter tout conflit avec la Chine, 2 mars 2022, Xinhua, http://french.news.cn/2022-03/02/c_1310495495.htm

[22] Ardavan AMIR-ASLANI, Le siècle des défis Grands enjeux géostratégique internationaux, L'Archipel, 2021, pp. 38, 43, 44.

[23] LE POINT, 2575-2576, 16-23 décembre 2021, p.96.

[24] https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2021/01/IPS-Final-Declass.pdf

[25] Kevin RUDD, How to keep US-Chinese confrontation from ending in calamity, Foreign Affairs, March/April 2021, Volume 100, Number 2, p. 58.

Trump), the repression of the Uyghur in Xinjiang qualified as "genocide" and description of China as the most important challenger to US supremacy.[18]

On 15 September 2021, the United States, Australia and Britain announced the creation of the AUKUS, a new military tripartite alliance allowing the United States to sell nuclear propulsion submarines to Australia. Beside the AUKUS, the United States is increasing its military engagement in the Indo-Pacific through selling military equipment and organizing military exercises. In February 2022, Biden Administration issued the Indo-Pacific Strategy of the United States.[19]

The objective of the United States is a free and open, connected, prosperous, resilient and secure Indo-Pacific [20]:

- Free and Open: through democracy, free press, dynamic civil society, transparent budgets, international-law-based skies and seas, common approaches to internet and cyberspace;

- Connected: through alliances, regional partners, a powerful ASEAN, regional leadership of India, QUAD and the links with Euro-Atlantic area;

- Prosperous: through high standards of labor and environment, a clean energy, APEC and Build Better Back World program (B3W);

- Secure: through the stability in the strait of Taiwan, AUKUS and the complete denuclearization of the Korean Peninsula;

- Resilient: through climate, environment and global health security.

According to the Strategy, the People's Republic of China (PRC) pursues a sphere of influence in the Indo-Pacific and seeks to become the world's most influential power. The PRC coercion and aggression spans the globe. The US allies and partners bear much of the cost of China harmful behavior. PRC is undermining human rights and international law, including freedom of navigation. Hence, America has to ensure that the region remains open and accessible and that the seas and skies are governed and used according to international law. Washington has to build support for rules-based approaches to the maritime domain, including in the South China Sea and the East China Sea. Biden Administration will engage a new Indo-Pacific Economic Framework, to enrich and support the economic pillar of the Indo-Pacific Strategy.

In 2018, China deployed cruise anti-ship missiles and long-range surface-air missiles on the Spratly Islands, a disputed territory in the South China Sea. China denounced the QUAD as "an Asian NATO serving the hegemonic ambitions of the United States".

Conclusion

The rivalry between the United States and China is shaping the new International Order, in Asia-Pacific and all over the World.

Many countries of the Asia-Pacific region want to continue relying strategically on the United States and cooperate economically with China. The economic relations are interpenetrated and the countries of the region cooperate and exchange together in many forums: BRICS, Shanghai Cooperation Organization, Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP).

According to China, many countries in the "Indo-Pacific" mistrust the United States and appreciate China's position on the non-interference in internal affairs.[21] China would like to impose its model softly, through infrastructure projects (1700 projects for a total cost of 900 billion USD) and economic and financial ties. China expects from its partners a political support on Taiwan and China Sea and no political interference on the issues of Tibet, Xinjiang and Hong-Kong.[22]

Chinese professor Yan Xuetong from Tsinghua University recognizes that China is more assertive on some topics (trade, finance, investment, ideology) but is pacifist and did not lead any war since 1979.[23]

The objective of the United States is to maintain US strategic primacy in the region and promote a liberal economic order while preventing China from establishing new illiberal spheres of influence. The United States seek to engage India as a counterbalance to China and advance US global economic leadership while promoting fair and reciprocal trade.[24]

Former Australian Prime Minister Kevin Rudd, aware of a risk of a conflict between the two Great powers, recommended a "managed strategic competition" to reduce the risk of competition escalating into open conflict. The two countries can put in place guardrails that would prevent a catastrophe.[25]

the APEC Summit in Vietnam in November 2017, a strategy based on the principle of an Open and free Indo-Pacific, the respect for sovereignty and independence of all nations; peaceful resolution of disputes; free, fair and reciprocal trade based on open investment, transparent agreements and connectivity; and adherence to international rules and norms, including those of freedom of navigation and over flight.

The Indo-Pacific Strategy was justified by the fact that even through China benefited from the regional international system to become richer, it is now undermining the system by eroding its values and principles and violating international norms.[12]

The Trump administration reset the QUAD (Quadrilateral Security Dialogue) at the level of Ministers of Foreign Affairs in 2017, comprising the United States, India, Australia and Japan. The QUAD met, for the first time, at the level of Heads of States and Governments, on 12 March 2021, under the Joe Biden administration, and vowed to defend a "Free, open, inclusive, safe and democratic Indo-Pacific".[13] The United States wanted also to include other Asian and European countries in a QUAD+ format.

Two visions of the Indo-Pacific can be distinguished in the West: for the United States and Britain, the objective is to oppose China economically, politically and militarily whereas for France, Germany and the European Union, China must be included in all strategy for the region, with an emphasis on the respect of international law (freedom of navigation) and multilateralism.

The US National Security Strategy (December 2017) labeled China as a "revisionist power".[14] The Defense Law of 2019, adopted by the US Congress, set the highest priority to the goal of countering China. The United States spent 778 billion USD for defense in 2020 and China spent for the same year 252 billion USD.

In 2018, China deployed cruise anti-ship missiles and long-range surface-air missiles on the Spratly Islands, a disputed territory in the South China Sea. China denounced the QUAD as "an Asian NATO serving the hegemonic ambitions of the United States".

The United States installed a mobile radar on the Pescadores Islands, less than 150 Km from China and are the American forces are heavily present in the Asia-Pacific region: 55,000 soldiers in Japan, 28,500 soldiers in South Korea, 42,000 soldiers in Hawaii, Guam, Australia and New Zealand. The 3rd American Fleet is posted in Eastern Pacific and the 7th Fleet in the Western Pacific. The United States is linked with five treaty military alliances in the region: Japan, Australia, Thailand, South Korea and the Philippines.

The United States did not ratify the UN Convention on the law of the sea (Montego Bay Convention) but endowed itself the right to supervise its implementation and interpret unilaterally its dispositions.

In reaction to the US "containment" strategy, China is actively pursuing development of its anti-access/area denial capabilities while advocating adoption of the New Asia security concept. In May 2014, President XI Jinping of China advocated the principle "Asia for Asians", explaining that it is up to Asian states to solve security matters and cooperation issues in Asia.[15]

Beside the military aspects, the main contentious topics between China and the United States are: the situation of Human rights in China, censure on the internet, rights of ethnic and religious minorities, Tibet, Xinjiang, Hong-Kong, American trade deficit, intellectual property matters, Chinese technological spying, competition between free-trade zones, cyber-attacks, climate, COVID-19 pandemic, Taiwan, North Korea, Iran, Syria, Myanmar, and Africa.

The United States were alarmed by the "Made in China 2025" program which aims at making of China a global leader in the fields of: artificial intelligence, quantum information technology, robots, airspace, autonomous vehicles and bio-pharmacy.[16] The People's National Assembly reaffirmed in March 2021 that China should be a great power in 2035, the conditions are technological independence and army modernization.17 Since 12 March 2019, China is considered a "systemic rival" by the European Union and the NATO (14 June 2021) considers it a "systemic challenge".

Joe Biden, the new American President since January 2021, maintained a harsh policy toward China: trade and commercial tariffs maintained (the trade war was declared in 2018 by Donald

Chinese and Indian pivots, with Singapore and Malacca as central points and Suez and Panama as access passages.

The map below shows the different definitions of the Indo-Pacific area by major countries:[5]

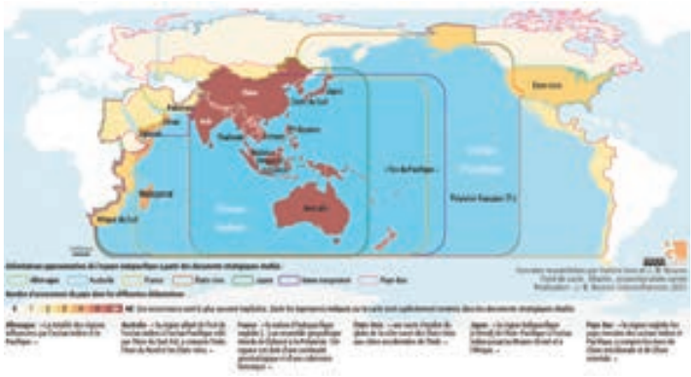

The illustration below enumerates the different countries who adopted Indo-Pacific strategies, with the objectives and purpose of these strategies:[6]

État	Stratégie indopacifique	Date	But résumé de la stratégie
Allemagne	« Leitlinien zum Indo » « Pazifik »	Août 2020	• To promote a free and open space, including China
Australie	« A Stable and prosperous Indo-Pacific » (p. 37-47) dans « *Foreign Policy White Paper* »	Novembre 2017	• Containing China • To promote a stable and prosperous area
Canada	« Canada and the Indo-Pacific : diverse and inclusive, not 'free' and 'open' »	Septembre 2020	• To promote a stable and prosperous space including China
Unis-États	Pacific Strategy «Indo » « Report	Juin 2019	• Containing China • Increase its influence • Promote a stable and prosperous area
France	« Stratégie de défense française en Indo-pacifique »	Juin 2019	• To promote a free and open space including China • To promote the integration of the Outre-mer collectivities in the Indo-Pacific
Inde	« India's vision for the Indo-Pacific » (discours du Premier Ministre Narendra Modi au Dialogue de Shangri-La à Singapour)	Juin 2018	• Containing China • Increase its influence • Promote a stable and prosperous area
Japon	« Free and open Indo-Pacific strategy » dans « *Japan Diplomatic Bluebook* »	Octobre 2020	• Containing China • Promote a stable and prosperous zone
Zélande-Nouvelle	« Pacific Reset Policy »	Mars 2018	• Promote a stable and prosperous area • Maintain influence on Pacific Islands
Bas-Pays	« Indo-Pacific : Guidelines for strengthening Dutch and EU cooperation with partners in Asia »	Novembre 2020	• To promote a free and open zone including China
Uni-Royaume	« The Indo-Pacific Tilt : A framework » (p. 68-69) dans « *Integrated Review of Security, Defense, Development and Foreign Policy* »	Mars 2021	• Containing China • To promote a stable and prosperous region
Union européenne	« La stratégie de l'UE pour la coopération dans la région indo-pacifique », *Communication conjointe au parlement européen et au conseil.*	Septembre 2021	• To promote a stable region including China Security of energy provisions •
China	*Aucune*	-	• Refuses to recognize the Indo-Pacific concept

Two visions of the Indo-Pacific can be distinguished in the West: for the United States and Britain, the objective is to oppose China economically, politically and militarily whereas for France, Germany and the European Union, China must be included in all strategy for the region, with an emphasis on the respect of international law (freedom of navigation) and multilateralism.[7]

The interest of the United States for the Indo-Pacific is justified by the fact that the region is home to more than half of the world's people, nearly two-thirds of the world's economy and seven of the world's largest militaries. It supports more than 3 million American jobs and is the source of nearly 900 billion USD in foreign direct investment in the US[8] America's annual trade with the region is 2.3 trillion USD and the US invested 1.3 trillion USD in the "Indo-Pacific".

3. The American plan to "contain" China's rise.

The Americans are worried about China's power, which is based on many asset [9]:

- National pride;

- Economic growth and huge market;

- Second largest GDP in the World (since 2010);

- First industrial power in the World (30% of global manufacturing);

- First world exporter (a surplus of 535 billion USD in 2020) and world investor;

- Large currency reserves;

- New technologies, research and development (68,720 patents demands in 2020 and 59,230 for the United States);

- Military budget: in the last years, China has developed its capacities (submarines, ballistic missiles, bombers, cyber capacity)[10]

China is claiming many islands and maritime territories: East China Sea, South China Sea, Yellow Sea, Paracel, Spratly, Senkaku (Dioyutai), Natuna. These islands and maritime spaces are also claimed by other neighboring countries[11]

Nonetheless, the US President Donald Trump abandoned in January 2017 the Trans-Pacific Partnership (TPP), a large free-trade area in the Asia-Pacific under the aegis of the United States; he was the President who initiated the "Indo-Pacific Strategy" during

1. Introduction:

The "Indo-Pacific" concept framework was developed by the United States since 2017 to counter an emerging and assertive China in Asia-Pacific region. The Indo-Pacific is the place where 2/3 of the global trade is transiting, via the maritime highways used by cargos and container-carriers[1] 80% of the oil and gas imported by China passes through the Malacca Strait controlled partially by Americans.

The Chinese power is on the rise in the Asia-Pacific area and beyond; China is increasing its defense spending, modernizing its navy, expressing its claims in the East China Sea and the South China Sea, which led to many incidents with the neighboring countries (Japan, Vietnam, Philippines).

For Graham Allison, the United States and China may experience in their relations the "Thucydides Trap" by which there will be an inevitable conflict between the rising power (China) and the dominant power (United States).

According to Singapore political scientist Kishore Mahbubani, China will become the first economic and political world power by ten or fifteen years from nowadays.[2] According to Pew Research Institute, in the United States, the negative opinion of China increased from 35% in 2005 to 66% in 2020.

2. The Indo-Pacific, genesis and evolution of a new geopolitical term.

The term "Indo-Pacific" was used for the first time in 2006 by the Indian Captain Gurpreet Khurana, Director of the think tank National Maritime Foundation, to stress the importance of India in Asia and the bonds between the Indian Ocean and the Pacific Ocean.[3] The concept is adopted by Japan under the name of "Ark of freedom and prosperity" and in 2007, for the first time, joint naval exercises are conducted in the Indian Ocean with the participation of the United States, Japan, India, Singapore, Australia, New Zealand and South Korea.[4]

For Graham Allison, the United States and China may experience in their relations the "Thucydides Trap" by which there will be an inevitable conflict between the rising power (China) and the dominant power (United States).

The Indo-Pacific term knew a revival starting from 2017 when the Trump administration used it to express the will of the United States to defend a Free and Open Indo-Pacific, in clear allusion to China's rising power in Asia. In June 2018, the name of the American military forces in the Pacific, PACOM, was changed to INDOPACOM (American forces Indo-Pacific command).

In its larger vision, the Indo-Pacific encompasses the Middle East, Eastern Africa, Russia and the Pacific American states. In geopolitics, the Indo-Pacific designates the shores of Asia and Africa organized around the

2019
G20
2019
JAPAN
TRADE
WAR

Zakari TERBAOUI
* PhD in Political Sciences and International Relations (Algiers 3 University).

The Indo-Pacific Strategy: the US plan to contain China

Abstract

In a context of a rising assertiveness of China on the international arena, the United States adopted a posture of containment of the Chinese «threat» based on the US military and strategic presence in what is called the «Indo-Pacific» region, a narrative of promotion of democracy and a policy of alliances, shaping the forms of a new international order which will be structured primarily by the rivalry between the United States and China.

Key words: Indo-Pacific, United States, China.

الملخص:

في سياق تعزّز حضور الصين على الساحة الدولية، تبنت الولايات المتحدة موقف احتواء «التهديد» الصيني على أساس الوجود العسكري والاستراتيجي الأمريكي فيما يسمى منطقة «المحيطين الهندي والهادئ»، وقد قدم ذلك على أنه تعزيز للديمقراطية وسياسة التحالفات ما سيرسم معالم أشكال النظام الدولي الجديد الذي سيتم بناؤه في المقام الأول من خلال التنافس بين الولايات المتحدة والصين.

الكلمات المفتاحية: الهند والمحيط الهادئ، الولايات المتحدة، الصين.

الشَّعبُ

«الماضي، الحاضر والمستقبل»

future while burring the Palestinian cause will only prompt Arab people to question the effectiveness of diplomacy in settling disputes and preserving justice and rightful causes. Hence, these agreements are more likely to provoke new resistance campaigns and assertiveness in dealing with the occupation and oppression. This means more troubles and strife are to be seen in the region in the foreseeable future. While the normalizing countries' image is at stake in the Arab world, Israel seems to be winning because it is being embedded in the region as an intrinsic member by growing its circle of friends as well as enhancing its economic connections with its neighbors.

Algeria should play a more active role in its geopolitical environment, whether in Africa or in the Middle East via an approach that seeks to influence the regional dynamics in a way to prevent the spillover effects on Algeria.

Regarding Algeria, a key regional player, may face intense security challenges emanating from these normalization deals, especially that with Morocco, given the security aspect of it that may imply policies detrimental to Algeria's stability and economic viability. Therefore, Algeria is required to play a more active role in its foreign policy that should be based on taking the initiative, rather than just reacting to others' policies, in order to influence the regional dynamics up to the point of containing any potential effect of these dynamics on its security and stability.

Notes:

[1]- "Israel: Background and U.S. Relations in Brief," Congressional Research Service, Report 44245, December 2, 2021, p. 10.

[2]- "Morocco's FM on normalization: Relations with Israel were 'already normal," the Times of Israel, December 13, 2020. Available from: https://www.timesofisrael.com/moroccos-fm-on-normalization-relations-with-israel-were-already-normal/

[3]- Mahjoob Zweiri, "The New Wave of Normalization: Shifting Sands or a Major Earthquake," Bawader (September 21), p. 4.

[4]- I believe Israelis will not accept the two-state solution under any condition, and it has been using it to gain time and get further concessions from their Palestinian and Arab counterparts. And many public opinion polls have shown that the majority of Israelis favor further expansion of settlement in the West Bank.

[5]- David Makovsky et al., "U.S. Policy toward Arab States, Palestinians, and Israel: Ideas and Approaches for the Biden Administration," the Washington Institute for Near East Policy, February 3, 2021, Available from: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-policy-toward-arab-states-palestinians-and-israel-ideas-and-approaches-biden

[6]- Tova Norlem and Tamir Sinai, The Abraham Accords: Paradigm Shift or Realpolitik?, Security Insights, n. 64 (October 2020), p. 2.

[7]- "Israel: Background and U.S. Relations in Brief," Congressional Research Service, op. cit., p. 10.

[8]- Martin Indyk, "Is a New Middle East Possible?" Perspectives, Lowy Institute for International Policy (August 2006), p. 1.

[9]- Imad K. Harb, "The Middle East Accords: An Arab Perspective," Arab Center Washington D.C., November 2, 2020. Available from: https://arabcenterdc.org/resource/the-middle-east-accords-an-arab-perspective/

[10]- Lora Vonderhear, "The Abraham Accords: A Peace Deal in Name Only," George Town Security Studies Review, October 23, 2020. Available from: https://georgetownsecuritystudiesreview.org/2020/10/23/the-abraham-accords-a-peace-deal-in-name-only/

[11]- Indyk, op. cit., p. 2.

[12]- "Peace Dividend," Rand Corporation, March 2021, p.2.

[13]- Ben Lyn Field, "Israel's Rewarding Road to Normalization," Foreign Policy, January 31, 2022, available from: https://foreignpolicy.com/2022/01/31/israel-abraham-accords-normalization-middle-east/

[14]- Zweiri, op. cit., p. 3.

[15]- Harb, op. cit.

[16]- Giorgio Cafiero, "How Morocco-Israel Normalization Could Push Algeria Closer to Russia?," The New Arab, December 15, 2020, Available from: https://english.alaraby.co.uk/analysis/how-morocco-israel-normalisation-could-push-algeria-closer-russia

[17]- "Foreign Maneuvers in Western Sahara Destabilizing Algeria: PM," Aljazeera, December 12, 2020, Available from: https://www.aljazeera.com /news/2020/12/12/foreign-manoeuvres-in-w-sahara-destablising-algeria-pm

- A potential Moroccan-Israeli intrusions into the Algerian internal affairs by supporting the designed terrorist organizations, mainly the secessionist movement of MAK and Rashad, in order to instigate instability and unrest within the country-even though such instability would inevitably have spillover effects on all states in the region. This is in fact one of the reasons that led Algeria to severe its diplomatic relations with Morocco, given the latter confirmed tacit ties with these two groups. This would be provocative to further regional tensions that would end up in a regional war, similar to that between Iraq and Iran in the 1980s.

- Attempts of infiltration into the Algerian territory by Moroccan or Israeli-backed agents increase due to the tough geographical characteristics of the long border areas that make borders porous and easy to infiltrate, despite the colossal efforts by the Algerian military to control borders and stymie infiltration. Terrorist attacks within Algeria or illicit criminal activities, like smuggling, drug trafficking and human trafficking, may also increase accordingly.

A potential Moroccan-Israeli intrusions into the Algerian internal affairs by supporting the designed terrorist organizations, mainly the secessionist movement of MAK and Rashad, in order to instigate instability and unrest within the country-even though such instability would inevitably have spillover effects on all states in the region. This is in fact one of the reasons that led Algeria to severe its diplomatic relations with Morocco, given the latter confirmed tacit ties with these two groups.

- Normalization deals with Israel undercut the remnants of Arab unity and solidarity, especially in major regional issues. This reality triggers further political divisions among Arab countries, prevents an economic and political integration among them, deprives them of diplomatic leverage that could be drawn from being one political bloc, and scatters their orientations away from what unite them, which once was indisputably the Palestinian cause that is increasingly being buried in the name of pragmatism.

6. How Should Algeria Respond?

Algerian officials constantly reaffirm that any threat to Algeria's security and stability by whatever side will be undoubtedly be countered with a harsh response that is intended to make rivals think twice before carrying out a malign action against its interests. Nonetheless, Algeria should play a more active role in its geopolitical environment, whether in Africa or in the Middle East via an approach that seeks to influence the regional dynamics in a way to prevent the spillover effects on Algeria. This requires working closer with other countries antagonist to Israeli reckless policies to lead efforts to name and shame its aggression, to reverse its diplomatic successes, and to boycott it economically and diplomatically as well. Moreover, playing an active role in the Palestinian cause through providing financial support to the Palestinian authorities, shepherding reconciliation efforts between the different Palestinian political factions, and leading diplomatic initiatives to find a just and fair solution to this cause, are arguably moves in the right direction.

While Algeria should refrain from working with Iran or Hamas on the Palestinian cause, due to the inevitable political costs of such collaboration that Algeria is not ready to endure - at least currently, this option should remain an alternative on the table. The resort to this option depends on the extent of the Israeli malign role in North Africa. The more Israel works to undermine Algeria's stability, the more Algeria should collaborate with resistance movements to counter Israeli hostilities as well as engaging in covert operations to deter further actions. Otherwise, Israel would feel immune from an Algerian reprisal for its activities.

Conclusion:

The Abraham accords herald the beginning of a new era in the Middle East, shaped by new geopolitical dynamics, new alignments and new rivalries. However, it is noteworthy that the region in this era will not necessarily be peaceful, more prosperous, or more economically integrated as long as the major sources of divergence are not settled. Running towards the

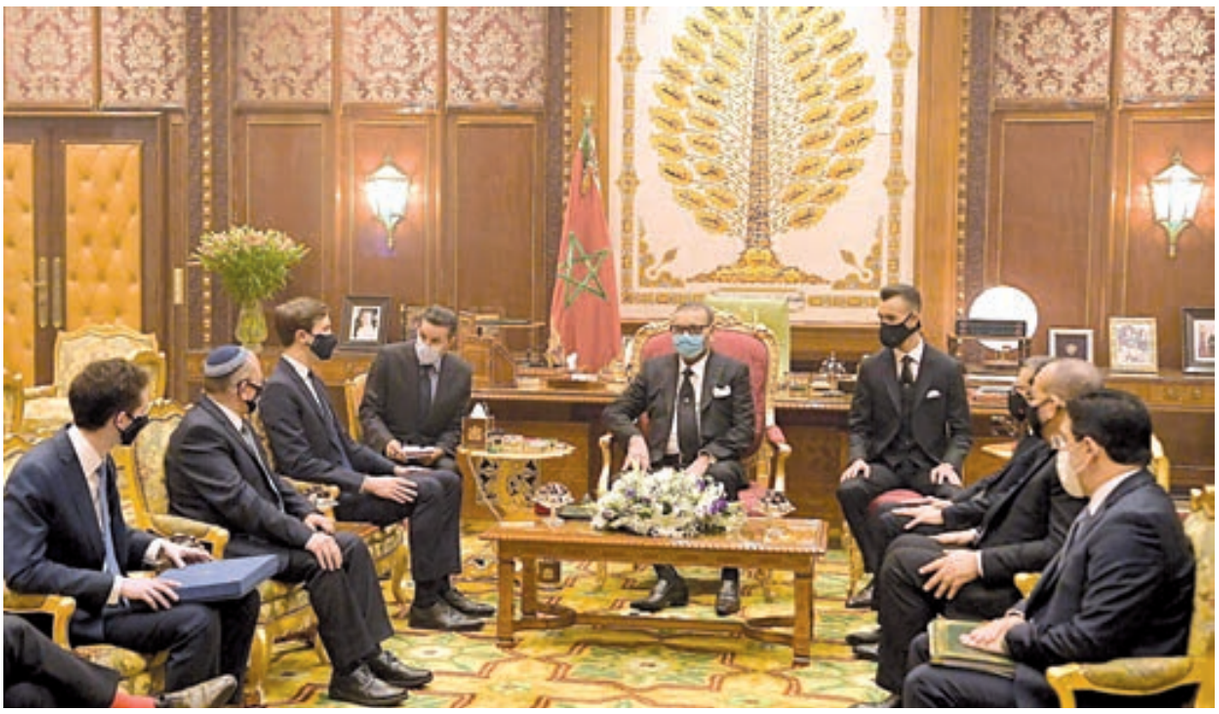

Algerian president, Abdelmajid Tebboun, expressed his denunciation for this new wave of normalization. He stated: "There is a mad rush among some Arabs to normalize ties. We will not participate in it. We will not accept it. We will not bless it. The Palestinian cause is sacred, and we will not give it up."[16] Tebboun's vigorous statement reaffirmed Algeria's firm stance towards Israel and sent a clear message to those who think that normalization between Algeria and Israel could be possible.

In the aftermath of the Abraham accords, the Algerian president, Abdelmajid Tebboun, expressed his denunciation for this new wave of normalization. He stated: "There is a mad rush among some Arabs to normalize ties. We will not participate in it. We will not accept it. We will not bless it. The Palestinian cause is sacred, and we will not give it up."[

4. The Challenges of the Abraham Accords for Algeria:

Algerian senior officials expressed their concern about these agreements between some Arabs and Israel, believing they are not in the interest of regional peace and security given their suspicious goals that are primarily about burying the Palestinian issue and targeting other countries hostile to Israel and its expansionist agenda.

From a security standpoint, the Moroccan-Israeli rapprochement sparked concerns among Algerian officials about its effects on Algeria's national security and stability. The former Algerian Prime Minister Abdelaziz Djerad reacted to the Moroccan-Israeli deal by saying that: "there are foreign maneuvers which aim to destabilize Algeria (…) There is now a desire by the Zionist entity to come closer to our borders."[17] The more Morocco and Israel get closer, the more Algeria feels threatened. The challenges this rapprochement entail trigger these worries include the following:

- The Israeli potential military support to Morocco, through for instance the sales of advanced weapons like drones, along with intelligence sharing, would encourage Morocco's recklessness regarding Western Sahara and strengthen its illegitimate rule over the land, or even propel it to engage in regional adventures. This genuine concern was exacerbated by two other events. First, the signing of a defense pact between Israel and Morocco in November 2021, after the visit of the Israeli defense minister to Rabat. Second, The Israeli Foreign Minister Yair Lapid's accusations against Algeria for allegedly getting closer to Iran and being part of a regional axis deemed, implicitly, non-positive and non-pragmatic.

decade,[12] especially with the free trade agreement that is being negotiated and is likely to crystalize within few months.[13] Investment, in turn, is also expected to reach 10 billion dollars within years, particularly in gas sectors, oil pipelines and digital banking. In addition, tourism between the two countries has been thriving with more than 30.000 Israelis having visited the UAE since 2020. For these purposes, the UAE and Israel established a business council (in June 2020),[14] trade agreements between their chambers of commerce (in February 2021) alongside the 3 billion dollars fund with the U.S. to promote economic integration between these countries. Bahrain, too, signed 12 economic agreements with Israel covering many sectors, such as banking, aviation, technology, and agriculture.

The importance of these economic motives for the accords lies in the widespread belief -at least among westerners- that economic integration will inevitably lead to lasting peace just as it did in Europe in the aftermath of the Second World War.

Some observers argue that the current trend of normalization should only be understood by the trade-offs the U.S. made with these Arab countries.

● Trade-offs:

Some observers argue that the current trend of normalization should only be understood by the trade-offs the U.S. made with these Arab countries. For Sudan, recognition of Israel allows it to be removed from the list of state sponsors of terrorism in exchange.[15] Since Sudan will be better off without U.S. sanctions and isolation from western powers, the risk is worthwhile, and normalization is pragmatic. In the case of Morocco, normalizing relations with Israel in return for a U.S. recognition of its sovereignty over the disputed Western Sahara is the essential underpinning of the deal because Western Sahara represents a top priority of the Moroccan foreign policy. For the Gulf States, on the other hand, friendly relations with Israel guarantee them a continuous U.S. support and backing for the survival of their regimes against whatever challenges they face. A commitment that has always been contingent on alignment with U.S. interests, preferences and policies in the Middle East and beyond.

3. Algeria and Normalization with Israel:

Since its hard-won independence from France in 1962, Algeria has not recognized Israel. It took part of all initiatives led by the Arab League to boycott this occupier diplomatically, politically and economically. Algeria also participated in the 1967 and 1973 Arab wars against Israel with military units. Moreover, Algeria is well known for its strong support to the Palestinian cause since its early days. This position emanated from its long bloody struggle against the atrocious colonization that had inflicted on Algerians all kinds of adversity and misery. This experience became a source of sympathy and support for other nations under oppression and tyranny around the world, whether from the successive Algerian governments or the Algerian people, whose athletes constantly refuse to compete against their Israeli counterparts in the Olympic Games.

Algeria constantly rejects all forms of normalization with Israel, and it has been committed to the Arab League's Land for Peace Initiative as a diplomatic reference to deal with Israel. In other words, no recognition of Israel, and no peace with Israel unless an Independent Palestinian state is established on the 1967 borders with East Jerusalem as its eternal capital.

Accordingly, Algeria constantly rejects all forms of normalization with Israel, and it has been committed to the Arab League's Land for Peace Initiative as a diplomatic reference to deal with Israel. In other words, no recognition of Israel, and no peace with Israel unless an Independent Palestinian state is established on the 1967 borders with East Jerusalem as its eternal capital. Notwithstanding, this initiative sounds no longer viable and new initiatives are strikingly required as long as Israelis will not accept conceding lands to Palestinians while looking forward to capturing more lands through settlement projects.

In the aftermath of the Abraham accords, the

while 89 percent of the respondents believe that Israel represents the greatest threat to the Arab region.[9] These numbers best reflect the idea that normalization is only a ruling elites' conduct and not a popular demand. Indeed, they deem this trend a heinous stab in the Palestinian cause and the last nail in the coffin of Arab unity and solidarity, particularly amid the unabated Israeli violence against Gaza strip as well as the expansion of its illegal settlements in the West Bank and East Jerusalem.

2. Incentives for Normalization:

The normalization deals with Israel have been portrayed to the Arab audience as a noble move towards sustainable peace, coexistence and economic development in the perennially troubled Middle East. Since Israel became a reality, given the fact it is recognized by more than 160 countries around the world, with several decades of boycott and multiple wars that could not weaken Israel and derive substantial concessions from it, normalization of relationships is strategically important, economically alluring and politically inevitable.

Despite this official recognition of and normalization with Israel, there has always been a popular rejection among Arab people of any kind of relationship with this aggressive occupier unless the Palestinian cause is addressed fairly and justly.

Analysts have attempted to investigate the real motivations for normalizing relationship with Israel, and they found that three main incentives propelled the conclusion of the deals, including:

● The security incentive:

Security concerns prompted this détente in relations, yet the core of these concerns lies in the increasing influence of Iran in the Middle East,[10] which both Israel and the Gulf states deem threatening, given its quest for nuclear weapons, its modernizing ballistic missile programs, and its support to numerous malign violent non-state actors in the region like Hezbollah and Shiite militias in Iraq, Yemen and Syria. These factors combined with its export of revolution doctrine make limiting Iran's growing role a top priority on the security agendas of these states. Indeed, many Middle Eastern policies are plausibly explained by this relentless pursuit to containing Iran. Thus, this common enemy drove Israel and its neighbors closer and made such alignment possible. By the same token, many Moroccans tend to attribute their country's normalization deal to the growing animosity between Algeria and Morocco because closer overt ties with Israel could strengthen Morocco's position regarding Western Sahara as well as its influence in North Africa.

Other pundits point to the issue of arms sales, believing that friendly relationships with the U.S.' special ally means, to Arab states, an access to advanced weapon systems, including fighter jets like F-35, which the U.S. congress banned their sale in order to maintain Israel's military superiority in the Middle East.

● The economic incentive:

Advocates of the new wave of normalization with Israel often point to the economic benefits the normalizers could raise from closer relations with Israel, including increasing trade and tourism, access to the Israeli technological advance and expertise, particularly in the agricultural sector, as well as investment. This is important regarding the Gulf countries' yearning to diversify their economies away from dependence on oil and gas.

Shimon Peres also believed in the economic benefits and integration that could be drawn from normalization with Arab countries. Indyk summarized Peres' expectation as follow: "In Peres' vision, roads would connect Egypt to the Gulf Arab states across Israel and Jordan, a canal would bring water from the Red Sea to rejuvenate the Dead Sea, launching economic projects along its way, desalination plants would solve the water problems of the Middle East, desertification projects would turn arid lands into forests, there would be computers in every classroom, Gaza would become the Singapore of the Middle East and, this was a particularly appreciated one in the Arab world, Israel would become a member of the Arab League!"[11]

Bilateral trade between the UAE and Israel reached a billion dollars in 2021, and it is expected to reach 6.5 billion dollars within a

relationships to a higher level and entangle their interests, believing that this is imperative to bring about peace, stability and prosperity into the Middle East.

Second, these deals sidelined the Palestinian cause and disregarded the Palestinians' aspirations, although some have even attempted to portray these deals as good for the Palestinian issue as well as a significant step towards the two-state solution.[4] This is what the UAE's ambassador to the U.S., Yousef al-Otaiba, has tried to convey through his statements. For instance, he claimed that the normalization deals occurred in September 2020 mainly to prevent the Israeli annexation of the West Bank. He said: "For me as the guy who negotiated this deal, this was really about stopping annexation and saving the two-state solution."[5] However, the Palestinian officials rejected these claims and denounced these normalization deals, describing them as "a treacherous stab in their back," "an abandonment of their just cause," and even "an act of betrayal" given the previous consensus among Arabs that normalization is contingent on a fair solution to the Israeli-Palestinian conflict.

These deals sidelined the Palestinian cause and disregarded the Palestinians' aspirations, although some have even attempted to portray these deals as good for the Palestinian issue as well as a significant step towards the two-state solution.

Third, this new normalization trend fundamentally serves Israel as it makes it a legitimate key player in the region without having to compromise on the Palestinian issue[6] or even making substantial concessions in return to the normalizers. Reportedly, Israel just agreed to suspend its plan to annex parts of the West Bank and East Jerusalem until January 2024,[7] a minor concession that is, ironically, about a delay and not even an abandonment of an illegal plan that ignores the right of Palestinians in their own land. Such agreements give Israel an access to the Arabian Peninsula through entangled economic, security and diplomatic ties. They could also make it like an intrinsic part of the region and not an intrusive entity, and for this reason Israel is hopeful to broaden the Abraham accords to include other countries, such as Saudi Arabia, Qatar, Oman, and Kuwait, among others. These dynamics literally resemble what the then-Israeli foreign minister Shimon Peres talked about in his book "The New Middle East" in the wake of the Oslo Accords. The former U.S. Ambassador to Israel Martin Indyk summarized Peres' vision as follow: "The Israeli-Palestinian peace agreements (the 1993 Oslo Accords) that had been signed should usher in a new era in this troubled region in which comprehensive peace agreements could be negotiated with all of Israel's neighbors, the borders of hostility could be torn down, a new age of comity between Israel and its Arab neighbors would prevail, and as a consequence a new economically integrated Middle East could emerge."[8]

Furthermore, Netanyahu's doctrine of "peace for peace" strikingly prevailed over the "land for peace" doctrine, also known as the Arab Peace Initiative, which was adopted by the League of Arab Nations at the Beirut Summit in 2002. This initiative constitutes a comprehensive peace plan that conditioned peace and normal relationship with Israel upon a full Israeli withdrawal from all territories it had seized since 1967, an acceptance of an independent Palestinian state in the West Bank and Gaza, as well as an agreement on a just solution to the refugee problem. This plan has been continuously reaffirmed by Arab countries in all summits of the Arab League pertaining the Palestinian issue. Nonetheless, these new normalizers declined their commitment to this long-term consensus.

Despite this official recognition of and normalization with Israel, there has always been a popular rejection among Arab people of any kind of relationship with this aggressive occupier unless the Palestinian cause is addressed fairly and justly. This fact is evidenced by the sporadic popular protests against any move towards diplomatic normalization with Israel by Arab states. In a public opinion poll conducted by the Arab Center between 2019 and 2020, 88 percent of the respondents rejected recognizing Israel and normalizing diplomatic relationship with it,

1. Arab-Israeli Normalization Deals: Background and Reality

At the conclusion of the Arab League Summit in Khartoum, Sudan, on September 1, 1967, eight Arab states adopted a resolution, which became known as the Khartoum Declaration that articulated a rejectionist framework on how to deal with Israel. The third paragraph of the resolution identified the main principles by which the Arab states abide in dealing with Israel, namely: "no peace with Israel, no recognition of Israel, no negotiation with it." This paragraph also insisted on defending "the rights of the Palestinian people in their own country." However, matters have remarkably changed ever since. These three no's have proven delicate, as several Arab countries formally recognized the existence of Israel, negotiated and made peace with Israel, normalized their relationships with Israel, and even disregarded the legitimate rights of the Palestinian people as well.

The normalization trend has started with Egypt that signed a peace treaty with Israel in March 1979 at Camp David, to bring their decades-long armed hostilities to a halt and restore its sovereignty over the Sinai Peninsula that Israel captured in 1967. Egypt was the first Arab country to recognize Israel officially. This new diplomatic opening generated an uproar in the Arab world, it caused Egypt to be expelled from the League of Arab Nations for more than a decade, and it also led to the assassination of the then-Egyptian President Anouar el-Sadat in October 1981. In 1994, Jordan followed suit and reached a peace agreement with Israel in October 26 to end its conflict with it and to settle their land and water disputes.

Israel also established limited diplomatic ties, whether formal or informal, with other Arab countries, such as Morocco and Tunisia that allowed Israel to open liaison offices in their countries in 1994 and 1996 respectively, yet these ties were downgraded as a result of the outbreak of the Second Palestinian Intifada in 2000.[1] The informal clandestine talks, however, continued sporadically on common security concerns.

By the end of 2020, other four Arab states were added to the list of states recognizing Israel officially, including the United Arab Emirates, Bahrain, Sudan, and Morocco. These countries signed what became known as the Abraham Accords, which were brokered by the Trump's administration that had been working hard to find, or in fact impose, an ultimate solution to the Israeli-Palestinian conflict. A solution that undoubtedly favors Israeli interests at the expanse of the Palestinian legitimate rights. While these accords dubbed historic by some pundits as they usher into a new era in the Middle Eastern geopolitical and strategic landscape, others believe that these normalization deals merely brought into public what had been kept hidden and clandestine for decades between Israel and several Arab states. The latter finds evidence in what the Moroccan Foreign Minister, Nasser Bourita, told an Israeli newspaper: "From our perspective, we aren't talking about normalization because relations were already normal. We're talking about [re-formalizing] the relations between the countries to the relations we had, because there have been relations the entire time. They never stopped."[2] Thus, these deals are the culmination of years of informal discussions, covert security collaboration, and intelligence sharing between Israeli officials and their Arab counterparts; yet the very existence of these deals had been facilitated by the Trump's administration through inducements or pressure.

These deals are the culmination of years of informal discussions, covert security collaboration, and intelligence sharing between Israeli officials and their Arab counterparts; yet the very existence of these deals had been facilitated by the Trump's administration through inducements or pressure.

What is certain and significant about these deals is the following: first, they are not peace treaties because neither the UAE and Bahrain nor Morocco and Sudan have been at war with Israel, unlike the 1979 Camp David accords or the 1994 Wadi Araba agreement.[3] Instead, they are diplomatic normalization deals that encompass various bilateral agreements on investment, trade, tourism, finance, telecommunication, aviation, security, and others that primarily aim to take their

الملخص:

بحلول نهاية عام 2020، أعلنت أربع دول عربية عن تحركها لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، مما كسّر الإجماع العربي الذي عمّر طويلا بشأن عقد السلام مع إسرائيل المشروط بقبول الأخيرة بدولة فلسطينية قائمة على حدود 1967. وقد تمت هذه الاتفاقات، المعروفة باسم اتفاقيات أبراهام، بوساطة من إدارة ترامب التي كانت تسعى إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. بالنسبة للبعض، هذه الموجة الجديدة من التطبيع ليست بالأمر المستجد بالنظر للعلاقات السرية التي ربطت هذه الدول بإسرائيل لعقود من الزمن، على الرغم من الاعتقاد بأن هذه مقدمة لعصر جديد في الشرق الأوسط. لكن هذه الخطوة أثارت مخاوف في الجزائر بشأن تأثير هذه الاتفاقات على أمن الجزائر واستقرارها، وهو ما يسعى هذا المقال إلى بيانه واستعراضه.

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات أبراهام، التطبيع، إسرائيل، الأمن.

Mohamed Amine Souyad
* (Ph.D. in Political Science
and International Relations)
University of Algiers 3, Algeria

The Abraham Accords: Any Impact on Algeria?

Abstract

By the end of 2020, four Arab countries announced their move to normalize diplomatic relations with Israel, breaking the long-lasting Arab consensus of making peace with Israel contingent on the latter acceptance of a Palestinian state on the 1967 borders. These deals, known as the Abraham Accords, were brokered by the Trump's administration that had been pursuing a final solution to the Israeli-Palestinian conflict. To some, this new wave of normalization is not surprising giving the clandestine ties these countries have had with Israel for decades, though believing that this is a precursor for a new era in the Middle East. However, this move triggered concerns in Algeria regarding the impact of these deals on Algeria's security and stability, which this article seeks to depict.

Keywords: Algeria, Abraham Accords, Normalization, Israel, Security.

A new world... what new order?

Hemissi Mostafa

It is quite obvious that the world is witnessing important and profound transformations on many different levels.

The balance of power changes in various fields; economic changes that was marked by the emergence of new powers, the first of which is China, and strategic changes according to which it can be said that unipolarity has come to an end. Although no other order has established new rules of work, its features are now clearly visible. It can also be said that alliances are changing as well, and that the West can no longer impose its visions and calculations on many countries.

Since the seventies of the last century, Algeria has called for a new international order, especially a new international economic order, and has called and worked towards establishing more just economic relations, especially by valuing raw materials, including energy and others. Today, it seems that the United Nations system and the Bretton Woods system are called for transformations to adapt to the new realities governing the global economy.

The severe crisis in Ukraine has shown how all of Europe is dependent in many areas, either to the United States of America or to Russia and Ukraine in terms of energy or food. Therefore, either Europe recognizes these unrecognized facts and takes them into account, or devises a new strategy. However, it is compelled in any case to negotiate with other parties, including African and Asian countries, with countries from the third world, which necessarily requires a change in the logic of the existing relations as well as a profound change in the distribution of benefits.

These are visible issues. As for the unseen aspects, they may be more important and deeper in terms of the implications they carry, entailing profound transformations. The logic of international relations as it prevailed so far is no longer valid, and therefore the hegemonic powers must embrace deep revisions of the distribution of influence as well as the distribution of benefits. The balance of power is also changing and the factors of power are changing too and there is a power shift as predicted by Alvin Toffler more than two decades ago.

However, “The Rise and Fall of the Great Powers”, with the meanings of what was mentioned in Paul Kennedy’s famous book, is witnessed today and becomes clear and that the unknowns that still exist relate today to the answers to the questions raised by the new facts.

There can be unanimity that international relations, in the form that have taken since post-WWII, especially after the fall of the Soviet Union and the establishment of unipolarity with the belief of the West and its theorists that it is the “end of history” and that it is the final victory of the West, even if another theorist talks about the “clash of civilizations”, within the logic of the “external enemy” over which the victorious West can certainly excel, were unjust and unfair. They were so in many areas, especially in the distribution of the benefits incurred from international trade and would not have guaranteed neither independent development nor “sustainable development,” in the terms of unipolarity.

The countries of the South, collectively or through various groupings and alliances and with collective coordination, must today value their strengths and increase their ability to achieve a more balanced and just exchange. They must improve their bargaining position with the great powers and clearly know their goals and the ways in which they can achieve those goals. These are huge enterprises, and this has become a sure and vital path.

The new world needs a new organization and needs new decision mechanisms that delink with the old hegemony and bring about a multipolar international space that takes into account the interests of all parties and the requirements of security, stability and development in the world.

الشعب

الماضي، الحاضر والمستقبل

إصداراتنا..

60 سنة من الوجود

Introducing the Magazine:

Diplomatika is an Algerian monthly magazine published by **Echaab Institution**, focusing on diplomatic and strategic matters.

Magazine boards:

Publication Manager & General Supervisor

- Hemissi Mostefa

Editorial Board:

- Dr. Medjeldi Ali
- Dr. Belgherbi Abdelmalik
- Dr. Guebli Assia

Translator and Proofreader:

- Noureddine Krimat

Desktop Publisher:

- Abdou Hicham

Publishing policy:

Diplomatika welcomes the research contributions of all academics, university professors, diplomats and researchers specializing in the field of political science, international relations and related disciplines. Research papers and studies are accepted in Arabic, English and French, subject to respecting the following publishing terms and conditions:

- The study or paper shall address due objectivity and originality. It should have not been previously published, in whole or in part, whether on paper or electronically, nor submitted for publication at the same time to any other publication platform or medium.
- The paper shall adhere to accuracy and language correctness, and its size has to be between 3000 and 5000 words, including citations, notes and references if any.
- The study or paper shall be accompanied by an abstract of no more than 150 words.
- The study or paper shall be accompanied by the researcher's resume, including his academic background, research interests and personal contact information.
- The researcher commits to make any modifications that the reviewers may require in order to accept study or the paper for publication in the Magazine. Moreover, the Editorial Board has the right to introduce certain editorial amendments to submissions when necessary.
- The study or paper shall be written using MS Word in Arabic Transparent font, with a size of 14 for the body and 10 for bibliographical notes (Arabic), and in Time New Roman font, size 12 for the text and 10 for bibliographical notes (English and French).
- In the event that the study or paper is accepted for publication, all copyrights go to the Magazine, and it is not permissible to publish it in any other publishing outlet on paper or electronically, without written permission from the Editorial Board of the Magazine.
- Studies and papers are reviewed by professors and specialists, and submissions sent to the Magazine will not necessarily be published.

- E-mail: **Diplomatika@echaab.dz**
- Phone: **0660054900 / 023469180**

Summary

The Abraham Accords: Any Impact on Algeria?
Mohamed Amine Souyad
06-14

The Indo-Pacific Strategy: the US plan to contain China
Zakari TERBAOUI
16-22

Russia's Military Operation in Ukraine: Motives and Repercussions.
23-27

Sommaire

En Ukraine,la vérité premièrevictime de la guerre :
L'information, enjeu majeur pour gagner l'opinion publique
Ahmed Kateb
28-31

Réforme de l'Organisation des Nations Unies :
Une perspective algérienne pour l'Afrique
Riadh Bouriche
32-39

L'opération militaire de la Russie en Ukraine : motifs et répercussions
40-44

ISSN 2773-4137

دبلوماتيكا
iplomatika

Issue 3 | May 2022

An Algerian monthly magazine published by Echaab Institution, focusing on diplomatic and strategic matters

Price: 300 DZD

The Abraham Accords: Any Impact on Algeria?

En Ukraine, la vérité première victime de la guerre : L'information, enjeu majeur pour gagner l'opinion publique